



# البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت

إعداد

د. ايهاب مقابله

العدد

(48)

دراسات  
و  
بحوث

## سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية  
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

# البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة : حالة دولة الكويت

إعداد  
د. ايهاب مقابله

أكتوبر 2014

العدد (48)



## المحتويات

5	تقديم .....
7	أولاً: المقدمة .....
11	ثانياً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة: مفهومها وأهميتها وخصائصها ومعوقات نموها .....
25	ثالثاً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت .....
35	رابعاً: معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت .....
43	خامساً: المؤسسات والبرامج المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت .....
49	سادساً: البيئة الاستثمارية ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت .....
88	سابعاً: النتائج والتوصيات .....
104	المراجع .....



## تقديم

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أبرز مكونات ومرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وأصبحت هذه المنشآت محط اهتمام المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، حيث أصبحت المحور الأساسي للكثير من التقارير المحلية والإقليمية والدولية التي تصدرها الكثير من هذه المؤسسات. وقد جاء الاهتمام الكبير بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليعكس دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث كانت وما زالت أداة تنمية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد؛ أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص العمل، وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. وتعمل كذلك على زيادة القدرة التصديرية، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد. ويتمثل دورها في التنمية الاجتماعية في كونها تساعد في الحد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة، وتساعد في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون لأصحابها والعاملين فيها، كما تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع، وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد بدل الاتكال والركون إلى الوظيفة الحكومية، وتساعدهم في التخلص من ثقافة العيب.

يواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال مسيرته التنموية العديد من التحديات التي قد تنجم عن أسباب داخلية وأخرى خارجية. وتتمثل أهم هذه التحديات بعدد من القضايا أهمها مسألة التمويل والوصول إلى الأسواق ونقص المعلومات والوصول على خدمات الدعم الفني، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالتسويق وأسواق مدخلات الإنتاج، والتحديات الإدارية والمؤسسية وتلك الناجمة عن ضعف دور كل من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

ولا يختلف واقع الحال بالنسبة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت عنه في بقية الدول العربية من حيث عظم دوره الاقتصادي والاجتماعي المأمول، وكذلك من حيث حجم التحديات التي يواجهها. ويكتسب هذا القطاع أهمية كبيرة حيث ينظر له كأداة للحد من البطالة في صفوف المواطنين ووسيلة زيادة الإنتاج وتعزيز جهود التنوع الاقتصادي.

لقد جاء اختيار موضوع هذه الحلقة النقاشية ليعكس مستوى اهتمام المعهد العربي للتخطيط بتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث اشتملت على توضيح للكثير من الحقائق حول حجم وخصائص قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص، وأهم التحديات التي يواجهها هذا القطاع لا سيما تلك التي تتعلق بالبيئة الاستثمارية والاختلالات الهيكلية في بنية القطاع. وقد تمخض عن هذه الحلقة النقاشية العديد من التوصيات العملية التي يمكن أن تشكل لبنة أساسية لخطة استراتيجية شاملة لتطوير هذا القطاع الهام والفاعل بحيث يلعب الدور المطلوب في التشغيل والتنوع الاقتصادي.

د. بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط



## أولاً: مقدمة

يدرك المتابعون للقضايا الاقتصادية في المرحلة الحالية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة باتت من أبرز مكونات ومرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وأصبحت هذه المنشآت محط اهتمام المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، حيث أصبحت المحور الأساسي للكثير من التقارير المحلية والإقليمية والدولية التي تصدرها الكثير من هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، خصص البنك الدولي World Bank تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2013) Doing Business Report لتحليل بيئة الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكان بعنوان "إجراءات حكومية أكثر ذكاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وخصص تقرير التنمية البشرية Human Resource Development Report الخاص ببعض الدول لمناقشة دور هذه المنشآت في التنمية البشرية. كما أصبح هذا القطاع من أبرز مرتكزات تحديد استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة وتمكين الشباب والمرأة. ويعتبر هذا القطاع محوراً رئيسياً للعشرات من المؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء الإقليمية والدولية والملتقيات والبرامج التلفزيونية والبرامج التدريبية التي تنفذها الكثير من المؤسسات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم. وفي مجال الأنشطة البحثية، فإن نصيب هذا القطاع من الدراسات والأبحاث ما زال في تحسن مستمر نظراً لما تشهده اقتصاديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدارتها من تطورات مستمرة بسبب ارتباطها بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية وعلاقتها بالإبداع والريادة.

وقد جاءت نتائج الدراسات والأبحاث وتوصيات المؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء لتؤكد دائماً على تقديم كافة أشكال الدعم المالي والمؤسسي لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل تطورها، أي من خلال زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من أجل تسهيل عملية تأسيسها، وتقديم الدعم بأشكاله المختلفة لضمان تشغيلها وإدارتها بالطرق الفعالة، وتوفير مقومات نجاحها ونموها وذلك باعتبارها أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول بغض النظر عن مستوى الدخل ودرجة النمو والتطور. ويتجلى دور هذه المنشآت من خلال ما تقوم به في مجال دعم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي كاتب اقتصادي أو باحث أو منظر أو متابع أن يتجاهل العلاقة الوثيقة بين نمو هذه المنشآت والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (Stevenson. 2010; Magableh.; WBCSD. 2007). أضف إلى ذلك، فإن استعراض مراحل تطور بنية اقتصاديات

الكثير من الدول المتقدمة يشير إلى أن ما وصلت إليه هذه الدول من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره شعوب تلك الدول حالياً لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت وما زالت أداة تنمية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد؛ أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص العمل، وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تعمل هذه المنشآت على زيادة القدرة التصديرية، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، هذا إضافة إلى دورها في دعم جهود التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة (Newberry, 2006; Holcombe, 1995; Zeller & Diagne, 2001).

إن كثيراً مما نراه أو نسمع به أو نقرأ عنه من منشآت كبيرة ناجحة ذات رؤوس أموال ضخمة ما هي - في الغالب - إلا تطورات وثمار لمنشآت متناهية الصغر تحولت إلى منشآت صغيرة، ومنشآت صغيرة تطورت وأصبحت منشآت متوسطة، وأخرى متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت منشآت كبيرة (Almahrouq, 2006; Hobohm, 2001). أما الدول النامية، فقد أدركت ولكن في وقت متأخر من مسيرتها التنموية أهمية هذه المنشآت، وأصبحت تبذل ما بوسعها وفقاً لقدراتها المالية والفنية المتوفرة والمتواضعة من أجل توفير ما يمكن توفيره من مقومات نجاح وتطور هذه المنشآت. وقد ساعدت هذه المنشآت في التخفيف من حدة الكثير من المشاكل التي تعاني منها هذه الدول لا سيما تلك التي تتعلق بالإنتاج والاختلالات الهيكلية في سوق العمل. وقد بدأ الاهتمام بهذه المنشآت يتزايد بعد أن أثبتت مرونة وقدرة كبيرتين على التعايش مع كافة الظروف الاقتصادية لا سيما خلال مراحل الركود، فقد كانت هذه المنشآت الأقل تأثراً بتبعات الأزمة المالية الأخيرة عام 2008 على الرغم من تبعات هذه الأزمة على البنوك ومؤسسات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث زادت الفجوة التمويلية لهذه المنشآت (OECD, 2008). كما أثبتت هذه المنشآت كفاءة ونجاحاً في معالجة بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة. ويأتي هذا الاهتمام المتزايد - على الصعيدين الكلي والجزئي - بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة حيث تركز في كثير من الأحيان على أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمل، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمنشآت الكبيرة (Magableh, 2009b; OECD, 1997). كما أن هذه المنشآت تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام

المبادرات والمباردين لتحويل أفكارهم إلى مشروعات حقيقية، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً، وبسبب عدم تدني مستوى فعالية السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، أصبحت هذه المنشآت الملاذ الأضمن والآلية الفاعلة لتحقيق التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحاً بعد نجاح لا سيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً (Magableh and Kharabsheh, 2011).

تختلف الأرقام والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المنشآت وتلك المتعلقة بحجم هذه المنشآت ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى وفقاً للآلية والزمن، إلا انه يمكننا القول أنها تشكل نحو 90% من إجمالي المنشآت في معظم دول العالم، كما أنها تشغل حوالي 40%-80% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 30% باستثناء عدد قليل من الدول لا سيما الدول النفطية. فعلى سبيل المثال:

أ- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدولي النامية ما يزيد عن 95% من مجموع المنشآت، وتساهم بحوالي 45% من التشغيل و33% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول (IFC, 2010).

ب- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من المنشآت المسجلة في الوطن العربي (Dahi, 2012)، وحوالي 90% في كل من عمان والكويت، و95% في السعودية و75% في قطر، و94.3% في الإمارات، وتشكل 99.1% من مجموع المنشآت غير الزراعية في مصر (Elsrag, 2012).

ج- بلغت نسبة مساهمة هذه المنشآت، سواء تلك العاملة في القطاع المنظم أو القطاع غير المنظم، في الإنتاج عام 2010 حوالي 64% في الدول ذات الدخل المرتفع، و69% في الدول ذات الدخل المتوسط، و63% في الدول ذات الدخل المتدني، مع ضرورة ملاحظة ارتفاع نسبة النشاط غير المنظم مع تدني مستوى الدخل (IFC, 2010). وتساهم هذه المنشآت بحوالي 51% و85% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، وبحوالي 33% من الناتج في الدول الناشئة، وبحوالي 75% في الإمارات. وقد بلغت مساهمة هذه المنشآت في الإنتاج في كل من الجزائر وفلسطين والسعودية حوالي 77% و59% و25% على التوالي (Elasrag, 2012).

د- تشكل فرص العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 51% من مجموع التوظيف في الولايات المتحدة، وحوالي 88% في اليابان، وحوالي 10%-40% في دول الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا، وحوالي 74% في مصر، وحوالي 50% في الأردن، و72.3% في البحرين. لكن هذه النسبة تتخفف وبشكل كبير إلى 19.5% في السعودية (عام 2006)، و4.5% في الكويت (عام 2007)، و5.5% في قطر (عام 2007).

هـ - بلغ عدد هذه المنشآت في الوطن العربي عام 2010 حوالي 10 مليون منشأة (Elasrag, 2012).

على الرغم من كافة الدلائل التي تشير إلى أهمية دورها الترموي وتحسنه، لا نستطيع تجاهل حقيقة أن هذه المنشآت- أيما كان موقعها والقطاع الذي تعمل به- فإنها تواجه العديد من المعوقات والمشاكل. ومن أهم هذه المعوقات في الدول النامية عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لنشأة هذه المنشآت وتطورها، وصعوبة الوصول إلى والحصول على التمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني والدعم المؤسسي، ونقص المعلومات، إضافة إلى معوقات إدارية وفنية على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع الذي تعمل فيه.

ويصنف البعض هذه المعوقات حسب مراحل عمر المنشأة (مرحلة ما قبل التأسيس، مرحلة التأسيس، مرحلة التشغيل ومرحلة التقييم والتطوير). ويصنف البعض الآخر هذه المعوقات حسب مصدرها (معوقات ناجمة عن عوامل داخلية ومعوقات ناجمة عن عوامل خارجية)، هذا إضافة إلى تقسيمات أخرى عديدة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المعوقات قد تختلف من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر داخل البلد الواحد، ومن منطقة إلى أخرى. كما أنها قد تختلف من وقت إلى آخر داخل البلد الواحد أو القطاع الواحد. وللتقليل من تأثير هذه المعوقات فإن ثمة مقومات لا بد من توفرها حتى تستمر هذه المنشآت في لعب الدور المطلوب والفاعل في عملية التنمية الشاملة. ومن أهم هذه المقومات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتوفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتشريعية المناسبة، وتعزيز الوعي الاستثماري لدى قطاع الأسر، وتطوير وتعزيز الروح الريادية وغرس حب المبادرة لدى الخريجين والعاطلين عن العمل، وتوفير البنية التحتية المناسبة، والعمل على إيجاد حاضنات الأعمال التي تساعد هذه المنشآت في مراحلها التشغيلية الأولى وتوفير كافة أشكال الدعم الفني والمؤسسي (Chen, 2006; OECD-APEC, 2007).

وبناءً على سبق، وبعدما تبين من ندرة في الدراسات حول اقتصاديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت، نرى من الضروري أن يعطى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت أهمية أكبر في البحث والتحليل، ليس من خلال هذه الورقة فحسب بل من خلال سلسلة مستمرة من الدراسات التي تواكب تطور كافة القضايا ذات العلاقة بهذه المنشآت، وتواكب كذلك التطورات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية ذات العلاقة بهذه المنشآت.

وعليه، تهدف هذه الورقة بشكل عام إلى عرض مفهوم وخصائص هذه المنشآت ودورها الاقتصادي والاجتماعي وأهم المعوقات التي تواجهها. وعلى وجه التحديد، تهدف إلى عرض مفهوم وواقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، وأهم التحديات التي تواجه هذه المنشآت. وتعرض هذه الورقة الجهود المبذولة لتطوير هذه المنشآت وأهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتمويلها وتطويرها. كما تهدف إلى تحليل البيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت وفقاً لآخر التقارير الاقتصادية الدولية ومدى ملاءمتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتخرج في نهاية المطاف بعدد من التوصيات التي من شأنها توجيه الموارد والجهود المخصصة لتطوير هذه المنشآت إلى الاتجاه الصحيح للوصول إلى أفضل النتائج. وتبرز أهمية هذه الورقة من عدة أبعاد، فهي تناقش أحد أبرز مكونات القطاع الخاص الكويتي وآلية تعزيز دور هذا القطاع في التنمية، وتدرس البيئة الاستثمارية في الكويت التي تعتبر أهم محددات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتناقش قضية العمالة المحلية ومشاركتها في القطاع الخاص وظاهرة التستر وخطورتها، وتعرض معوقات نمو قطاع استراتيجي سيكون من أبرز القطاعات الرائدة في مرحلة ما بعد النفط- وهو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تبرز أهميتها من كونها نقطة انطلاق سلسلة من أوراق العمل المتعلقة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت والذي لم يلقى الحد الأدنى من الاهتمام اللازم من قبل الباحثين والمحللين والاقتصاديين، ومن توصياتها وآليات العمل التي تقترحها. وتكتسب أهمية إضافية بسبب تقديمها لتعريف مقترح للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة اعتماداً على البيانات المتوفرة والتعريفات المستخدمة في دول المجلس.

تتكون هذه الورقة- إضافة لهذه المقدمة- من ستة أجزاء. يناقش الجزء الأول مفهوم وأهمية وخصائص وأهم معوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، بينما يركز الجزأين الثاني والثالث على واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت ومعوقات نموها على التوالي. أما الجزء الرابع فيناقش أهم المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت والجهود الرامية لتطوير هذه المنشآت، بينما يناقش الجزء الخامس وبشكل مفصل واقع ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت ومدى ملاءمتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتأثيره على الريادة والإبداع. أما الجزء السادس والأخير فيعرض أهم النتائج والتوصيات.

## **ثانياً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة: مفهومها وأهميتها وخصائصها ومعوقات نموها**

يقدم هذا الجزء عرضاً لمفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهمية هذه المنشآت ودورها الاقتصادي والاجتماعي، وخصائصها، وأهم التحديات والمشاكل التي تواجهها وتعيق نموها وتطورها.

## 2.1 مفهوم وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لم تنجح المؤتمرات وورش العمل والندوات والمناقشات واجتماعات الخبراء المحلية والإقليمية والعالمية التي تنظم برعاية العديد من المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة في الوصول إلى آلية موحدة وواضحة تساعد في التوصل إلى تعريف أو مفهوم موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل على العكس كانت هذه الفعاليات- في كثير من الأحيان- تولد مزيد من التباعد في هذا المجال، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة وظهور معايير جديدة أو اختلاف الإطار الذي يتم فيه استخدام هذه المعايير، فبدلاً من أن يتم تقليل وتوحيد الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تعريف وتصنيف هذه المنشآت، كانت تظهر مقترحات ومعايير جديدة. إن تعبير ”منشأة صغيرة“ و”منشأة متوسطة“ هي مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر حتى في داخل البلد الواحد. فعلى سبيل المثال، ما هو صغير في بعض النشاطات الاقتصادية قد لا يكون كذلك في نشاطات أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الاسمنت قد يكون أكبر بعدة مرات من المصنع الذي يعد كبيراً في صناعة الأحذية. أضف إلى ذلك، فإن المنشآت التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية. فعلى سبيل المثال، المنشآت التي تصنف كمنشآت صغيرة في الولايات المتحدة والصين اليابان أكبر من كثير من المنشآت المصنفة كمنشآت كبيرة في عدد من الدول الفقيرة أو النامية مثل اليمن والصومال وجيبوتي وموريتانيا والسودان. ويتضح الفارق في المفاهيم من قطاع إلى آخر نتيجة لاختلاف طبيعة العملية الإنتاجية ومستوى التكنولوجيا المستخدم (Tom Gibson, 2008; Ayyagari, et.al, 2005).

وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه من الصعب التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد. ويعود ذلك إلى وجود بعض الاعتبارات التي تؤثر في وضع تعريف شامل وموحد لهذه المنشآت. ومن أهم هذه الاعتبارات اختلاف درجة النمو الاقتصادي، ومستوى التطور التكنولوجي، واختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المنشآت، واختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، وعدد المعايير المستخدمة، واختلاف الغرض من التعريف، هل هو لأغراض إحصائية أم لأغراض تمويلية أو حكومية. ومن أهم المعايير المستخدمة عدد العمال وحجم الأصول ورأس المال وحجم المبيعات (CSES, 2012).

تشير بعض الدراسات ذات العلاقة إلى وجود أكثر من (55) تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة. وتختلف معايير تعريف أو تقسيم المنشآت وفقاً لأغراض التحليل بالاعتماد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية. ويعرف البنك الدولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي يعمل بها أقل

من 300 عامل وحجم المبيعات فيها أقل من 15 مليون دولار وحجم الأصول أقل من 5 مليون دولار. ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها المنشآت التي يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل، بينما يعرفها البنك الأفريقي للتنمية بأنها المنشآت التي يقل عدد العمال فيها عن 50 عامل. أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فتعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها المنشآت التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10-50 عامل. وفي سبيل تهميش الصعوبات عند إجراء دراسات المقارنة عملت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية التي تعرف المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمنشآت المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملاً، وما يزيد عن 99 تعد مشاريع كبيرة. الجدول رقم (1) يوضح بعض الأمثلة المستخدمة في العديد من دول العالم لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعايير المتعارف عليها في كل دولة من الدول المختارة في هذا المثال. ويوضح هذا الجدول أن الأغلبية من التعريفات تستخدم معيار عدد العمال.

جدول رقم (1): أمثلة على بعض تعريفات المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
<u>الولايات المتحدة:</u> منشآت صغيرة ومتوسطة		<u>حجم المبيعات:</u> أقل من 5 مليون دولار سنوياً
<u>تايوان:</u> منشآت صغيرة منشآت متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• من 15 إلى 50 عامل</li> <li>• من 51 إلى 200 عامل</li> </ul>	المنشآت الصغيرة (أصولها أقل من 50 مليون باهت) المنشآت المتوسطة (أصولها أقل من 200 مليون باهت)
<u>الأردن:</u> منشآت صغيرة منشآت صغيرة منشآت متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أقل من 10 عمال</li> <li>• من 10 - 99 عامل</li> <li>• من 100 - 249 عامل</li> </ul>	<u>رأس المال:</u> أقل من 30 ألف دينار أردني 30 ألف دينار فأكثر 30 ألف دينار فأكثر
<u>منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية</u> منشآت ميكروية منشآت صغيرة جدا منشآت صغيرة منشآت متوسطة	4-1 19-5 99-20 500-100	لا يوجد
<u>المفوضية الأوروبية</u> منشآت ميكروية منشآت صغيرة منشآت متوسطة	أقل من 10 أقل من 50 أقل من 250	<u>المبيعات</u> أقل من 3 مليون دولار أقل من 13 مليون دولار أقل من 67 مليون دولار <u>الأصول الكلية</u> من 3 مليون دولار أقل من 13 مليون دولار أقل من 56 مليون دولار

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، عمان الأردن، 2012.

أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وبسبب ندرة البيانات المالية للمنشآت ( حجم المبيعات وحجم رأس المال وغيرها ) من جهة وصعوبة الحصول عليها ، فإننا نجد أنها تميل إلى استخدام معيار عدد العاملين لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستثناء الكويت التي تستخدم حجم رأس المال (IFC, 2010) ، كما هو مبين في الجدول رقم (2). وتجدر الإشارة على أن دولة الإمارات ليس لديها تعريف موحد رسمي حيث تختلف التعريفات في المؤسسات الحكومية عنه في البنوك، كما قد تختلف من إمارة على أخرى وفي المؤسسات داخل الإمارة الواحدة (Steffen, 2011).

جدول رقم (2): تعريف المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون

الدولة	منشأة ميكروية	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة
البحرين	9-1 عمال	19-10 عامل	20-99 عامل
عمان	5-1 عمال	20-6 عامل	100-21 عامل
قطر	-	اقل من 10 عمال	10 عمال وأكثر
السعودية	9-1 عمال	59-10 عامل	199-60
الكويت		رأس المال اقل من 150 ألف دينار	رأس المال اقل من 500 ألف دينار

المصدر: IFC SME Banking Knowledge Guide. 2010

ويلاحظ من الجدول تقارب التعريفات إلى حد ما بين كل من البحرين وعمان وقطر ، إلا أن نطاق التعريف يتسع في حالة السعودية حيث أن المنشأة المتوسطة- على سبيل المثال- يجب أن تشغل أكثر من 60 عامل، بينما إذا زاد عدد العمال عن 20 و21 و10 في كل من البحرين وعمان وقطر على التوالي فإن المنشأة تعتبر متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع عدد السكان والقوى العاملة في السعودية مقارنة بالدول الأخرى. أما في الكويت، فلا يستخدم عدد العمال بينما يتم التركيز على رأس المال لا سيما عندما يتعلق التصنيف بمؤسسات التمويل أو مسألة الحصول على الخدمات الحكومية. وقد يعزى البعض عدم التركيز على عدد العمال كمؤشر للتعريف لأن هذه المنشآت لا تساهم في توظيف الأيدي العاملة المحلية بالشكل الكافي والمطلوب.

## 2.2 خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وعلى الرغم من هذا التباين في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الدول وأبعاد هذا التباين المختلفة، إلا أنها توصف بمجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن المنشآت الكبيرة. ونرى من الضروري الإشارة إلى أن ليس بالضرورة أن تنطبق هذه الخصائص على جميع المنشآت في كافة دول العالم، فهناك خصائص مشتركة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من الصين

والكويت والأردن، إلا أن ثمة خصائص تتفرد بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصين، وكذلك الحال في الكويت والأردن. ويعود الاختلاف في بعض خصائص هذه المنشآت إلى عوامل عديدة أهمها اختلاف هيكل الإنتاج، وتباين البيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهيكل سوق العمل، وتركيبية السكان ودرجة النمو الاقتصادي، والقطاعات الرئيسية التي تتركز بها هذه المنشآت، ودرجة التطور التكنولوجي.

ومن أهم الخصائص العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي (أنظر على سبيل المثال: (الخطيب، 2009؛ المبيريك والشمري، 2006؛ الصليح، 2001؛ Chen, 2006):

1. مالك المنشأة غالباً ما يكون هو مديرها: يتولى صاحب المنشأة العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المنشآت (باستثناء دول المجلس التي تنتشر فيها ظاهرة التستر التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً في هذه الورقة) كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان. لهذا فنجاح المنشأة يعتمد بشكل كبير على القدرات الإدارية والتشغيلية والفنية والإبداعية التي يمتلكها مالك المنشأة والتي تعتمد على مستوى المعرفة والخبرة والمهارة لديه.
2. الانخفاض النسبي في حجم رأس المال: تعتبر هذه الخاصية هامة جداً في ظل تدني حجم المدخرات لدى المستثمرين أو الرياديين من أصحاب هذه المنشآت أو من يرغبون بتأسيس منشآت جديدة. كلما زادت تكلفة بناء المنشأة عن إمكانيات صاحب المنشأة (الريادي) ظهرت أمام الأخير عوائق تتعلق بالحصول على التمويل. وعليه، فإن تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المنشآت الكبيرة التي تعتبر كثيفة الاستخدام لرأس المال.
3. الاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية: إن الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية يقلل من الحاجة إلى الاستيراد، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري، ويزداد هذا التأثير إذا كانت هذه المنشآت تقوم بالتصدير. كما ينعكس ذلك على ربحية المنشأة نفسها من خلال تأثيره على تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة. إن الاعتماد على موارد مالية وطبيعية وإنتاجية محلية يقلل من الآثار التي قد تنجم عن الأزمات والتقلبات الاقتصادية والسياسية والمالية ذات الطابع الدولي.
4. تعتبر هذه المنشآت آلية للارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار وذلك باعتبارها مصدراً جيداً للادخار الخاص وتعبئة رؤوس الأموال.
5. المرونة في الإنتاج والمقدرة على الانتشار الجغرافي: تساعد هذه الخاصية في تخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر - نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، مما يؤدي إلى مزيد من التوازن في العملية التنموية. كما يؤدي هذا الانتشار إلى خدمة الأسواق ذات الحجم الصغير نسبياً والتي لا

- تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
6. تعتبر هذه المنشآت مكتملة لبعضها البعض وللمنشآت الكبيرة على حد سواء وذلك من خلال ما تتصف به من متانة في الروابط الأمامية والخلفية.
  7. تعتبر هذه المنشآت مراكز للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة.
  8. تمتاز هذه المنشآت بقدرة عالية على جذب المدخرات -تحويلها إلى استثمار حقيقي- خصوصاً لصغار المودعين. بمعنى آخر تعتبر وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.
  9. تحمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصية الريادة والمبادرة.
  10. تتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بانخفاض مستوى الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور كما في المنشآت الكبيرة.
  11. وجود الروابط الأمامية والخلفية فيما بينها من جهة والمنشآت الكبيرة من جهة أخرى، الأمر الذي يأتي بالفائدة على جميع المنشآت ويعكس مدى التكامل فيما بينها.
  12. إمكانية الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى على عكس المنشآت الكبيرة التي تحتاج إلى أسواق كبيرة.

### 2.3 أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي

تناقش العشرات بل المئات من الدراسات سنوياً أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، الأمر الذي يصعب عملية تضمينها وإدراجها في هذه الورقة. و يستخدم الباحثون معايير رئيسية لقياس دور هذه المنشآت ومساهمتها في الاقتصاد أهمها مساهمتها في الإنتاج والتصدير والتشغيل، ودورها في تعزيز التوازن التنموي ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ودورها في تعزيز الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، هذا بالإضافة إلى دورها في استغلال الموارد الاقتصادية للدولة، وترجمة الأفكار الريادية والإبداعية، ودورها في دعم التنمية الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، سيتم عرض أبعاد الدور الاقتصادي الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشآت، ثم دورها الاجتماعي (أنظر على سبيل المثال: (Magableh, 2009; Hobohm, 2001; Mulhern, 1995)). يمكن أن يدرك المرء الملم أهمية هذه المنشآت ودورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال النظر حوله وطرح التساؤل التالي: تخيل الاقتصاد الذي أعيش فيه بدون المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟! وفيما يلي عرضاً للدور الاقتصادي والدور الاجتماعي لهذه المنشآت.

٤. دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاقتصادي:

يتمثل الدور الاقتصادي لهذه المنشآت بالنقاط التالية:

- تساهم هذه المنشآت في زيادة الإنتاج الكلي ودفع معدل النمو الاقتصادي، كما تساهم في زيادة الطلب الكلي.
- تلعب هذه المنشآت دوراً بارزاً في التشغيل وخلق فرص العمل الجديدة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فالمنشآت المتناهية الصغر (الصغرى) أو الصغيرة هي وجهة للرياديين، والمبدعين من الفقراء، وذوي الدخل المحدود، وأولئك الذين سئموا البحث عن وظيفة حكومية. وتعتبر هذه المنشآت الأداة الأنسب للحد من البطالة إذا توفرت البيئة المناسبة. ولا ننسى هنا انخفاض تكلفة خلق فرص العمل مقارنة بالمنشآت الكبيرة.
- توفر هذه المنشآت مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة التي تعمل في نفس المجال ونفس الأسواق، الأمر الذي يساعد في التقليل من القوة الاحتكارية للمنشآت الكبيرة، ويقلل بالتالي من تحكمها بالأسعار، وهذا ينعكس إيجاباً على القوة الشرائية لدخل المستهلك.
- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فرصة كبيرة لزيادة المنشآت الكبيرة، حيث تعتبر بمثابة بذور للمنشآت الكبيرة. فالمنشأة الصغيرة عندما تنمو وتتطور تصبح منشأة متوسطة، والمتوسطة تتحول إلى منشأة كبيرة. وقد أثبتت بعض الدراسات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقدر نسبياً -ووفقاً لبعض المؤشرات- على النمو والتطور من المنشآت الكبيرة (Almahrouq, 2006; Hall, 1987; Evans, 1987).
- تعمل هذه المنشآت في كثير من الدول كمنشآت مكملية للمنشآت الكبيرة وداعمة لها، حيث تقوم بتنفيذ بعض الأنشطة التسويقية والتوزيعية والصيانة وصناعة قطع الغيار وتقديم الخدمات المساندة بكافة أشكالها، الأمر الذي يمكن المنشآت الكبيرة من التركيز على الأنشطة الإنتاجية والتطويرية والإبداعية. وهذا بدوره يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية لهذه المنشآت في الأسواق المحلية والإقليمية الدولية.
- تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التصديرية في زيادة حجم التجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حيث تساهم بزيادة حجم الصادرات وتقليل المستوردات من خلال إنتاج سلع وخدمات لتحل محل المستوردات ومن خلال اعتمادها الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية في الغالب.

- تعمل على تعزيز حجم الاحتياطيات من العملات الصعبة، وزيادة نشاط قطاع البنوك والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.
- تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الأسري مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، حيث أن الحصول على الدخل المناسب يمكن الأفراد من تحقيق متطلباتهم والارتقاء بمستويات معيشتهم وممتلكاتهم ورفع إنتاجيتهم.
- يساعد التوزيع الجغرافي المتوازن لهذه المنشآت في تحقيق التوازن التنموي وتطوير وتممية المناطق الأقل حظاً أو الأقل نمواً، حيث يساعد انتشار هذه المنشآت بمجالاتها المختلفة في توفير كافة الاحتياجات من السلع والخدمات وخلق فرص العمل، مما يقلل من الهجرة من هذه المناطق إلى المناطق الأكثر نمواً.
- تعتبر هذه المنشآت من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الاستثمارية الجديدة نظراً لما تتميز به من خصائص. لكن هذا يتطلب درجة عالية من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- تعمل هذه المنشآت كمراكز للتدريب، حيث أن غالبية الوظائف الجديدة تستحدث في هذه المنشآت، ومع مرور الوقت وبعد تراكم المعرفة والخبرة واكتساب العاملين المهارات اللازمة، ينتقل هؤلاء العاملين للعمل في المنشآت الكبيرة التي تعمل في ذات المجال ولكن بأجور أعلى وبيئة عمل أفضل من وجهة نظرهم على الأقل.
- يساعد اعتماد الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المواد الأولية المحلية في دعم السوق المحلية، والوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المحلية والتقليل من حجم المستوردات وزيادة مستوى التكامل بين الأسواق.
- تعتبر هذه المنشآت من الآليات الفاعلة التي يمكن الارتكاز عليها في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والشباب.
- تعتبر هذه المنشآت أداة فاعلة لزيادة العدالة وإعادة توزيع الدخل من خلال إتاحة الفرص للجميع.
- تساهم هذه المنشآت في تزويد فئة الفقراء بسلع وخدمات ذات جودة متباينة وبأسعار مناسبة.
- تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية نواة بزوغ ونشوء القطاع الخاص.
- تساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لا سيما تلك التي تحجم المنشآت الكبيرة عن إنتاجها.

وعلى الصعيد التطبيقي والعملي، أشارت العديد من الدراسات حول الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة المتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بشكل عام وفي الأردن، وفي الجزائر، والبحرين (مقابلة، 2011؛ أبو الهيجاء، 1991؛ لخلف، 1995؛ اليوشع، 1997).

ب. دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاجتماعي:

لا تقل أهمية هذه المنشآت في تحقيق التنمية الاجتماعية عن دورها الاقتصادي، حيث تساعد في الحد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة. وتساعد الدخول المتحصلة من هذه المنشآت في الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة، وهذا يعني نقل الأفراد إلى وضع أكثر أمناً بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم المعيشي والصحي والتعليمي. كما تساعد هذه الدخول في الاندماج في المجتمع والنشاطات الاجتماعية البناءة، الأمر الذي يعزز النسيج الاجتماعي في المجتمع. وتساعد هذه المنشآت كذلك في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون لأصحابها والعاملين فيها، وبخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وإنتاجه. كما تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع، وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد، بدل الاتكال والركون إلى الوظيفة الحكومية، وتساعدهم في التخلص من ثقافة العيب. وأخيراً، تساهم في خفض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وفي رفع مستوى التنمية المحلية.

#### 2.4 معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. تختلف هذه التحديات والمعوقات بشكل بسيط من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن منشأة إلى أخرى داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة. كما تختلف وفقاً لكل مرحلة من مراحل عمر المشروع. كما تقسم حسب البيئة التي تتجم عنها إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية. وعلى الرغم، مما يقال عن اختلافات في هذه المعوقات، فإن هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحدة وعامة وناجمة عن القيود المختلفة المفروضة على تلك المنشآت والمتواجدة في البيئة الخارجية المحيطة، ومن أهم المشكلات التي تعود لأسباب خارجية ما يلي (أنظر في ذلك: مريان، 1997؛ Pinho and Martins، 2010، Perry el.al. 1988؛ Besnik and Krasniqi، 2007) :

صعوبة الحصول على التمويل في كافة مراحل عمر المنشأة ابتداء من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التشغيل، ثم مرحلة التوسع والتطوير. وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني). وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية تقديم التمويل اللازم لهذه المنشآت نظراً لحرصهم على النقود المودعة لديها. وفي هذا المجال نبرز النقاط التالية، (Beck, et.al, (2006):

- إن حداثة مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول أو لدى القطاع المالي في بعض الدول تعتبر من الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المنشآت عند الرغبة في الحصول على التمويل خاصة في الدول العربية (الحوات، 2007). تواجه المنشآت الصغيرة العديد من المعوقات خاصة فيما يتعلق بالحصول على رأس المال وعدم توفر قنوات التوزيع المناسبة (Prasad &Tata, 2009).
- أن ارتفاع كلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المنشأة يؤدي في معظم الأحيان إلى خسارة أو توقف المشروع (البلتاجي، 2005). في الأردن تدفع المشاريع الصغيرة والمتوسطة سعر فائدة أعلى مما يدفعه المنافسون الكبار على نفس النوع من القروض وذلك بمقدار يتراوح بين 2%-4% (قتدح، 2009).
- تعتمد البنوك في منح الائتمان على دراسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنظمة والمعتمدة من مراجعي الحسابات المعتمدين، وهو ما لا يتوافر في غالبية المنشآت الصغيرة والتي يفضل غالبية أصحابها عدم إمساك دفاتر منتظمة لضعف الإمكانيات وانخفاض حجم النشاط، ويكتفي أصحابها بإمساك سجلات شخصية، كما أن البعض يتجنب المشكلات الضريبية.
- تفتقد العديد من المنشآت الصغيرة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم، حيث يعد إعداد ذلك الملف وفقاً للأعراف المصرفية الصحيحة من المعايير الهامة للحصول على التمويل (Dutta and Magableh, 2006).
- من أهم متطلبات البنوك لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى للمنشأة المطلوب تمويلها وغالباً لا توجد لدى المنشآت الصغيرة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية لا يستطيع

أصحاب المنشآت الصغيرة تقديمها، وقد تبين من الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث أهمية وجود جهة معتمدة لإعداد دراسات الجدوى لتلك المنشآت يمكن أن تحظى بثقة البنوك وأن تكون تكلفتها منخفضة أو بدون تكلفة.

ب- اعتاد التخطيط الاقتصادي العربي الاعتماد على القطاع العام الذي يمول المنشآت الصغيرة، كما اعتاد التفكير في المنشآت الصغيرة سريعة الربح مثل العقارات والمبادلات التجارية دون التفكير فيما توفره المنشأة من فرص عمل (الحوات، 2007). فضلا عن عدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة ومحددة لدعم وتنظيم المنشآت الصغيرة.

ج- افتقار هذه المنشآت إلى الخطط والاستراتيجيات والهياكل التنظيمية السليمة التي تضمن نموها واستمرارها. كما أن اعتماد هذه المنشآت على المهارات التقليدية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا في إدارة أعمالها، وعدم انتهاج هذه المنشآت للأساليب والخطط التسويقية الحديثة لترويج منتجاتها أو خدماتها (الخصيب، 2009).

د- تعاني هذه المنشآت في الأردن على سبيل المثال من عدم مقدرتها على توفير البيانات المالية (القوائم المالية)، (الزرري والرشدان، 2005)، ففي الصين كان نقص المعلومات من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل المنشآت الصغيرة (Alattar, Kouly & Innes, 2009)، وفي دراسة ل (Lybaert, 1998) وجد أن هناك علاقة ايجابية بين المدى الذي يتم به استخدام المعلومات المتاحة وأداء المنشآت الصغيرة، فضلا عن عدم تناسق المعلومات المتوفرة بين المؤسسات المالية والمنشآت الصغيرة، كما أن الحصول على التمويل المطلوب يعتبر أحد المعوقات الرئيسية للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (Gebru, 2009). وفي دراسة (Gebru, 2009) وجد أن عدم توفر الضمانات الكافية التي يمكن أن تغطي قيمة القرض المطلوب والتي تعتبر أحد الأسس الرئيسية بالنسبة للبنوك للموافقة على منح القرض مما خلق مشكلة رئيسية للمنشآت الصغيرة التي لا يتوفر لديها الأصول الثابتة الكافية خاصة في بداية عمرها التشغيلي، فبالنسبة لهذه المنشآت فإن البنوك تعتمد على رأس مال المنشأة وليس على دخل المنشأة لاتخاذ القرار الائتماني بمنح القرض أو رفضه.

هـ- إن تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد، وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية لتدعيم قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتج الأجنبي، وإتباع سياسة الإغراق من قبل بعض المؤسسات الأجنبية تضعف وبشكل كبير قدرة المنتج المحلي على المنافسة.

- و- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب نقص المعلومات او لأسباب تتعلق بخصائصهم.
- ز- ارتفاع كلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض والتمويل): حيث تطالب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بما تدفعه المنشآت الكبيرة. وتنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المنشآت وقد تقلل من الجدوى الاقتصادية لهذه المنشآت وتؤثر في استمراريتها ونموها (Dutta and Magableh, 2006).
- ح- ارتفاع معدلات التضخم وأثر ذلك على تكاليف الإنتاج وربحية المنشأة وقدرتها على المنافسة.
- ط- الإجراءات الحكومية والبيروقراطية وهو ما يشار له بالبيئة الاستثمارية أو سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي سيرد تحليلها بالتفصيل لاحقاً.
- ي- نظام الضرائب الذي يعتبر أحد أهم المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول.
- ك- المنافسة من قبل المنتجات المستوردة ومنتجات المنشآت الكبيرة العاملة في نفس المجال.
- ل- ندرة الموارد الأولية واللجوء إلى الاستيراد في بعض الأحيان مما ينعكس سلباً على تكاليف الإنتاج ويجعلها عرضة لتقلبات أسعار الصرف وكثير من العوامل الخارجية.
- م- عدم وجود إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع تكاليف التسويق وبعض الأسباب المرتبطة بخصائص هذه المنشآت.
- ن- عدم وجود تشريعات قوانين خاصة بهذه المنشآت.
- هذا ويمكن أن نجمع أهم المعوقات السابقة بالبند الرئيسية التالية (Magableh, 2009b):
- (Magableh, 2012):
- ع- المعوقات التمويلية:

وتشمل كل القضايا ذات العلاقة بعملية الحصول على التمويل، وتكلفة التمويل والإجراءات اللازمة والضمانات والشروط المطلوبة، ويمكن أن نلخص هذه المعوقات لتشمل صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل وصعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع تكاليف التمويل بأنواعه المختلفة وصعوبة شروط التمويل غير سعر الفائدة، وعدم مراعاة بعض مصادر التمويل الاحتياجيات التمويلية لهذه المنشآت في مختلف قطاعات الإنتاج، وتمييز بعض مصادر التمويل بين المنشآت حسب الحجم بحيث يكون التحيز للمنشآت الكبيرة الأقل خطورة من وجهة نظر مؤسسات التمويل، وتمييز مصادر التمويل بين المنشآت حسب مجال الإنتاج، حيث تفضل بعض مصادر التمويل إقراض قطاع دون غيره، وتمييز مصادر التمويل حسب

الموقع الجغرافي لهذه المنشآت، وضعف التنسيق والتشبيك بين مصادر التمويل والمؤسسات المعنية.

ب- معوقات تتعلق بنقص المعلومات:

وتشمل القضايا ذات العلاقة بقدرة أصحاب هذه المنشآت على الحصول على المعلومات اللازمة سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بمصادر التمويل أو بالأسواق المحلية والخارجية أو تتعلق بمؤسسات الدعم الفني أو التشريعات وغيرها. ويمكن أن نلخصها لتشمل صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات أي عدم معرفتهم بهذه المصادر لأسباب تتعلق بخصائص أصحاب هذه المنشآت، وصعوبة الحصول على المعلومات لأسباب قد تتعلق بشروط الحصول على هذه المعلومات أو بتكلفة الحصول عليها أو بصعوبة الإجراءات اللازمة، وعدم توفر بعض المعلومات اللازمة عن مصادر التمويل ومؤسسات الدعم الفني والأسواق، وارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحصول على المعلومات، وعدم وجود قاعدة بيانات وطنية شاملة وتعدد مصادر المعلومات وتضاربها، وعدم دقة المعلومات وعدم شموليتها.

ج- المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج:

وتشمل هذه المعوقات كل ما يتعلق بمدخلات الإنتاج مثل اليد العاملة بمستوياتها المختلفة والمهارات والمواد الأولية بأنواعها ومصادرها المختلفة، وغالباً ما تؤثر في تكاليف الإنتاج. ويمكن تلخيصها لتشمل عدم ملائمة المعروض من العمالة لاحتياجات بعض هذه المنشآت من حيث مستوى المهارة أو مستوى الأجور، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير أساليب الإنتاج، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة وبشكل مستمر، والتقلبات في أسعار عناصر الإنتاج لا سيما إذا كانت مستوردة، وصعوبة الحصول على الأراضي والمساحات والمواقع المناسبة.

د- المعوقات المتعلقة بالتسويق:

وتشمل كافة المعوقات التي تؤثر في الحصة السوقية للمنشأة وقدرتها على التوسع والاستفادة من وفورات الحجم. ويمكن تلخيصها لتشمل قصور قنوات وشبكات التسويق لا سيما في حالة المنشآت الصغيرة، وارتفاع تكاليف التسويق ونقص المعلومات اللازمة للتسويق، وضعف عملية التشبيك بين هذه المنشآت، وصعوبة الحصول على العقود التي تطرحها الدولة أي انخفاض حجم المشتريات الحكومية، وانخفاض جودة المنتجات.

هـ- معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية:

وتشمل كافة الجوانب التي تتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتشمل معوقات تتعلق بتأسيس المنشأة وتسجيلها والحصول على تصريح العمل، ومعوقات اختيار الموقع المناسب

وتقييمه بالطريقة المناسبة، ومعوقات تتعلق بالتشغيل والحصول على الأيدي العاملة غير المحلية، ومعوقات تتعلق بالفساد وإنقاذ العقود وحالات الإعسار.

#### و- المعوقات الإدارية والمؤسسية:

وتشمل المعوقات ذات العلاقة بخصائص الإدارة وأسلوبها وعملية اتخاذ القرارات وجودة الوظائف. ويمكن تلخيصها لتشمل غياب المهارات الأساسية في إدارة الأعمال والمحاسبة وغيرها، وعدم قدرة الإدارة على الحصول على خدمات الدعم الفني، وصعوبة الوصول إلى صانعي القرارات والسياسات، مما يفقدها القدرة على التأثير بهذه القرارات والسياسات، وتدني مستوى جودة الوظائف- التي سيرد الحديث عنها لاحقاً.

#### ز- معوقات تتعلق بضعف دور المؤسسات الحكومية المعنية بهذه المنشآت:

وتشمل جميع المعوقات ذات العلاقة بتقصير المؤسسات الحكومية في القيام بمهامها الرئيسية لتطوير هذه المنشآت. ويمكن تلخيصها لتشمل تدني مستوى الجهود الحكومية الرامية إلى تطوير هذه المنشآت وضعف أداءها، وعدم مراعاة المؤسسات الحكومية لاحتياجات وأولويات هذه المنشآت في مختلف مجالات الإنتاج، وتمييز المؤسسات الحكومية بين المنشآت حسب الحجم بحيث يكون التحيز لصالح المنشآت الكبيرة، وتمييز المؤسسات الحكومية بين المنشآت حسب مجال الإنتاج، وتمييز المؤسسات الحكومية حسب الموقع الجغرافي، ومعوقات تتعلق بالبيئة الاستثمارية وممارسة أنشطة الأعمال ذات العلاقة بالمؤسسات الحكومية، وتشديد الرقابة على هذه المنشآت مما يرتب عليها تكاليف إضافية، وعدم وجود سياسة حكومية واضحة المعالم لهذه المنشآت، وعدم وجود تشريعات خاصة بهذه المنشآت أو وجودها لكن تكون غير عملية وغير مبنية على أسس واقعية، وضعف التنسيق بين الحكومة والمؤسسات التمويلية والمؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة بتطوير هذه المنشآت، وتدني مستوى الدعم الحكومي للإبداع والريادة.

#### ح- معوقات تتعلق بالسوق والمنافسة:

وتشمل جميع المعوقات التي تؤثر في حجم السوق وقدرة المنشآت على التوسع والنمو والمنافسة للاستفادة من وفورات الحجم. ويمكن تلخيصها لتشمل صعوبة الوصول إلى السوق المحلي والبقاء على مستوى سوق المنطقة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، والمنافسة من قبل المنشآت المحلية، والمنافسة من قبل المنشآت الأجنبية، وصغر حجم السوق وعدم القدرة على التوسع وعدم الاستفادة من وفورات الحجم، وضعف إقبال المستهلك المحلي على المنتجات المحلية، وضعف تنافسية هذه المنشآت.

وفي نهاية هذا التحليل المفصل لأهم التحديات والمعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نجد أنه من الضروري بل ومن الضروري جداً الإشارة إلى ملاحظة هامة وهي أن المنشآت في دولة ما أو قطاع ما قد تواجه بعض هذه التحديات ولكن ليس بالضرورة أن تواجهها كلها، وقد تختلف حدة هذه المعوقات المشتركة من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تعاني من مشاكل خاصة بها لا تجدها في غيرها من الدول، ومن الأمثلة على ذلك مشكلة التستر التي تنتشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي سيتم التعرض لها بمزيد من التفصيل لاحقاً عند الحديث عن أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

### ثالثاً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

تشير الإحصاءات والدراسات المتوفرة إلى أنه ليس هناك تقسيم واضح وموحد للمنشآت العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية في الكويت حسب الحجم بحيث يتم التمييز بين المنشآت المتناهية الصغر أو الميكروية والصغيرة والمتوسطة-كما هو الحال في دول مجلس التعاون الأخرى- حسب عدد المشتغلين أو العمال أو حسب رأس المال أو حجم المبيعات. وقد أشرنا في البند (1.1) إلى أن الكويت تستخدم معيار حجم رأس المال في التمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وبيناً أن المنشأة الصغيرة هي تلك التي لا يزيد حجم رأس المال فيها عن 150 ألف دينار كويتي، أما المنشأة المتوسطة فهي تلك التي لا يقل حجم رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي (Steffen, 2011). وقد أشارت العديد من التقارير إلى أن الكويت ليس لديها إحصاءات رسمية حول حجم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى بعض النسب التقديرية. ولكن، تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإجراء مسوحات سنوية للمنشآت العاملة في الكويت بحيث تقسمها حسب النشاط وطبيعة الملكية والقطاع الذي تعمل فيه هذه المنشآت وعدد المشتغلين. وتقسم الإدارة المركزية للإحصاء المنشآت حسب عدد المشتغلين إلى ثلاث فئات. أما الفئة الأولى، فهي المنشآت التي يعمل بها (1-10) مشتغلين، والفئة الثانية وهي المنشآت التي يعمل بها (11-19) مشتغلين. أما الفئة الثالثة فهي المنشآت التي يعمل بها 20 مشتغل وأكثر. وفيما يلي عرضاً لتطور عدد المنشآت والمشتغلين وتوزيعهم حسب الملكية والنشاط اعتماداً على التقسيم السابق.

### 3.1 عدد وخصائص المنشآت العاملة في الكويت

ارتفع عدد المنشآت المسجلة والعاملة في الكويت من 40213 منشأة عام 2002 إلى 40861 منشأة عام 2011. وتشير الأرقام السابقة إلى تواضع متوسط معدل النمو السنوي في عدد هذه المنشآت،

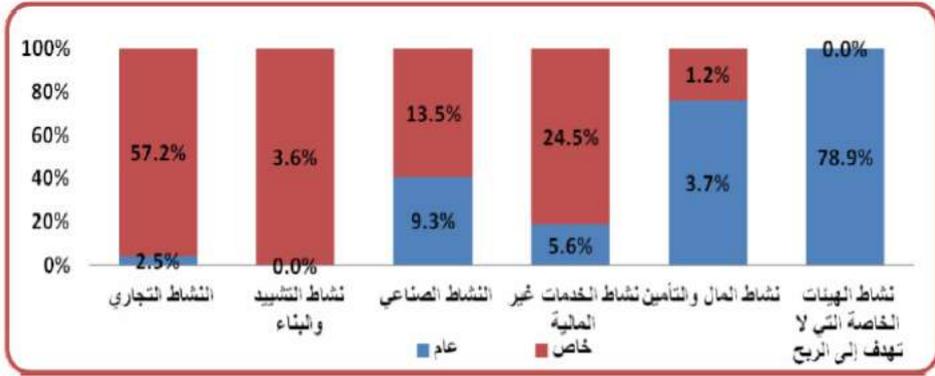
حيث لم يتجاوز 0.18% سنوياً، أنظر الجدول رقم (3). ويمكن تفسير تدني هذا المعدل بضعف توجه المستثمرين الكويتيين إلى تأسيس منشآت استثمارية جديدة لأسباب تتعلق بالبيئة الاستثمارية ومستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة يمكن البحث فيها في أوراق عمل أخرى. كما يمكن تفسير تدني هذا المعدل بارتفاع عدد المنشآت التي تخرج من السوق لأسباب عديدة لا مجال للبحث فيها في هذه الورقة. وقد يتعلق الموضوع بقضايا أخرى منها حجم السوق وتوجه المواطن الكويتي نحو الاستثمار المحلي والجهود الحكومية لتشجيع الاستثمار وغيرها. ويشير توزيع هذه المنشآت عام 2011 حسب الملكية إلى أن 99.6% منها هي منشآت خاصة (منها حوالي 57.2% في النشاط التجاري، وحوالي 24.5% في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 13.5% في النشاط الصناعي، وحوالي 3.6% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 1.2% في نشاط المال والتأمين)، و0.4% منشآت قطاع عام (منها حوالي 78.9% في نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح، وحوالي 9.3% في النشاط الصناعي، وحوالي 5.6% في الخدمات غير المالية، وحوالي 3.7% في نشاط المال والتأمين، وحوالي 2.5% في النشاط التجاري). ويلاحظ من النسب السابقة تمركز المنشآت في النشاط التجاري ونشاط الخدمات غير المالية في القطاع الخاص، بينما تتمركز المنشآت التي لا تهدف إلى الربح في القطاع العام، كما هو مبين في الشكل رقم (1).

جدول رقم (3) : تطور عدد المنشآت العاملة وعدد المشتغلين فيها في الكويت (2002 و2011)

البيان	المنشآت		المشتغلين	
	عدد المنشآت	2011	عدد المنشآت	2011
النشاط التجاري	23196	23291	177789	138665
نشاط التشييد والبناء	1361	1478	145767	83916
النشاط الصناعي	5429	5517	131943	95943
نشاط الخدمات غير المالية	9798	9971	288918	169017
نشاط المال والتأمين	311	477	32267	15245
نشاط الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	118	127	5385	3727
المجموع	40213	40861	782069	506513

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2002 و2011.

شكل رقم (1) : التوزيع النسبي لمنشآت النظام العام ومنشآت القطاع الخاص حسب النشاط 2011



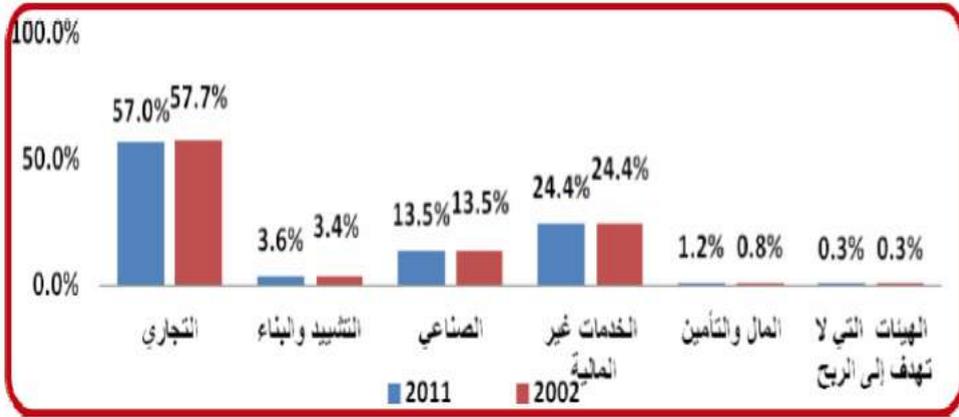
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2011.

وعند مقارنة التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع العام (ملكية عامة) عام 2011 بتوزيعها النسبي عام 2002، نرى أن نسبة المنشآت في النشاط التجاري ونشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح قد تراجع لصالح المنشآت العاملة في النشاط الصناعي ونشاط الخدمات غير المالية ونشاط المال والأعمال. أما عند مقارنة التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص (ملكية خاصة) عام 2011 بتوزيعها النسبي عام 2002، نرى أن نسبة المنشآت في النشاط التجاري قد تراجعت لصالح المنشآت العاملة في نشاط البناء والتشييد ونشاط الخدمات غير المالية ونشاط المال والأعمال. وبهذا نلاحظ تراجع نسبة المنشآت في النشاط التجاري في القطاعين العام والخاص، بينما تزداد نسبة المنشآت في نشاط المال والأعمال في كلا القطاعين.

ويشير التوزيع القطاعي لجميع المنشآت (العامة والخاصة) عام 2011 إلى أن المنشآت العاملة في النشاط التجاري هي الأكثر انتشاراً حيث تشكل حوالي 57% من مجموع المنشآت، يليها المنشآت العاملة في نشاط الخدمات غير المالية (24.4%)، ثم المنشآت العاملة في الصناعية (13.5%)، كما هو مبين في الشكل رقم (2). ويلاحظ من الشكل عدم وجود تغير ملحوظ في التوزيع النسبي للمنشآت حسب النشاط عما كان عليه عام 2002، إلا أن نسبة المنشآت التجارية إلى المجموع الكلي تراجعت بشكل طفيف لصالح المنشآت في النشاط الصناعي ونشاط المال والتأمين وقطاع البناء والتشييد. وبتحليل توزيع المنشآت عام 2011 حسب عدد المشغلين، نرى أن حوالي 89% من مجموع المنشآت يتراوح عدد المشغلين فيها (1-10) مشغلين، بينما حوالي 5% منها يعمل بها (11-19) مشغلاً، وحوالي 6% يعمل بها 20 مشغلاً وأكثر، أنظر الشكل رقم (3). وبمقارنة التوزيع النسبي في عام 2011

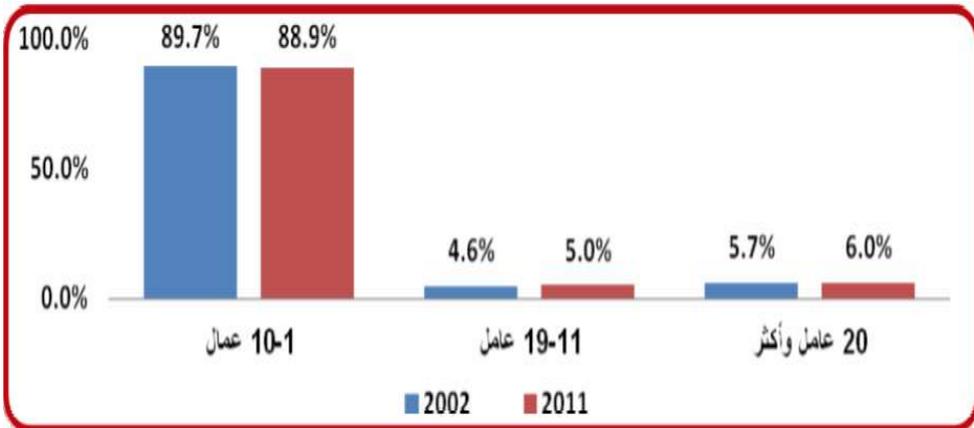
بنظيره عام 2002، وبالرجوع إلى الشكل رقم (3) نلاحظ تراجع نسبة المنشآت التي يعمل بها من (1-10) مشغولين لصالح الفئات الأخرى، وهذا قد يعكس حدوث تطور ونمو في بعض المنشآت مما أدى إلى انتقالها إلى فئة أعلى. بمعنى أن بعض المنشآت انتقلت من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية، وبعض منشآت الفئة الثانية انتقلت إلى الفئة الثالثة وهكذا.

شكل رقم (2): التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في الكويت خلال الفترة للأعوام 2002 و2011 حسب النشاط



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2011 و2002.

شكل رقم (3): التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد المشتغلين للأعوام 2002 و2011



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2011 و2002.

وبتحليل التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد العمال- الفئات الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها- والنشاط في عام 2011، نرى ما يلي:

- تمارس حوالي 61.1% من المنشآت التي يعمل بها (1-10) مشغولين نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 1.8% في البناء والتشييد، وحوالي 12.5% في الصناعة، وحوالي 25.8% في الخدمات غير المالية، وأخيراً حوالي 0.7% و0.2% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح على التوالي.
- تمارس حوالي 26.1% من المنشآت التي يعمل بها (10-19) مشغول نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 16.3% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 19.9% في نشاط الصناعة، وحوالي 35.4% في نشاط الخدمات غير المالية، وأخيراً، حوالي 1.9% و0.5% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح على التوالي.
- تمارس حوالي 22.5% من المنشآت التي يعمل بها (+20) مشغول نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 19.5% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 23.3% في نشاط الصناعة، وحوالي 25.8% في نشاط الخدمات غير المالية، وأخيراً حوالي 7.1% و1.7% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح على التوالي.
- تتركز المنشآت العاملة في قطاعي المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح في الفئتين الأولى (1-10 مشغولين) والثالثة (+20)، بينما تتركز المنشآت التجارية والصناعية بشكل كبير في الفئة الأولى، أنظر الجدول رقم (4). وهذا يعني أن معظم المنشآت الصناعية والتجارية هي منشآت صغيرة الحجم نسبياً.

جدول رقم (4): التوزيع النسبي للمنشآت حسب القطاع وعدد المشغولين

القطاع	10-1 مشغولين	19-101 مشغول	+20 مشغول
التجاري	95.3%	2.3%	2.4%
التشييد والبناء	44.9%	22.7%	32.4%
الصناعي	82.2%	7.4%	10.4%
الخدمات غير المالية	86.4%	7.3%	6.3%
المال والتأمين	55.1%	8.2%	36.7%
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	58.3%	8.7%	33.1%

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2011.

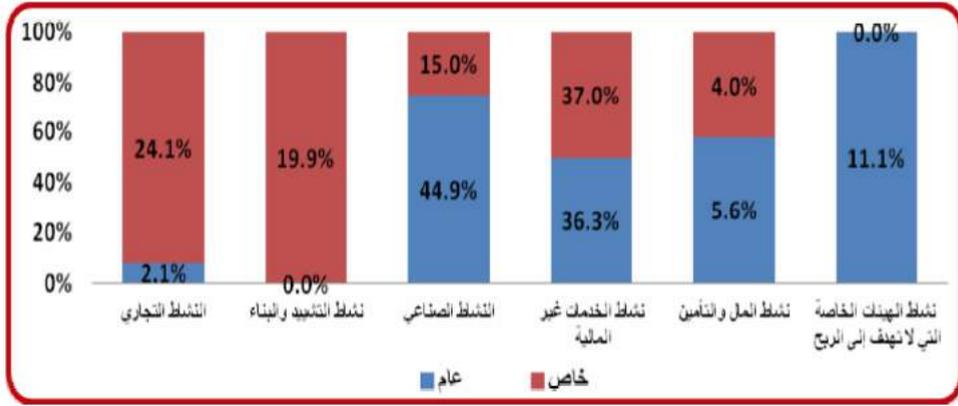
- تقل نسبة المنشآت العاملة في القطاع التجاري مع زيادة عدد العمال والانتقال من فئة إلى الفئة الأعلى، في الوقت الذي تزداد فيه نسبة المنشآت في قطاع البناء والتشييد والقطاع الصناعي وقطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح. أما المنشآت في قطاع الخدمات المالية فتتركز أكثر ما يمكن (35.4%) في الفئة الثانية، أي تلك التي تشغل 10-19 مشغلاً، بينما يتوزع الباقي على الفئة الأولى (1-10 مشغلاً) والثالثة (20+ مشغلاً) بنسبة 23.7% و25.8% على التوالي.
- لم يختلف التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد المشغلين (الفئات الثلاثة) والقطاع في عام 2011 عما كان عليه عام 2002، أنظر الشكل رقم (3).

### 3.2 عدد وخصائص المشغلين في المنشآت العاملة في الكويت

شهد عدد المشغلين في المنشآت العاملة في الكويت والمشمولة في بحث المنشآت التي تنفذه الإدارة المركزية للإحصاء زيادة كبيرة مقارنة بالزيادة في عدد المنشآت، فقد ارتفع عدد المشغلين من 506513 مشغلاً عام 2002 إلى 782062 مشغلاً عام 2011، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 6.04% سنوياً، وهو أعلى بكثير جداً من معدل نمو المنشآت (0.18%)، أنظر الجدول رقم (1). ويمكن أن يعزى ذلك لأسباب عديدة أهمها زيادة الطاقة الاستيعابية للكثير من المنشآت القائمة بسبب نمو نشاطاتها وتوسعها وزيادة حجم أسواقها أو زيادة عدد المنشآت التي تميل إلى استخدام أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام لعنصر العمل.

أما فيما يتعلق بتوزيع المشغلين بين القطاع العام والخاص، فقد تبين أن 93.8% من المشغلين يعملون في منشآت القطاع الخاص (منهم حوالي 37% يعملون في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 24.1% في النشاط التجاري، وحوالي 19.9% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 15% في النشاط الصناعي، 4% في نشاط المال والتأمين). أما البقية وهم حوالي 6.2% في منشآت القطاع العام (منهم حوالي 44.9% في النشاط الصناعي، وحوالي 36.3% في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 11.1% في نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح، وحوالي 5.6% في نشاط المال والتأمين، وحوالي 2.1% في النشاط التجاري)، انظر الشكل رقم (4). وهذا يعني أن المشغلون في القطاع العام يتركزون في النشاط الصناعي والخدمات غير المالية، بينما يتركز المشغلون في القطاع الخاص في النشاط التجاري ونشاط البناء والتشييد.

شكل رقم (4): التوزيع النسبي للمشتغلين في منشآت القطاع العام و منشآت القطاع الخاص حسب النشاط، 2011.

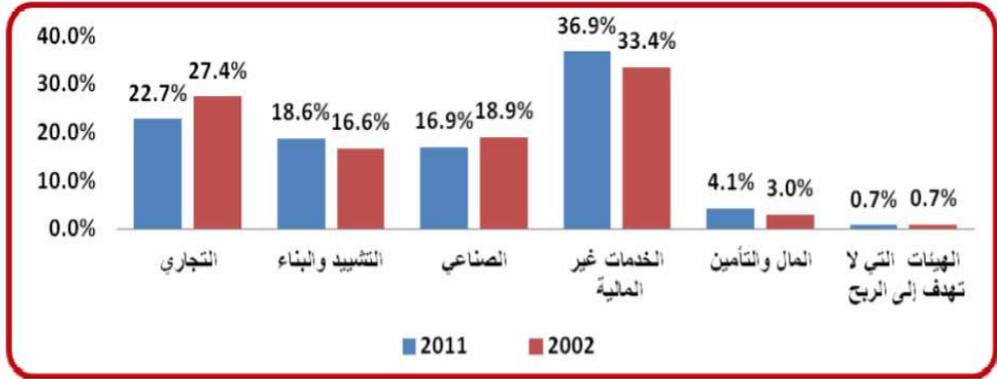


المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2002 و2011.

وبمقارنة التوزيع النسبي لكل من المشتغلين في القطاع العام حسب النشاط عام 2011 بنظيره عام 2002، نرى أن نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات غير المالية قد ارتفعت من 29.3% إلى 36.3% على حساب المشتغلين في النشاط التجاري والنشاط الصناعي ونشاط المال والتأمين ونشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح. أما عند مقارنة التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاع الخاص حسب النشاط عام 2011 بنظيره عام 2002، نرى أن نسبة المشتغلين في النشاط التجاري والنشاط الصناعي قد تراجعت لصالح المشتغلين في نشاط البناء والتشييد ونشاط الخدمات غير المالية وخدمات المال والتأمين، انظر الشكل رقم (5).

ويشير التوزيع القطاعي للمشتغلين عام 2011 إلى أن النسبة الأكبر منهم يعملون في قطاع الخدمات غير المالية (36.9%)، يليها نسبة العاملين في النشاط التجاري (22.7%)، ثم نسبة العاملين في البناء والتشييد (18.6%)، كما هو مبين في الشكل رقم (5). ويلاحظ من الشكل عدم وجود تغير ملحوظ في التوزيع النسبي للمشتغلين عما كان عليه عام 2002، إلا أن نسبة العاملين في المنشآت التجارية والنشاط الصناعي إلى المجموع الكلي تراجعت بشكل ملحوظ لصالح القطاعات الأخرى باستثناء نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح حيث بقيت نسبة المشتغلين فيها عام 2011 مقارنة بعام 2002 دون تغيير.

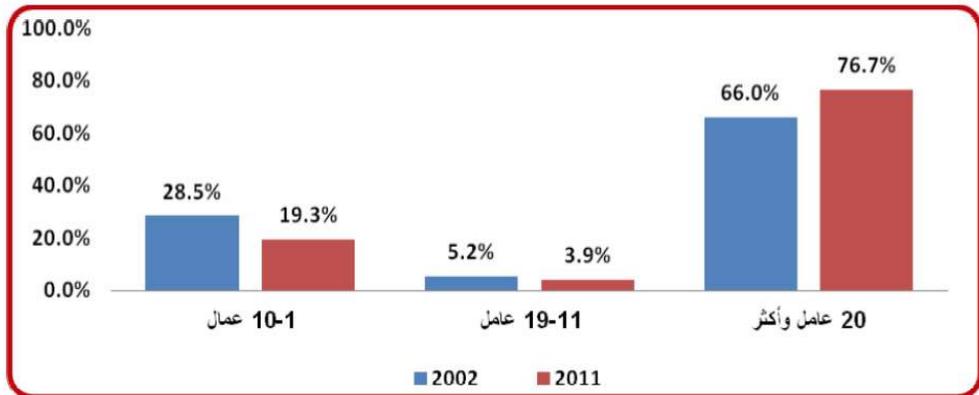
شكل رقم (5): التوزيع النسبي للمشتغلين في المنشآت الكويتية للأعوام 2002 و2011 حسب النشاط



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2011 و2012.

وبالنظر إلى التوزيع النسبي للمشتغلين في فئات المنشآت الثلاثة (المنشآت التي توظف (1-10) عمال، والمنشآت التي توظف (11-19) عامل والمنشآت التي توظف 20 عامل وأكثر عام 2011، نرى أن الفئة الثالثة تشغل النسبة الأكبر 76.7%، تليها الفئة الأولى حيث توظف 19.3% من مجموع المشتغلين، كما هو مبين في الشكل (6). ويبين هذا الشكل تراجع نسبة المشتغلين في المنشآت ضمن الفئة الأولى من 28.3% إلى 19.3%، وتراجع نسبة المشتغلين في المنشآت ضمن الفئة الثانية من 5.2% إلى 3.9%، وزيادة نسبة المشتغلين في المنشآت التي تقع ضمن الفئة الثالثة من 66% إلى 76.7%. وهذا يشير إلى أن بعض المنشآت في الفئتين الأولى والثانية قد تطورت ووسعت نشاطها الإنتاجي الأمر الذي تطلب زيادة عدد العمال وانتقال بعضها إلى الفئة الثالثة.

شكل رقم (6): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المنشآت وعدد المشتغلين فيها للأعوام 2002 و2011



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2011 و2012.

وبالرجوع للشكل رقم (3) والشكل رقم (6) نرى أن 88.9% من المنشآت (هي التي تشغل من 10-1 عمال) تشغل حوالي 19.3% من المشتغلين عام 2011، وأن 6% من المنشآت (وهي التي تشغل 20 عامل وأكثر) تشغل 76.7% من المشتغلين. أما المنشآت التي توظف من (10-19) عامل فإنها تشكل 3.9% من مجموع المنشآت لكنها توظف حوالي 5% من المشتغلين. وقد أشار أحد التقارير إلى أن المنشآت الميكروية والصغيرة - التي تم تحديدها بنسبة لا تقل عن 94% - تشغل فقط 24.3% من المشتغلين (GCC Market Monthly, 2012).

وإذا استخدمنا تعريف المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة المستخدم في البحرين - انظر الجدول رقم (2) - من أجل تقسيم المنشآت العاملة في الكويت علماً بأنه الأقرب إلى الفئات الثلاثة التي تستخدمها الإدارة المركزية للإحصاء والتي سبقت الإشارة إليها، واعتماداً على الإحصاءات السابقة، يمكن القول أن 88.9% من المنشآت في الكويت هي منشآت ميكروية «ويطلق عليها البعض المنشآت الصغرى»، وحوالي 5% منشآت صغيرة. أما نسبة المنشآت المتوسطة فهي غير واضحة لأن الفئة الثالثة مفتوحة للأعلى أي لا يمكن التمييز بين المنشأة التي توظف 21 مشتغل أو تلك التي توظف 250 مشتغل. وبهذا يمكن القول أن بعض التحليلات والأخبار الصحفية وأوراق العمل والتقارير التي تشير إلى أن المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الكويت تشكل ما يزيد عن 94% من المنشآت قريبة جداً من الواقع ويمكن أن تكون صحيحة. وتتفق النسب السابقة مع نتائج تقرير المفوضية الأوروبية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يناقش أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص (Steffen, 2011).

وهنا وقبل الاستمرار في التحليل يجب التأكيد أن معظم المنشآت الاقتصادية في الكويت، تعمل خارج القطاع العام أو القطاع النفطي، هي في حقيقة الأمر منشآت أعمال ميكروية وصغيرة، تمثل غالبية المنشآت الخاصة في الكويت عام 2011، وهي مملوكة في غالبيتها من قبل الوافدين. ويتمثل دور الكويتيون فيها كونهم مالكين شكلين يتقاضون أتعاباً سنوية أو شهرية مقابل الحصول على الترخيص وتقديمه للمستثمر الحقيقي وهو الوافد. ومنذ بداية عصر النفط وتدفق الوافدين من عرب وغيرهم، فإن الكثير من هؤلاء تعاملوا مع متطلبات وحاجات السوق في الكويت وقاموا بتأسيس منشآت تعمل في مختلف النشاطات. ونظراً لمتطلبات القانون الذي يمنع دخولهم مجال الاستثمار فقد بدأوا بإشراك الكويتيين شكلياً كي يحصلوا على التراخيص من قبل الجهات الحكومية المختصة، مما نجم عنه ظاهرة التستر Cover-Up Business التي سيرد الحديث عنها لاحقاً. أن جميع أعمال هذه المنشآت تعتمد على جهد الوافدين سواء كانوا ملاكاً أو عاملين لذلك عند مناقشة الخطط الاقتصادية والاستراتيجيات الموجهة للقطاع الخاص فإن

المشكلة الحقيقية ليست في افتقار الكويت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بقدر ما هي عدم ملكية المواطنين لهذه المنشآت وعدم توجههم للعمل فيها.

وهذا يقودنا إلى القول أننا عندما نتكلم عن القطاع الخاص في الكويت فإننا غالباً ما نتكلم عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدد قليل جداً من المنشآت الكبيرة. وهذا يعني أن أي سياسة حكومية تهدف إلى دعم القطاع الخاص لا بد أن تلاءم المنشآت الصغيرة وخصائصها وتعكس أهميتها. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة وجود تعريف واضح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعياري يمكن من التمييز بينها.

### تعريف مقترح للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الكويت

بالرجوع إلى التعريفات السابقة في الجدول رقم (1) والجدول رقم (2)، وبالتأكيد على التعريفات في دول المجلس، ومع الأخذ بعين الاعتبار تقسيم الإدارة المركزية للإحصاء، وبعد الإطلاع على التعريف الحالي، تقترح هذه الورقة تبني التعريف التالي في الكويت:

حجم المنشأة	عدد العمال	رأس المال
منشأة ميكروية أو حرفية	1-10	أقل من 50 ألف دينار كويتي
منشأة صغيرة	11-19	أقل من 150 ألف دينار كويتي
منشأة متوسطة	20-199	أقل من 500 ألف دينار كويتي
منشأة كبيرة	200 وأكثر	أكثر من 500 ألف دينار كويتي

### مميزات ومزايا التعريف المقترح

- يأخذ بعين الاعتبار تصنيف الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت للمنشآت المستخدم في بحث المنشآت الذي تنفذه سنوياً بحيث يتطلب جهد إضافي بسيط لإيجاد قاعدة بيانات سنوية دورية دول المنشآت بكافة أحجامها يمكن استخدامها من قبل الباحثين والمؤسسات المعنية الحكومية وغير الحكومية.
- يجمع بين تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتعريف المفوضية الأوروبية.
- يزيد هذا التعريف من قاعدة المنشآت المستفيدة من السياسات والتسهيلات والمزايا التفضيلية المقدمة لهذه المنشآت من قبل المؤسسات المعنية بتطوير قطاع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة لا سيما مؤسسات التمويل ومؤسسات الدعم الفني.
- يتميز عن التعريفات المستخدمة في دول مجلس التعاون الأخرى- التي تستخدم معيار عدد العمال فقط- كونه يستخدم أهم معيار مزدوج لتصنيف هذه المنشآت يعتمد على عدد العاملين ورأس المال.
- يضيف مفهوم المنشآت الميكروية الحرفية ويميزها عن المنشآت الصغيرة أسوة بالكثير من المؤسسات الدولية.
- يساعد في رسم سياسات خاصة لكل حجم من الأحجام المختلفة بالاعتماد على خصائص كل فئة وتقسيماتها حسب القطاع والنشاط والشكل القانوني. ويضمن مراعاة خصوصية وحجم كل من هذه الأحجام.
- يساعد في توحيد نظرة المؤسسات إلى كل حجم من الأحجام المقترحة ويجعل من عملية المقارنة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- يساعد في حصول المنشآت بأحجامها المختلفة من القوانين والتشريعات الداعمة.

## رابعاً: معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت من مجموعة من التحديات العامة التي تواجهها هذه المنشآت في الكثير من دول العالم، إلا أن ثمة تحديات خاصة تواجهها المنشآت في دول المجلس بما فيها الكويت. وقد ناقشت بعض الدراسات والتقارير أهم المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص. ناقش (Dahi, 2012) أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الوطن العربي، حيث قسم الوطن العربي إلى مجموعتين الأولى تمثل دول المجلس GCC Countries والمجموعة الأخرى بقية الدول Non-GCC Countries. وبين أن أهم المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس الحصول على التمويل، وغياب استراتيجية واضحة لهذه المنشآت، وندرة الموارد البشرية الماهرة، وتدني مستوى القدرات التكنولوجية وضعف أساليب الإنتاج، وضعف القدرات الإدارية والتسويقية لهذه المنشآت، وعدم وجود أطر تنظيمية لها. وتوصل تقرير (IFC, 2012) إلى ذات النتائج إلا أنه أشار إلى بعض المعوقات والتحديات الخاصة بدول المجلس بشكل عام. وسيتم فيما يلي عرض لأهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت، والتي يمكن أن تنطبق على باقي دول المجلس، علماً بأن تسلسل هذه التحديات لا يعكس بأي شكل من الأشكال أهميتها وقوة تأثيرها على مسيرة المنشآت التمتوية.

### 1. مشكلة الحصول على التمويل Access to Fund

على الرغم مما تؤكدته الكثير من الدراسات حول العلاقة الطردية بين توفر التمويل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الجهود المبذولة من قبل كافة المؤسسات ذات العلاقة بتيسير عملية الحصول على التمويل ما زالت دون التوقعات. (Ismaila Bolarinwa Kadiri, 2012) (Dahi, 2012). لذا يعتبر الحصول على التمويل اللازم من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وعلى وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من ضمنها الكويت)، حيث تقتصر 63% من المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على الحصول على التمويل اللازم. وتقدر الفجوة التمويلية Financing Gap لهذه المنشآت في هذه المنطقة بحوالي 210-240 مليار دولار. أما الفجوة التمويلية من مصادر التمويل الرسمية فتقدر بحوالي 160-180 مليار دولار (IFC, 2012). ويشير تقرير للبنك الدولي/اتحاد البنوك العربية- وبعد إجراء مسح لحوالي 130 بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- إلى أن 8% فقط من التسهيلات الممنوحة في منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تذهب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتخفض هذه النسبة إلى 2 % في حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مجتمعة. وعلى الصعيد القطري، كانت نسبة التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموع التسهيلات حوالي 0.5% في قطر، وحوالي 1% في البحرين وحوالي 2% في كل من السعودية والكويت وعمان، بينما بلغت هذه النسبة 4 % في الإمارات (Union of Arab Banks, 2011).

تشير الكثير من الدراسات إلى أن البنوك تتردد عند اتخاذ قرارات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب ما يرافق هذه القرارات من مخاطر، لا سيما وأن الكثير من الطلبات لا تحقق الشروط العامة للحصول على التمويل. وتعتبر قضية الضمانات (نوعها وحجمها) من أهم المسائل التي تعيق تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن أصول المنشأة غالباً ما تكون غير كافية كضمان خصوصاً في حالة القروض الكبيرة، لا سيما وأن البنوك تطلب ضمانات بقيمة أكبر بكثير من قيمة القرض. أما فيما يتعلق باستخدام العقار كضمان في الكويت فهو غير فعال ولا تفضله البنوك لأن المحاكم في الكويت وغيرها من دول المجلس تتردد -أخلاقياً ودينياً واجتماعياً- وفي طرد المواطنين من مساكنهم في حالة عدم قيامهم بتسديد ما عليهم من التزامات مالية. أما فيما يتعلق بكلفة التمويل الذي تحصل عليه المنشآت الصغيرة -سعر الفائدة- من البنوك فهو غالباً أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق أو الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة المرافقة للمنشآت الصغيرة من وجهة نظر البنوك. ويحد ارتفاع سعر الفائدة من ربحية المنشأة وقدرتها على النمو والتوسع (Hertog, Steffen, 2010; Dutta and Magableh, 2006). ومن العوامل التي تؤثر في تمويل المنشآت الصغيرة على وجه التحديد هي الممارسات والقيود المحاسبية، حيث نجد أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي منشآت فردية لا يتم فيها الفصل بين الشركة والأصول الشخصية لصاحبها، وأن كافة الأمور المحاسبية تعتبر من الأمور الشخصية التي يجب عدم الاقتراب منها، كما يصعب تدقيقها، بل تؤخذ كما هي من المصدر. وعليه، فإن ميزانيات هذه المنشآت تكون غير دقيقة، ولا يمكن للبنك الركون إليها عند اتخاذ قرار التمويل. وبهذا تتلخص مشكلة التمويل بارتفاع حجم الضمانات المطلوبة وارتفاع سعر الفائدة، إضافة إلى شروط التمويل المعقدة والإجراءات الطويلة، وعدم متانة الأنظمة المحاسبية المستخدمة في هذه المنشآت (The World Bank, 2010). وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن ثمة لاعبين كثر-غير البنوك- في مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمهم المؤسسات المتخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحكومية وغير الحكومية. وسيتم عرض أهم هذه المؤسسات العاملة في الكويت لاحقاً في هذه الورقة.

## 2. تحديات تتعلق بسوق العمل

يتميز الداخلون الجدد إلى سوق العمل في الكويت، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الأخرى، بعدد من الخصائص. ومن أهم هذه الخصائص تفضيل المواطنين للوظائف الحكومية على الوظائف في القطاع الخاص. ويعود ذلك لأسباب تتعلق بمستوى الأجور ومستوى الأمان الوظيفي، ومستوى المنافع الإضافية غير الأجور (وهي أعلى في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص)، وساعات العمل، وحجم الأعباء المطلوبة (وهي أقل في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص). ومن زاوية أخرى، فإن عدم توافر الخبرة اللازمة لإدارة المنشأة قد تسبب لمعظم المواطنين الذين يعملون لأول مرة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة نوعاً من الإحباط أو الفشل، الأمر الذي يجعل الوظيفة الحكومية الخيار الأفضل والأسلم. ومن الخصائص الأخرى لسوق العمل التي لا يمكن تجاهلها سيطرة العمالة الوافدة على غالبية الوظائف وفرص العمل في القطاع الخاص، وهذا يجعل عملية خلق وظائف للمواطنين ودخول المواطنين إلى سوق العمل عملية صعبة للغاية بسبب سيطرة وتحكم العمالة الوافدة على السوق بطرق مباشرة وغير مباشرة. وفي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تزداد حدة هذه المشكلة، حيث أن الأجور فيها أقل من الأجور في المنشآت الكبيرة العاملة في القطاع الخاص، وهذا يزيد المواطنين بعداً عن هذه المنشآت، ليس هذا فحسب، فإن بيئة العمل وجودة الوظائف ومستوى الأمان الوظيفي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقل جاذبية للمواطنين. كما أن التوزيع النسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت يشير إلى تركزها في النشاطات الإنتاجية (التجارة والبناء والتشييد)، وهي من النشاطات غير الجاذبة والتي لا يفضلها المواطنون الكويتيون تحت أي حال من الأحوال. ويمكن التحقق من أهمية هذه المشكلة إذا نظرنا إلى التدني الواضح في نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب الكويتي مقارنة بالدول الأخرى العربية وغير العربية حيث لا تصل هذه النسبة في أحسن حالاتها إلى 4%. لذا فإن أية جهود في هذا المجال يجب أن تركز على توجيه المواطنين لتأسيس المنشآت الصغيرة وإدارتها (العمل في الإدارة) وليس العمل في مجال الإنتاج، وفي هذه الحالة يصبح هناك فرصة للوصول إلى بعض النتائج المرجوة.

## 3. معوقات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار

يقوم الكثير من المواطنين في الكويت وغيرها من دول المجلس بتوكيل إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يملكونها إلى العمالة الوافدة، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة أصحاب هذه المنشآت من المواطنين على الابتكار، ويقلل من فرصة اكتسابهم المهارات اللازمة للتطور والإبداع. إن قبولهم - أي المواطنين - لهامش ربح منخفض مقابل تقديم جهود بسيطة، وتخوفهم من مخاطر أي عملية

توسع وتطوير للمنشآت سيجعل عملية الابتكار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر صعوبة ويقلل من فرص نمو هذه المنشآت بسبب عدم قدرتها على تطبيق نماذج جديدة للأعمال. وقد يضعف قدرة هذه المنشآت على خلق المزيد من الوظائف ذات الأجور المرتفعة والجودة العالية.

#### 4. صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق Access to Markets:

تعتمد غالبية المنشآت لا سيما المنشآت التجارية الصغيرة على ما يسمى سوق المنطقة، بحيث يصعب وصولها في كثير من الأحيان إلى السوق المحلي مع استحالة وصولها إلى الأسواق الخارجية بسبب طبيعة السلعة أو الخدمة التي تنتجها هذه المنشآت أو بسبب انعدام قدرتها على المنافسة للوصول إلى الأسواق أو بسبب عدم توفر رأس المال اللازم للتوسع والانتشار أو نتيجة لنقص المعلومات وعدم توفر الدعم المؤسسي والفني في هذا المجال وارتفاع تكاليف الوصول إلى هذه الأسواق. ويحرم صغر حجم السوق ومحدودية الوصول إلى الأسواق الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من وفورات الحجم ومن زيادة ربحيتها مما يحد من قدرتها على التوسع.

#### 5. صعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار:

يشير القائمون على اتحاد الغرف الصناعية إلى أن الحصول على أرض صناعية في مكان مناسب، وبالمساحة المطلوبة، وبسعر معقول من الأمور الصعبة في الكويت. لذا فإن ارتفاع أسعار الأراضي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية بحيث أصبح الحصول على أرض شغلهم الشاغل بل أن بعضهم فضل الانتقال باستثماراته إلى بعض الدول المجاورة - أهمها المملكة العربية السعودية- التي تعمل على توفير الأرض وبمساحات كبيرة من أجل جذب المستثمرين الكويتيين إلى المناطق الصناعية التي خصصت لهم. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع تكلفة الأرض والموقع تزيد من التكاليف الرأسمالية، وتزيد من الاحتياجات التمويلية والفجوة التمويلية وتقلل من معدلات الربحية. وقد يؤدي ارتفاع التكاليف الرأسمالية بالكثير من المستثمرين إلى صرف النظر عن الاستثمار لا سيما في ظل عدم توفر التمويل أو صعوبة الحصول عليه.

#### 6. ظاهرة التستر Cover-Up Business:

تعتبر هذه المشكلة من أهم المشاكل الخاصة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون بشكل عام والكويت بشكل خاص، ونادراً ما تجدها في الدول العربية الأخرى. وتشير بعض الدراسات إلى أن حالات التستر في دول المجلس تقدر بحوالي 250 ألف حالة وتشكل 33% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون (Steffen, 2011). وتتمثل هذه المشكلة في الحالات

التي يتم فيها تسجيل المنشأة من قبل مواطن كويتي وبإسمه، في الوقت الذي يكون تمويل وإدارة هذه المنشأة بالكامل من قبل عمال وافدين متخصصين في مجال عمل هذه المنشأة وذلك باتفاق الطرفين. يقوم العامل الوافد -المستثمر المستتر- بكافة الأنشطة التأسيسية والتشغيلية والتسويقية والإنتاجية والتطويرية، أما المواطن فليس له دور يذكر سوى الأمور القانونية ويحصل مقابل ذلك على نسبة معينة من المبيعات أو الأرباح حسب الاتفاق. وتنتشر هذه الظاهرة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب صغر رأس المال المطلوب في كثير من الأحيان والذي يكون المستثمر المستتر قادر على توفيره، ونادراً ما تنتشر هذه الظاهرة في المنشآت الكبيرة بسبب ما يرافق ذلك من مخاطرة. وقد يلجأ بعض المغتربين لهذه الظاهرة إذا كان حجم رأس المال المطلوب متوفر لديهم وتربطهم علاقة جيدة بأحد المواطنين الذي يرغب بخوض مثل هذه التجربة.

وتعتبر ظاهرة التستر أكثر انتشاراً في دول المجلس الأغنى أي ذات معدل الدخل المرتفع مثل قطر والإمارات والكويت. ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى أسباب تتعلق بقوانين الاستثمار التي تمنع المغتربين من تسجيل الشركات أو الاستثمار في بعض القطاعات بدون شريك من المواطنين، وبعض الدول تمنع ذلك بشكل مطلق. كما قد تظهر نتيجة لعدم رغبة المواطنين بتحمل أي شكل من أشكال المخاطرة، بل يفضلون أن يحصلوا على حصة ثابتة ومعروفة من المبيعات والأرباح لا سيما إذا كانوا غير متفرغين للعمل ولا يستطيعون التفرغ. وقد تظهر كذلك بسبب رغبة أصحاب هذه المنشآت الحصول على كافة أشكال الدعم المقدم للرياديين والمبادرين والمستثمرين من المواطنين. وتعكس هذه الظاهرة تدني مستوى الروح الريادية لدى كثير من مواطني دول المجلس وابتعادهم عن أي وظيفة غير حكومية حتى لو طال انتظار الأخيرة لشهور أو سنوات.

وتعمل هذه الظاهرة على زيادة معدل البطالة الاختيارية، وتزيد من حجم الاقتصاد الخفي، وتعمل على تقويض كافة الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والتي تعنى بالريادة والمبادرين من المواطنين. وتعيق هذه الظاهرة عمل مؤسسات الدعم الفني التي تعنى بشكل رئيسي بالرياديين المحليين وتجعل الدعم يصل إلى غير مستحقه، وتقتل طموح المواطنين وتقلل من انخراطهم في برامج التدريب المعنية بإدارة المنشآت وتطويرها، وتتحوّل فرص العمل الناشئة عن ذلك النشاط لعمالة وافدة قد تكون غير شرعية الأمر الذي يحرم المواطن من تلك الفرص. ويحرم انتشار هذه الظاهرة المجتمع من فرص تحول تلك المنشآت إلى منشآت كبيرة قابلة للنمو والتطور ترفد النمو الاقتصادي الوطني. كما أنها تسهل على المنشآت والمستثمر المستتر الخروج من المسألة عن تعيين عدد من العمالة المحلية أي من المواطنين. كما تساهم عملية التستر في

زيادة حجم الحوالات الخارجة مما يقلل حجم الاحتياطي من العملات الصعبة ويقلل حجم السيولة في الجهاز المصرفي، كما يقلل من حجم الضرائب المتحصلة بسبب التهرب الضريبي. مما يزيد من خطورة هذه الظاهرة كونها غير قانونية فلا يوجد إحصاءات رسمية عنها ومما يجعل التعامل معها وآليات علاجها أقل تأثيراً. وأخيراً نستطيع القول أن انتشار ظاهرة التستر يضر بالمبادرين الحقيقيين وأصحاب بعض المنشآت من المواطنين الذين لا يستطيعوا المنافسة في أسواق يسيطر عليها مجموعات وشبكات من العمالة الوافدة المتخصصة في مجال عملهم.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن تجاهل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يمتلكها المغتربون في دعم الإنتاج والتشغيل، لكن لا بد من السعي الجاد لمحاربة هذه الظاهرة بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد على المستويين الكلي والجزئي. وقد يتم ذلك من خلال استهداف بؤر انتشار وتركز هذه الظاهرة، وتنظيم الحملات التفتيشية والبحث في الأسباب الحقيقية ومحاولة التغلب عليها. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد دراسات ميدانية تفصيلية تحليلية تناقش هذه الظاهرة وحجمها وأسبابها ونتائجها.

## 7. الحصول على العمالة الماهرة

تعاني الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الحصول على العمالة المؤهلة والمدربة، حيث تعمل المنشآت الكبيرة التي تعمل في ذات المجال على استقطاب العمالة المدربة من خلال إغرائهم برواتب اعلي وميزات أفضل. ويرتبط ذلك بعدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على زيادة تكاليفها التشغيلية، مع عدم وجود هيكل تنظيمي واضح وطويل الأمد لديها، وعدم وجود سياسة واضحة للموارد البشرية، وتدني مستوى جودة الوظائف فيها (مقابله، 2009). كما أن ارتفاع تكاليف التدريب يقلل من توجه هذه المنشآت إلى سوق التدريب، وينعكس كل ذلك سلباً على مستوى ولاء العاملين في هذه المنشآت ويزيد من معدلات ترك العمل (Magableh, 2010).

## 8. البيروقراطية الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال:

تعتبر البيروقراطية الحكومية في إتمام عملية الاستثمار في كافة مراحلها، وتعدد المؤسسات الحكومية ذات العلاقة التي يجب زيارتها للحصول على موافقات منها، وطول الإجراءات والوقت اللازم لإتمامها من أهم معوقات تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتزداد حدة هذه المشكلة في الدول النامية التي لا تسعى بشكل جاد ومستمر إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويعتمد مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي سيرد تحليلها بشكل مفصل لاحقاً على ما تحققه الدولة من تقدم في عدد من المؤشرات التي ترتبط بحياة عمر المنشأة من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة التطوير أو

الإفلاس والتصفية. وهذه المؤشرات هي مؤشر البدء بالنشاط التجاري، ومؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر توصيل الكهرباء، ومؤشر تسجيل الملكية، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر إنقاذ لعقود، ومؤشر تسوية حالات الإعسار. وينطوي كل مؤشر على عدد من المعايير سيتم عرضها في الجزء الخامس من هذه الورقة.

### جودة الوظائف في المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

إن تأثير إطار السياسات الوطنية على النمو في حجم الاستخدام في المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا يعكس إلا جزء من المسألة. أما البعد الثاني للاستخدام في هذه المؤسسات فيظهر في النواحي المتعلقة بالجودة، فتشير عبارة جودة الوظائف إلى سلسلة من العناصر المتعلقة بالاستخدام التي لها التأثير على رفاه العمال الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وتتضمن هذه العناصر حقوق الإنسان الأساسية في العمل، كما تم تحديدها في مؤتمر العمل الدولي في إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته لعام 1998، إضافة إلى أبعاد أخرى للعمل.

تتسم جودة الوظائف في المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصفات عديدة يمكن تقييمها، ومتى وجدت البيانات ذات الصلة، يمكن قياس جودة الوظائف باعتبار ثلاث مجالات واسعة:

1. مسائل تتعلق بجودة الوظائف تتبع من الترتيبات التعاقدية بين مالك المشروع ومدراء المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعمالهم. وهي تتضمن مسائل:

- مستويات الأجر (مستوى الدخل، المنافع الإضافية، المنافع غير الأجر، ساعات العمل)
- الأمن الوظيفي (استخدام عقود العمل، مدة العقد)
- الحماية الاجتماعية (توفير برامج التأمين الصحي والتأمين على الحياة وتأمين الإعاقة وتأمين البطالة، إضافة إلى برامج التعاقد والعناية بالطفل ومنافع الأمومة)
- الحرية النقابية (الحق في تأسيس نقابات)
- الاختيار الحر للوظيفة (غياب العمل القسري وترتيبات الاستغلال في العمل).

2. مسائل تتعلق بجودة الوظائف ترتبط بالبيئة حيث يتواجد العمال، وتتضمن:

- الوقاية من الحوادث الوظيفية والأمراض
- حصر المخاطر البيئية
- حماية الصحة في مكان العمل.

ويمكن تقييم ظروف العمل الجسدية بقياس المساحة المخصصة للعمال ومرافق الطعام والمرافق الصحية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات النساء والرجال.

3. مسائل تتعلق بجودة الوظائف مرتبطة بالاستثمار في إنتاجية العامل وتقدمه وتشمل:

- تطوير الموارد البشرية (توفير فرص التعليم والتدريب، إمكانيات الترقية، والمحفزات للتحسن)
- الترتيبات الإدارية والتنظيمية (ممارسات العلاقات الصناعية وتمثيل الموظفين أو المشاركة في الإدارة).

إن تحقيق خطوة إلى الأمام في هذا المجال، يدفعنا خطوات كثيرة إلى الأمام في مجال تشجيع العمالة المحلية للاتجاه إلى القطاع الخاص بدلاً من الانتظار لسنوات- في بعض الأحيان- للحصول على وظيفة في القطاع العام.

9. المنافسة من قبل المنتجات المستوردة بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، مع قصور الحماية الجمركية. ومما يزيد من حدة المشكلة تدني مستوى ولاء المستهلكين للسلع المحلية وتفضيلهم لبعض المنتجات المستوردة.
10. المعوقات الإدارية والإجرائية، التي تتمثل في ضعف الخبرات الإدارية وافتقار معظم المنشآت الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق الكثير من المشاكل مثل عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية، وعدم الربط بين السلطة والمسئولية .
11. قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات إكساب مهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين فيها، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية. ومن أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها مؤسسات الدعم الفني والاستشارات الإدارية، وتطوير عمليات التسويق، وتصميم الموقع الإلكتروني، وتطوير الموارد البشرية، والاستشارات المالية -دراسة الجدوى والتحليل المالي، وتطوير نظم المعلومات الإدارية، وتطوير المنتج وأساليب الإنتاج، واستشارات في القضايا البيئية، واستشارات في مجال إدارة الطاقة، وخدمات استشارية متعلقة بالتصدير والوصول إلى الأسواق، وخدمات استشارية متعلقة بالوصول إلى الأسواق المحلية، والمشاركة في المعارض التسويقية، والتدريب المهني المتخصص، والوصول إلى مصادر التمويل، والبحوث والدراسات التطبيقية وإعداد الاستراتيجيات وخطط العمل. وتتمثل هذه المشكلة بصعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني، وارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحصول على خدمات الدعم الفني، وتمييز مؤسسات الدعم الفني بين المنشآت الصناعية حسب الحجم ومجال الإنتاج الصناعي والموقع الجغرافي، وعدم مراعاة مؤسسات الدعم الفني الأولويات والاحتياجات الأساسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق والتشبيك بين مؤسسات الدعم الفني وغرف الصناعة والتجارة.
12. محدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات الخاصة بهذه المنشآت الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة لدعم وتنمية دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني.
13. ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، وفجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية، وتدني مستوى المشتريات الحكومية.

## خامساً : المؤسسات والبرامج المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

في إطار السعي للتغلب على التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت، فقد تبنت دولة الكويت قوانين تختص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقدم لها معاملة تفضيلية، إلى جانب توفير مصادر التمويل اللازمة، كما عملت على إفساح المجال أمام هذه المنشآت لدخول السوق ومنافسة المنشآت الكبيرة. وتتمثل أبرز أشكال الدعم الحكومي في الكويت لهذا النوع من المنشآت في توفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة بطرق مختلفة مثل منح مالية للمنشآت أو قروض دون فائدة أو بفائدة منخفضة، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الدعم كخدمات الاستشارات المالية والإدارية. ومن أبرز ما قدمته الحكومة الكويتية في هذا المجال هو إنشاء الهيئة العامة للاستثمار للشركة الكويتية لتطوير المنشآت الصغيرة عام 1997، كما تم إنشاء البنك الصناعي «حيث تأسست محفظة تمويل الأنشطة الحرفية والمنشآت الصغيرة عام 1998 لتمويل الأنشطة الحرفية والمنشآت الصغيرة الكويتية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظرة الكويت لتطوير هذا القطاع لم تنحصر على هذا القطاع في الكويت بل امتد إلى كافة دول المجلس والدول العربية، ويتمثل ذلك بالمبادرة العظيمة التي أطلقها سمو أمير دولة الكويت بإنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وقد أقرت القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في الكويت في 2009، مبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بإنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتقرر إسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويهدف هذا الحساب إلى الإسهام في تمويل منشآت القطاع الخاص على أسس تنموية استثمارية، وتشجيع تدفق رأس المال الخاص، سواءً من داخل البلدان العربية أو خارجها لتمويل منشآت القطاع الخاص في الدول العربية على نحو يؤدي إلى الإسهام الفعال في التنمية الاقتصادية، والعمل على استقطاب التمويل لمنشآت القطاع الخاص وفقاً للأسس والضوابط والمعايير التي تحددها لجنة الإدارة، والمساعدة في تطوير ودعم قدرات القطاع الخاص وتمميته عن طريق تقديم العون الفني والاستشاري المناسبين. ويبلغ عدد الدول الأعضاء 17 دولة وهي: دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، دولة ليبيا، سلطنة عمان، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، الجمهورية التونسية، الجمهورية اليمنية، جمهورية جيبوتي الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المملكة المغربية، المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، فلسطين.

وفي عام 2013 قامت الحكومة الكويتية بإصدار قانون الصندوق الوطني لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز ما يتضمنه هذا القانون قيمة رأسمال الصندوق البالغة 2 مليار دينار، وتخصيص أراض مساحتها 5 ملايين متر مربع لتنفيذ المنشآت الجديدة، وقيام مجلس الوزراء بتشكيل مجلس استشاري أعلى من ذوي الخبرة والاختصاص. وسيساعد الصندوق في استثمار القدرات الكامنة لدى الشباب والرياديين، وفي زيادة حجم النشاط الاقتصادي، وتعديل بعض إختلالات سوق العمل. وسيعمل الصندوق بشكل كبير على إبراز دور الشباب الكويتي في النشاط الاقتصادي والمساهمة في دعم الشباب للانخراط في العمل الحر، وليصبحوا رواد أعمال على مستوى يؤهلهم للمساهمة في إبراز إمكانياتهم ومهاراتهم. ويهدف كذلك إلى تقليص عبء التوظيف عن القطاع العام وبتيح توفير فرص عمل حقيقية بمجرد أن يوفر الصندوق الحاضنات لأصحاب المنشآت الصغيرة. ويغطي القانون جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في الكويت وخاصة في الجوانب الصناعية والتجارية والحرفية والخدمية والتكنولوجية. كما يوفر أشكالاً مختلفة من التمويل سواء كان تمويلاً فردياً مستقلاً أو من خلال المشاركة المتناقصة حيث خصص لهذه الغايات مليار دينار. إضافة إلى أن القانون يقدم حاضنات الأعمال لتوفير الدعم والمساندة بالخبرات والمهارات اللازمة لمساعدة المواطنين خلال مراحل إقامة منشآتهم. ويأخذ القانون بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الكويتي حيث حرص على تقديم حزمة من الحوافز والمزايا من أهمها إعفاءات ضريبية وجمركية، وتخصيص نسبة لا تقل عن 5% لمنتجات وخدمات منشآت الصندوق من عقود الوزارات والإدارات الحكومية، مع إمكانية حصول أصحاب هذه المنشآت على مواقع في الجمعيات التعاونية بإيجار رمزي، ناهيك أن التمويل يتميز بأنه تموي وليس تجارياً أو ربحياً. ومن أبرز الجهود الحكومية ما قامت به من سن قانون حماية المنافسة الذي يمكن بموجب تطبيق القوانين ذات الصلة من حماية المستثمرين من مختلف أنواع الاحتكار والمحافظة على بيئة التنافس بين كافة الأطراف سواء أصحاب المنشآت الكبرى أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً انه يفسح المجال للمبادرين والرياديين والمبدعين عبر تمييز منتجهم من حيث الجودة والسعر في وقت واحد. وتعتبر المنشآت الصغيرة أكبر المستفيدين من هذا القانون لدوره في حمايتها من المنافسة غير المشروعة وغير العادلة وسياسات الاحتكار بجميع أنواعها.

ومن أجل مزيد من التوضيح، نورد فيما يلي أهم المؤسسات المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

## 1. الهيئة العامة للاستثمار: الشركة الكويتية لتطوير المنشآت الصغيرة

تأسست الهيئة العامة للاستثمار الشركة الكويتية لتطوير المنشآت الصغيرة عام 1997 برأسمال قدره مليون دينار كويتي لإدارة المحفظة التي سميت «محفظة صندوق الاستثمار الوطني»

بغرض المساعدة على تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إقامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة مع المواطنين الكويتيين. وقد خصصت الهيئة لهذه الشركة حوالي 100 مليون دينار كويتي. تهدف الشركة إلى غرس مبادئ العمل الحر لدى الشباب الكويتي، كما تساعدهم في تحويل أفكارهم الريادية إلى واقع من خلال دعم تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة. تساهم الشركة في تأسيس المنشآت التي لا تزيد تكلفتها عن مبلغ 500 ألف دينار كويتي على أن لا تتجاوز مساهمة الشركة عن 80% من إجمالي تكلفة المشروع، ويتم تعيين المبادر مديراً للمنشأة ويتقاضى راتباً شهرياً لقاء عمله. وتشترط الشركة أن يكون المبادر كويتياً، وأن لا يقل عمره عن 21 سنة، وأن يكون متفرغاً تماماً للعمل في المنشأة، وأن تتوفر لديه الكفاءة الإدارية والفنية اللازمة لإدارة المنشأة بشكل فعال. ومن أجل المساعدة في تحقيق أفضل معدلات الأداء، تقوم الشركة بدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع، وتقديم حوافز أداء تصل إلى 60% من أرباح المنشأة تقدم للمبادر، بالإضافة إلى ما يستحقه من أرباح مقابل حصته في رأس مال المشروع. كما أن الشركة تتحمل مخاطر المنشأة ولا تتطلب تقديم أي ضمانات، وتقدم تسهيلات خاصة لمنشآت المهنيين من أجل تشجيع التعليم والعمل المهني.

## 2. بنك الكويت الصناعي: محفظة التمويل الحريري والمنشآت الصغيرة

تأسست محفظة تمويل الحريري والمنشآت الصغيرة بموجب القانون رقم (10) لسنة 1998 برأسمال 50 مليون دينار كويتي لمدة 20 عاماً، وذلك بهدف تمويل الأنشطة الحرفية والمنشآت الصغيرة الكويتية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويتم إدارة المحفظة من قبل بنك الكويت الصناعي نيابة عن حكومة الكويت. تهدف المحفظة إلى تشجيع مبادرات الشباب الكويتي وتحسين مستوى مهاراتهم الإدارية والفنية والمهنية، وتويع الإنتاج وزيادته. كما تهدف إلى غرس قيم العمل الحر في نفوس الشباب الكويتي والمحافظة على الحرف والمهارات التراثية. تمول المحفظة النشاطات الحرفية، كما تمول تأسيس المنشآت الصغيرة (التي لا يزيد رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي)، والمنشآت التجارية بكافة أحجامها. وتقدم المحفظة تمويل للمبادرين يصل إلى 400 ألف دينار كويتي بضمان أصول المشروع، كما تمول المنشآت الجديدة لحد يصل إلى 80% من قيمة المنشأة (400 ألف دينار كويتي كحد أعلى)، وتمنح المستفيدين فترة سماح تصل إلى 3 سنوات في حالة المنشآت الجديدة. كما تقوم الشركة بتقديم القرض الحسن بحد يصل إلى 25 ألف دينار كويتي لمقابلة مصاريف التشغيل المدفوعة على أساس شهري. وكشرط رئيسي من شروط التمويل يجب أن تتوفر دراسة جدوى متكاملة تغطي الجوانب الاقتصادية والفنية والإدارية والمالية والتسويقية، وأن تثبت دراسة الجدوى الاقتصادية للمنشأة أن عائداتها، المتوقع لا يقل عن 15% من رأس المال المستثمر، ستقوم المحفظة بتمويل ما نسبته 50% من تكلفة الدراسة.

### 3. الشركة الرائدة للمشاريع

أنشأت الشركة الرائدة للمشاريع الصغيرة عام 2006، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة برأس مال حدد بمبلغ 3 مليون دينار كويتي من أجل تأسيس والمشاركة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الشركة إلى تنمية مختلف أوجه القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية والمهنية والحرفية، والمساعدة على تنمية المهارات الفنية للمواطنين وتشجيعهم في الانخراط في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة على خلق فرص عمل للشباب الكويتي عن طريق الخوض في الأعمال الحرة وإقامة المنشآت المهنية والحرفية، والمساعدة على تطوير المنشآت الحرفية والمهنية الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة مع المواطنين الكويتيين.

### 4. برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة

ويقوم البرنامج بتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- المشروع الإعلامي (التحدي): يهدف هذا المشروع إلى تعزيز القيم والمفاهيم لدى الشباب الكويتي لتوجيهه نحو العمل بالجهات غير حكومية ودعم المنشآت الصغيرة، ولشغل أوقات الشباب والخريجين بما هو نافع ومفيد، والحد من البطالة وآثارها السلبية على الشباب والمجتمع. كما يسعى مشروع التحدي من خلال إستراتيجيته الإعلامية والتي تستمر لمدة خمس سنوات إلى التأثير في جميع الشرائح المستهدفة من الشباب وأولياء الأمور وأصحاب المنشآت التجارية بما يساهم في تغيير ثقافة المجتمع نحو القطاع الخاص. ويسلط الضوء على الدعم الحكومي والمزايا التي توفرها الدولة للعاملين في القطاع الخاص.
- إدارة المنشآت الصغيرة: تهدف إلى إيجاد بيئة خصبة لتنمية المنشآت الصغيرة، وتوعية المجتمع بالعمل الحر وأهميته، ونشر فكر المنشآت الصغيرة في المجتمع وتوجيه القوى العاملة الوطنية الملائمة للقيام بهذا النشاط مع تقديم الخدمات الفنية الداعمة لهم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وتقوم إدارة المنشآت الصغيرة بتقديم استشارات مبدئية، وتقديم برامج تدريبية للمبادرين الراغبين للتوجه للعمل الحر، واحتضان بعض المنشآت وتقديم الدعم الإداري والاستشاري والفني لمدة ثلاث سنوات، وأقامه معارض دورية، وتقديم أفكار جاهزة لمشاريع صغيرة ومدروسة أو مطبقه بالسوق المحلي أو الخليجي أو الإقليمي.

وفي ذات المجال قام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بإعداد مشروع "التراخيص الحرة"، ورفعته للموافقة عليه واعتماده بهدف توفير الكثير من فرص العمل للشباب الكويتيين. ويتيح المشروع للشباب الكويتيين الحصول على ترخيص لمزاولة بعض الأنشطة التجارية والحرفية في المنزل بدون الحاجة لاستئجار موقع أو تحديد رأسمال للحصول على ترخيص تجاري. وقد تنحصر هذه الأنشطة بحوالي 32 نشاطاً منها الإعلام والتسويق، والأغذية البسيطة، والأزياء، والخياطة، والديكور وتصميم المواقع الإلكترونية. وأوضح أن هذا المشروع سيمكن الشباب الكويتيين من الحصول على بدلات دعم العمالة الوطنية والتسجيل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى سعي البرنامج إلى تقديم خدمات لأصحاب المنشآت الصغيرة من خلال تغطية مشاريعهم من جميع الجوانب مثل الخسائر، والسرقات، والحرائق وغيرها لتحفيزهم وتشجيعهم على الانخراط في أسواق العمل. وأشار إلى بعض الشروط الأساسية للاستفادة من "التراخيص الحرة"، ومنها الموافقة المسبقة من الجهات المعنية على المنشأة مثل وزارة الصحة والبلدية ووزارة الداخلية، وذلك حسب النشاط التجاري.

## 5. غرفة تجارة وصناعة الكويت

تقوم الغرفة، سواء بمفردها أو بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، بتنظيم دورات وبرامج تدريبية لتأهيل الشباب للعمل الحر والمنشآت الصغيرة، كما أنشأت مركزاً خاصاً لهذا الغرض، هو مركز عبد العزيز حمد الصقر للتدريب، الذي يساهم بشكل فاعل ومؤثر في تدريب الشباب الكويتي وتأهيلهم لخوض غمار المبادرة، وبدء منشآت صغيرة ترتقي باهتماماتهم وتحرر إرادتهم وتساعد في تحويلهم من حالة التبعية الاقتصادية للعائل أو صاحب العمل أو الحكومة، إلى وضع أصحاب العمل المالكين لمنشآت يعملون بها لحسابهم. كما تشارك الغرفة في كافة الجهود المشتركة بالتعاون مع العديد من المؤسسات والهيئات المعنية وفي مقدمتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، وذلك في توفير وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتوجيه شباب الخريجين والمبادرين إلى العمل الحر ولحسابهم الخاص.

## 6. الجمعية الاقتصادية الكويتية

تأسست الجمعية الاقتصادية الكويتية عام 1997، وهي منظمة غير حكومية مستقلة. وتركز الجمعية نشاطاتها على تعزيز النمو الاقتصادي وممارسة الضغوط من أجل تعديل وإقرار التشريعات التي تساهم في الإصلاحات الاقتصادية داخل الكويت، وبناء القدرات لأعضائها، وتشجيع الشباب للانخراط في المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة. ويهدف «مركز الأعمال» الذي تبنته الغرفة إلى

تمكين وتشجيع المرأة والشباب للانخراط في العمل الحر لتعزيز مساهمتهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتستمد هذه المنشأة أهميتها من حرص الجمعية الاقتصادية على المساهمة في تعزيز متانة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث اثبت هذا القطاع انه أحد أكفأ الوسائل لخلق وظائف منتجة ومستقرة. ومن أهم الأنشطة الذي يقوم بها مركز الأعمال تقديم التوجيه الفني عن طريق المحاضرات والدورات التدريبية في مجال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسات السوق المتعلقة بالمنشآت الصغيرة، وكيفية وضع خطط عمل هذه المنشآت. ولتعزيز فعالية وتعظيم نتائجه هذا المركز فقد قامت الجمعية بالانضمام إلى شبكة لسيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والهدف من هذه الشراكة تمكين المرأة، وزيادة مساهمة المرأة في الأعمال التجارية ولتعزيز قيمة تلك الأعمال في الاقتصاد، وتمكين المرأة بالأساليب والمعرفة ليكونوا دعاة وقادة التغيير، إضافة إلى تعزيز ثقافة روح المبادرة لدى المرأة الأمر الذي ينعكس على دورها التنموي.

#### 7. شركة شرع

تأسست شركة شرع عام 2009، وهي شركة إسلامية كويتية مساهمة مغلقة برأس مال 500 ألف دينار كويتي. وتقوم الشركة في المشاركة بالمنشآت الصغيرة ومساندة أصحاب المؤسسات والشركات الصغيرة من خلال تحفيز وتوجيه المبادرين وحثهم على بدء منشآتهم الخاصة. ومن أهم برامج الشركة برنامج «شرع الشريك» حيث يقدم تمويل بين 30% إلى 80% من رأس المال المطلوب، على أن لا يتجاوز الحد الأقصى للاستثمار 50 ألف دينار كويتي للمنشأة الواحد.

#### 8. بنك الخليج

يقوم بنك الخليج بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إدارة «خدمات الأعمال الصغيرة» حيث يقوم بتقديم تسهيلات نقدية (السحوبات على المكشوف والحسابات الدوارة، وتمويل المشروع) وتسهيلات غير نقدية (خطابات الائتمان وخطابات الضمان).

هذا ويوجد في الكويت العديد من المؤسسات غير الحكومية المعنية بالريادة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لا مجال للحديث عنها. ومن أهمها مؤسسة إنجاز الكويت، مجموعة المطوع الاستشارية، مركز ريادة الأعمال التكنولوجية، صندوق بويان للعقار العالمي، صندوق الكويت لفرص الملكية الخاصة، وصندوق المركز العقاري، وصندوق تنمية ريادة الأعمال.

## سادساً: البيئة الاستثمارية ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت

أشرنا في البند السابق إلى أهم محددات نمو وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وبيننا أن مناخ الاستثمار أو البيئة الاستثمارية التي تمارس بها المنشآت الاستثمارية بكافة أحجامها نشاطها من أهم هذه معوقات نمو وتطور هذه المنشآت. ويعبر مصطلح مناخ الاستثمار في دولة ما عن العوامل التي تؤثر في اتجاهات تدفق رأس المال ومجالات توظيفه وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ومن هذه الظروف ما يتعلق بمستوى الاستقرار السياسي، ومدى كفاءة وفاعلية البيئة التنظيمية والإدارية والإجرائية، ودرجة وضوح ومرونة النظام القانوني، ورشادة السياسات الاقتصادية المتبعة، وطبيعة السوق وآلياته، إضافة إلى الخصائص الجغرافية والديموغرافية للدولة. وتؤثر العوامل السابقة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى حجم الاستثمار المحلي المبادر- الذي هو محط اهتمام هذه الدراسة- على حد سواء، فعندما تتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة تكون بمثابة أرض خصبة للأفكار الاستثمارية الريادية وعوامل مشجعة للمبادرين ورواد الأعمال. وقد عمدت الدول عامة على اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة- كل حسب امكاناتها- من أجل زيادة سهولة أداء الأعمال أو من أجل تسهيل عملية ممارسة أنشطة الأعمال.

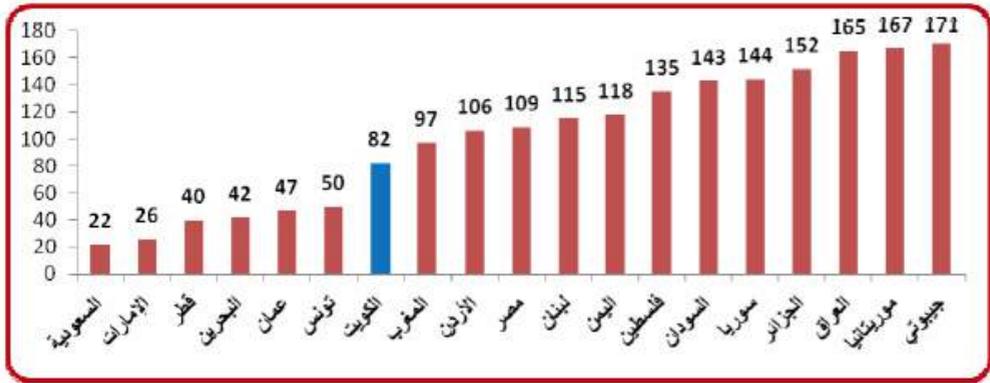
يقوم البنك الدولي من خلال ”تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Report“ بتتبع كافة الإجراءات التي تتخذها الغالبية العظمى من الدول من أجل تحسين بيئة الأعمال وتيسير ممارسة أنشطة الأعمال. صدر أول تقرير لممارسة أنشطة الأعمال في عام 2003، وقد استخدم هذا التقرير مقياس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها. وقام أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، والذي صدر في 2003، بتغطية 5 مجموعات من المؤشرات في 133 بلداً، في حين أن تقرير العام 2013 غطى 10 مؤشرات في 185 بلداً. وتغطي هذه المؤشرات كافة الموضوعات المتعلقة بالمنشأة الاستثمارية وهي: البدء بالنشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمر، ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود، وإنقاذ لعقود، وتسوية حالات الإعسار. وإيماناً من البنك الدولي بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة، فقد جاء تقرير عام 2013 خاصاً بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بعنوان «إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة» بمثابة تأكيد على قناعة خبراء البنك الدولي بضرورة العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال والمبادرين وداعمة لنمو وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل عمرها.

يهدف هذا الجزء من الورقة إلى عرض واقع البيئة الاستثمارية في الدول العربية بشكل عام وفي دولة الكويت بشكل خاص، ومقارنته بواقع الحال في دول مجلس التعاون، كما سيتم استعراض مستوى التحسن أو التراجع في كل من المؤشرات قيد الدراسة، وكذلك حجم الإصلاحات التي اتخذتها المؤسسات المعنية لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال.

### 6.1 بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية

تشير البيانات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013 إلى وجود تباين واضح في مؤشرات البيئة الاستثمارية في الدول العربية، وبالتالي في ترتيبها وفقاً للمؤشرات والمعايير المستخدمة التي تم إعدادها وفقاً لمنهجية إعداد التقرير، ففي حين جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة 22 من أصل 185 دولة، جاءت جيبوتي في المرتبة 171، وهذا يعني أن ترتيب الدول العربية تراوح بين (22-171)، كما هو مبين في الشكل رقم (7). ويتضح من الشكل رقم (7) أن بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في أول 50 دولة في الترتيب تضمنت ست دول عربية فقط، خمسة منها من دول مجلس التعاون (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان)، بالإضافة إلى تونس. ويلاحظ من الشكل أن دولة الكويت قد جاءت في المرتبة الأخيرة بين دول مجلس التعاون، والسابعة بين الدول العربية (19 دولة)، والمرتبة 82 من أصل 185 دولة.

شكل رقم (7): ترتيب الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013

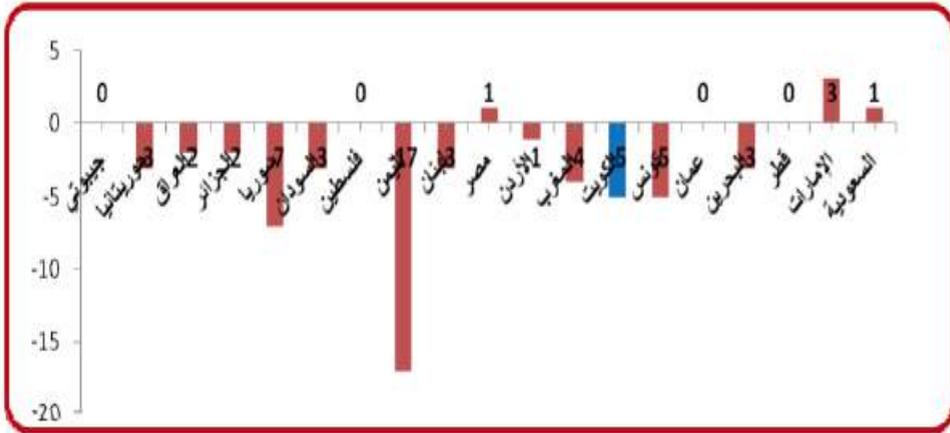


المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة استشفه الاعمال، 2013.

ويمقارنة ترتيب الدول العربية حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عام 2013 مقارنة بترتيبها في تقرير عام 2012، ووفقاً لنفس المعايير والمؤشرات، تبين أن الترتيب العام لثلاثة دول عربية فقط قد تحسن (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر)، بينما بقي ترتيب أربعة دول عربية ثابت على ما كان عليه عام 2012 (قطر وعمان

وفلسطين وجيبوتي). كما تبين أن ترتيب بقية الدول العربية قد تراجع بمعدلات متفاوتة تبعاً لمستوى وعدد الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها هذه الدول مقارنة بالدول الأخرى المشمولة في التقرير، انظر الشكل رقم (8). وقد تراوح مستوى التغيير في الترتيب لجميع الدول العربية بين +3 في حالة الإمارات العربية المتحدة (انتقلت من 29 إلى 26)، و-17 في حالة اليمن (تراجعت من 101 إلى 118).

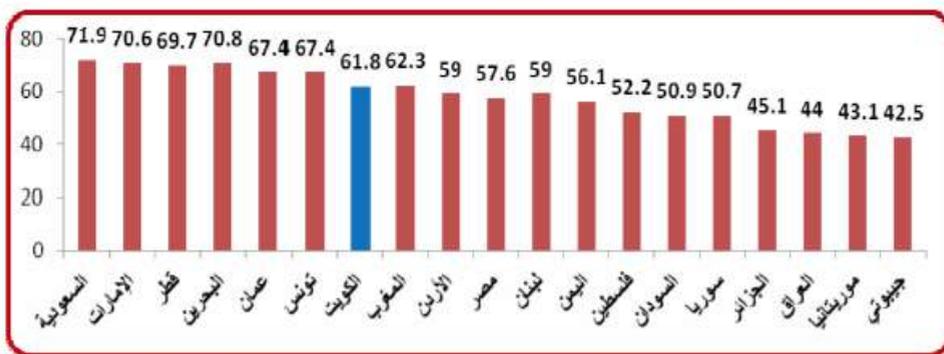
شكل رقم (8): تقييم أداء الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 مقارنة بعام 2012



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

وللوصول إلى صورة أوضح، فقد تم البحث في مدى اقتراب الدول العربية من الحد الأعلى للأداء (وهو مقياس مدى كفاءة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، ويساعد في تقييم مدى تحسن البيئة الإجرائية لأصحاب الأعمال من حيث القيمة المطلقة بمرور الوقت. ويتراوح المقياس من 0 إلى 100 حيث أن 100 هو أفضل أداء). ويبين الشكل رقم (9) ترتيب الدول العربية وفقاً لهذا المؤشر، ويتضح منه أن المملكة العربية السعودية كانت الأقرب إلى الوصول إلى الحد الأعلى من الأداء (71.9)، وأن جيبوتي هي الأبعد عن الحد الأعلى من الأداء (42.5). أما قيمة مؤشر اقتراب الكويت من الحد الأعلى للأداء فقد بلغ 61.8، وهو الأقل على مستوى دول مجلس التعاون. ويدل تدني هذا المؤشر على ضرورة أن تعمل الحكومات بشكل جاد على تحسين إجراءات ممارسة أنشطة الأعمال وفقاً للمعايير العشرة المستخدمة.

شكل رقم (9): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر مدى اقتراب الدول من الحد الأعلى للأداء



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

أما فيما يتعلق بعدد الإصلاحات في الإجراءات الحكومية التي اتخذتها الدول العربية عام 2013 لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال وتسهيل إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فقد تراوح عدد الإصلاحات بين 0 إلى 3. وتشير البيانات إلى أن 13 دولة من الدول العربية لم تقوم بأية إصلاحات تذكر في هذا المجال ومن ضمنها الكويت، بينما بلغ عدد الإصلاحات 1 في كل من قطر وفلسطين وسوريا والجزائر، و2 في حالة المملكة العربية السعودية و3 في حالة الإمارات العربية المتحدة. وتماشياً من أهداف الدراسة، سيتم التركيز على البيئة الاستثمارية في دولة الكويت ومقارنتها مع مثيلاتها في دول مجلس التعاون.

الجدول رقم (5) يبين الموقع التنافسي للدول العربية للأعوام 2010-2014 وفق تقرير التنافسية العالمي. يصدر هذا التقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويعد من أهم التقارير الذي يقيس تنافسية اقتصادات الدول المشاركة من خلال مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index «GCI»)، والذي يتفرع منه عدد من المؤشرات والعوامل المحددة لتنافسية الاقتصاد وبيئة الأعمال. ويبين الجدول أن ترتيب كل من الإمارات والكويت، الجزائر، ليبيا في عام 2013-2014 مقارنة بترتيبها عام 2012-2013 قد تحسن، بينما تراجع ترتيب باقي الدول العربية.

جدول رقم (5): الترتيب التنافسي للدول العربية للأعوام 2010-2012 حسب تقرير التنافسية العالمي

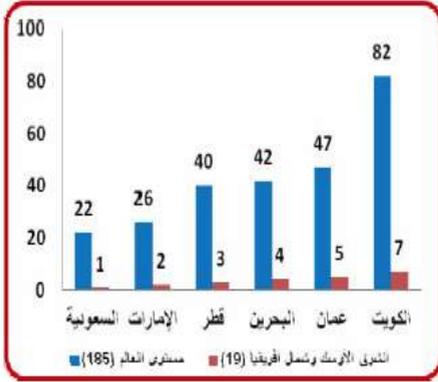
الترتيب	الدولة	الترتيب لعام 2014-2013	الترتيب لعام 2013-2012	الترتيب لعام 2011	الترتيب لعام 2010
1	قطر	13	11	14	17
2	الإمارات	19	24	27	25
3	السعودية	20	18	17	21
4	عمان	33	32	32	34
5	الكويت	36	37	34	35
6	البحرين	43	35	37	37
7	الأردن	68	64	71	65
8	المغرب	77	70	73	75
9	تونس	83	N.A	N.A	N.A
10	الجزائر	100	110	87	86
11	لبنان	103	91	89	92
12	ليبيا	108	113	---	100
13	مصر	118	107	94	81
14	موريتانيا	141	134	137	135
15	اليمن	147	140	138	---

المصدر: تقرير التنافسية العالمي GCI، 2012 و 2013.

## 6.2 البيئة الاستثمارية وممارسة أنشطة الأعمال في دولة الكويت

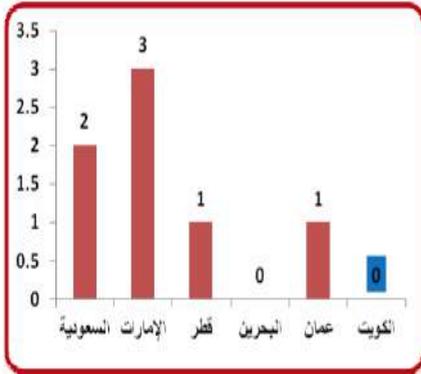
ناقش البند السابق ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013، وبتركيز التحليل حول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نرى أنها كانت أفضل الدول العربية من حيث الترتيب في هذا المجال، حيث تراوح ترتيب هذه الدول بين 22 في حالة المملكة العربية السعودية إلى 82 في حالة دولة الكويت، كما هو مبين في الشكل رقم (10). ويبين الشكل كذلك ترتيب دول المجلس ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد كان ترتيب هذه الدول حسب مؤشر مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء هو الأفضل بين الدول العربية، وكانت أعلى قيمة للمؤشر في حالة المملكة العربية السعودية (71.9) واطلها في حالة الكويت (61.8)، انظر الشكل رقم (11).

شكل رقم (10): ترتيب دول مجلس التعاون حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال 2013



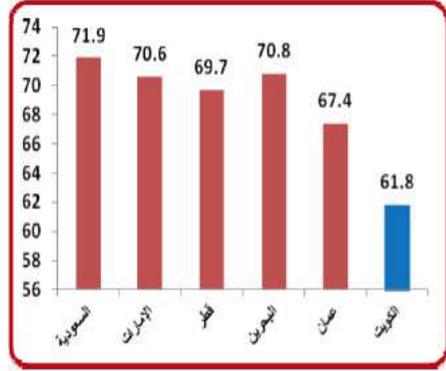
المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (12): عدد الإصلاحات التي نفذتها الدولة لتحسين ممارسة أنشطة الأعمال، 2013



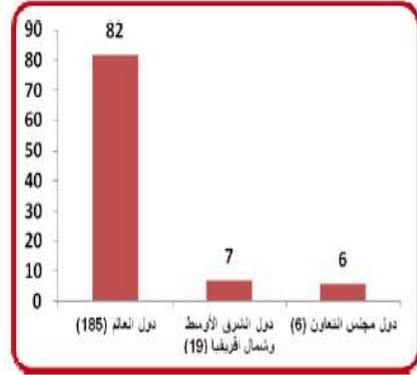
المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (11): ترتيب دول مجلس التعاون حسب مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (13): ترتيب الكويت في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

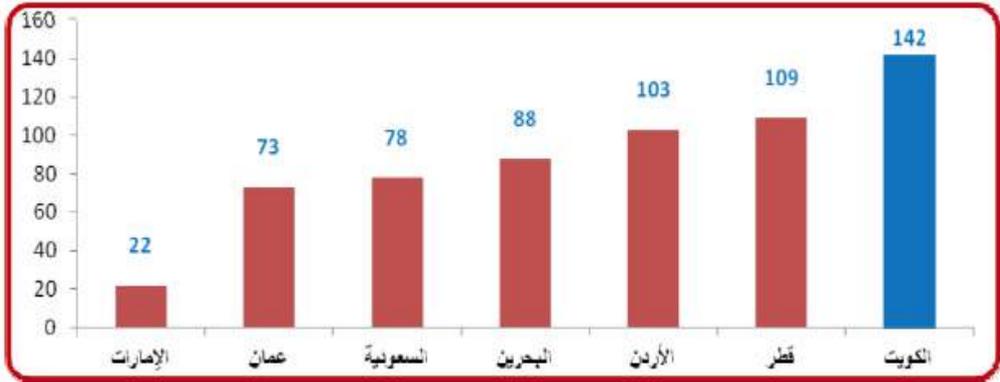
أما بالنسبة لعدد الإصلاحات التي نفذتها دول المجلس في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013، فقد شهدت الإمارات العربية المتحدة أعلى عدد من الإصلاحات (3 إصلاحات)، بينما لم تقوم الكويت والبحرين بأية إصلاحات لتحسين ترتيبها في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، انظر الشكل رقم (12). وبمقارنة ترتيب دول المجلس في تقرير 2013 مقارنة بتقرير 2012، نرى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حققنا تحسناً في الترتيب، بينما بقيت كل من قطر وعمان في نفس الترتيب، في الوقت الذي تراجع فيه ترتيب كل من دولة الكويت والبحرين.

وبتركيز التحليل على دولة الكويت، نخلص إلى أن مستوى الإصلاحات التي تزيد سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وضعتها في المرتبة 82 من أصل 185 دولة. أما ترتيب دولة الكويت بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد كان 7 من أصل 19 دولة، وقد كان متوسط ترتيب مجموعة هذه الدول 98. أما ترتيبها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد كان الأخير (المرتبة السادسة)، كما هو مبين في الشكل رقم (13). وسيتم فيما يلي تحليل كافة مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال العشرة بالنسبة لدولة الكويت بشكل مفصل ودقيق، كما سيتم مقارنة قيم هذه المؤشرات مع نظيراتها في دول مجلس لتعاون وأحد الدول غير النفطية وهي الأردن. وسيتم فيما يلي عرض ترتيب الكويت ضمن دول مجلس التعاون والأردن حسب كل مؤشر من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال العشرة.

#### 6.2.1 مؤشر البدء بنشاط تجاري Starting Business

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال أو المطبقة في الممارسة العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت والكلفة اللازمين وشرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال. وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة تتعلق بالشركة والموظفين. ويمثل الترتيب على أساس سهولة بدء النشاط التجاري المتوسط البسيط للترتيب المثيني في كل مؤشرات مكوناته. الشكل رقم (14) يبين ترتيب دولة الكويت حسب مؤشر البدء بالنشاط التجاري مقارنة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن. ويلاحظ من الشكل أن دولة الكويت جاءت في المرتبة 142 من أصل 185 دولة (وهو أعلى بكثير من ترتيبها العام في التقرير والبالغ 82). وكان ترتيبها 14 من أصل 19 ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجاءت في المرتبة السادسة والأخيرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد جاء هذا الترتيب نتيجة لضعف مؤشرات البدء بالنشاط التجاري الأربعة مقارنة بقيمة هذه المؤشرات عالمياً، وعلى مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. هذا ولم تقم الكويت عام 2013 بإجراء أية إصلاحات تذكر لتحسين ترتيبها في مؤشر البدء بالنشاط التجاري، لذا نرى أن ترتيب دول الكويت حسب هذا المؤشر في عام 2013 لم يتغير عما كان عليه عام 2012.

شكل رقم (14): ترتيب الكويت حسب مؤشر البدء بالنشاط التجاري، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

وينطوي مؤشر بدء النشاط التجاري على أربعة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة للبدء بالنشاط التجاري (إجمالي عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل إحدى الشركات)، والوقت اللازم بالأيام (الوقت اللازم لتسجيل إحدى الشركات، وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها عملياً لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والجهات الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية)، وتكلفة البدء بالنشاط كنسبة من متوسط الدخل الفردي، والحد الأدنى من رأس المال كنسبة من متوسط الدخل الفردي.

أ. عدد الإجراءات اللازمة للبدء بنشاط تجاري:

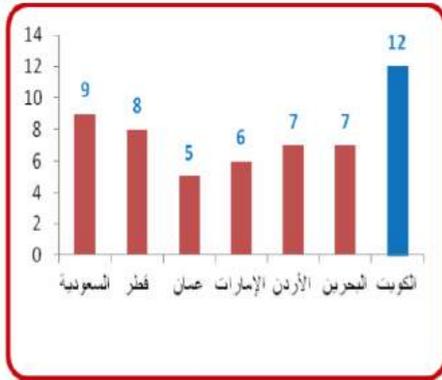
الشكل رقم (15) يبين أن عدد الإجراءات اللازمة للبدء بالنشاط التجاري ولتسجيل إحدى الشركات في دولة الكويت عام 2013 بلغ 12 إجراء، وهو الأعلى ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن، وهو مرتفع مقارنة بمتوسط عدد الإجراءات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (8 إجراءات). وتأتي نيوزلندا في المرتبة الأولى عالمياً حيث انه هناك إجراء واحد فقط للبدء بالنشاط التجاري ولتسجيل إحدى الشركات. وتشير البيانات إلى أن عدد هذه الإجراءات في دولة الكويت كان 13 إجراء طيلة الفترة (2004-2011)، وانخفض إلى 12 إجراء عام 2012. وهذا يدل على ضعف التوجه إلى تحسين هذا المؤشر من خلال تخفيض عدد الإجراءات أو دمج بعضها.

ب. عدد الأيام اللازمة للبدء بنشاط تجاري

يرتبط عدد الأيام اللازم للبدء بنشاط تجاري بعدد الإجراءات اللازمة للبدء بهذا النشاط ويمدى توفر النافذة الاستثمارية «نظام الشباك الواحد». الشكل رقم (16) يبين أن إتمام إجراءات

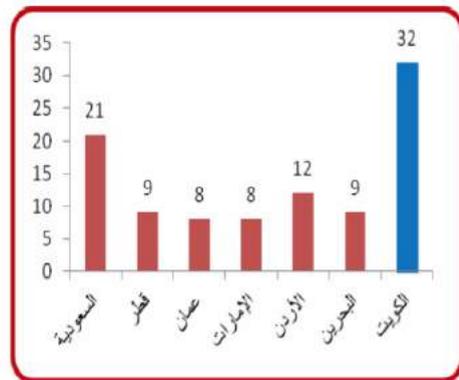
البدء بالنشاط التجاري في دولة الكويت يحتاج إلى 32 يوماً، وهو رقم مرتفع إذا ما تمت مقارنته بعدد الأيام في دول المجلس الأخرى وفي الأردن. وإذا ما قورن بمتوسط عدد الأيام اللازم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (23 يوم). وقد كان عدد الأيام اللازم للبدء في نشاط تجاري خلال الفترة (2001-2004) 35 يوماً، انخفض بعدها إلى 32 عام 2012 بسبب انخفاض عدد الإجراءات من 13 إلى 12 إجراء. وتجدر الإشارة إلى نيوزلندا هي الأفضل عالمياً وفقاً لهذا المؤشر، حيث أن إتمام الإجراءات اللازمة يحتاج إلى يوم واحد فقط. وهذا يدعو إلى الاستفادة من تجارب الدول الأفضل أداءً في هذا المجال عالمياً أو إقليمياً على الأقل، حيث يحتاج إلى جهد بسيط ومزيد من التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة.

شكل رقم (15): مؤشر البدء بالنشاط التجاري- عدد الإجراءات، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (16): مؤشر البدء بالنشاط التجاري- عدد الأيام، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

### ج. تكلفة البدء بنشاط تجاري

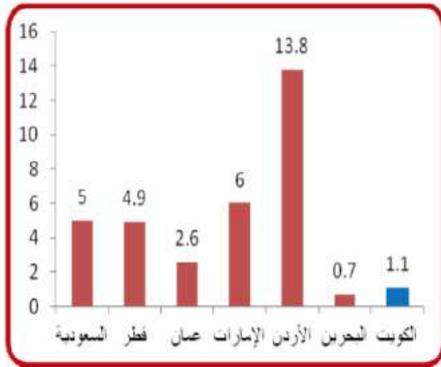
تشمل تكاليف البدء بنشاط تجاري جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء دفاتر الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. الشكل رقم (17) يبين ارتفاع تكلفة البدء بنشاط تجاري كنسبة من متوسط الدخل الفردي، حيث بلغت هذه التكلفة في الكويت 1.1% من متوسط الدخل الفردي. وتعتبر هذه النسبة هي الأقل مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون والأردن باستثناء البحرين. فقد بلغت النسبة 5% في المملكة العربية السعودية، ولم تتجاوز 5% في أي من الدول الأخرى باستثناء الأردن (13.8%). ويبلغ متوسط هذه التكلفة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

29.8%. وتجدر الإشارة إلى سلوفانيا هي الأفضل عالمياً وفقاً لهذا المعيار الفرعي حيث انه لا توجد أية تكلفة للبدء بالنشاط التجاري. وقد انخفضت هذه النسبة في الكويت من 2% عام 2004 إلى 1.1% عام 2013. ولكن ذلك ليس بالضرورة أن يعكس انخفاضاً حقيقياً في قيمة التكلفة، حيث يمكن أن يكون ناجماً عن زيادة متوسط الدخل الفردي بمعدل أعلى من زيادة التكلفة.

#### د. الحد الأدنى من رأس المال المطلوب

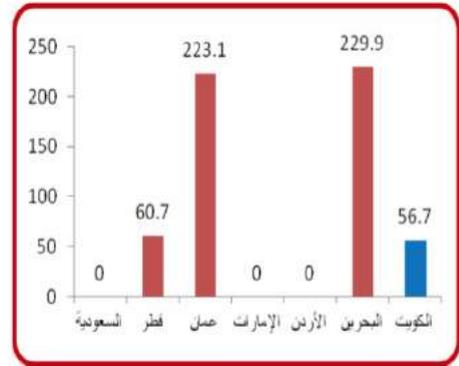
ويقصد بالحد الأدنى من رأس المال المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك قبل إجراءات التسجيل ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس. الشكل رقم (18) يبين الحد الأدنى المطلوب من المستثمر إيداعه لدى البنك محسوباً كنسبة من متوسط دخل الفرد. ويتضح من الشكل ارتفاع هذه النسبة في دولة البحرين لتصل إلى 229.9% مقارنة في 56.7% في الكويت و60.7% في قطر. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات لا تلزم المستثمر بهذا الشرط، كما هو الحال في 89 دولة أخرى من أصل 185 دولة، وأن متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو 72.3%. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه النسبة قد انخفضت في حالة دولة الكويت من 148.5% عام 2004 إلى ما هي عليه الآن في عام 2013 (56.7%).

شكل رقم (17): مؤشر البدء بالنشاط التجاري-  
التكلفة كنسبة من الدخل الفردي، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (18): مؤشر البدء بالنشاط التجاري-الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من الدخل الفردي، 2013

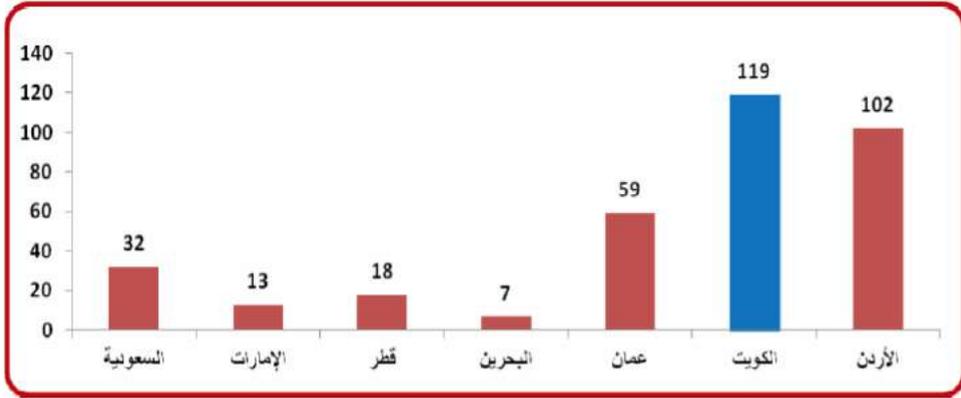


المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

## 6.2.2 مؤشر استخراج ترخيص البناء Dealing with Construction Permits:

يعكس هذا المؤشر جميع الإجراءات التي يلزم المنشأة استيفاءها في قطاع الإنشاءات لبناء مستودع. وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمنشأة المعني إلى الأجهزة المختصة؛ والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة؛ واستيفاء جميع الإشعارات المطلوبة؛ بالإضافة إلى إتمام عمليات المعاينات الضرورية. ويتم كذلك احتساب جميع الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية. ويمثل الترتيب على أساس سهولة استخراج تراخيص البناء المتوسط البسيط للترتيب المثني في كل مؤشرات مكوناته. كان ترتيب دولة الكويت وفقاً لهذا المؤشر 119 من أصل 185 دولة (وهو أعلى من ترتيب الكويت العام في التقرير)، بينما كان ترتيبها ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 14 من أصل 19 دولة (بلغ متوسط ترتيب هذه الدول وفقاً لهذا المؤشر 99)، وجاءت في المرتبة الأخيرة على مستوى دول مجلس التعاون. ويلاحظ من الشكل رقم (19) تدني ترتيب الكويت نسبة إلى دول المجلس، ويتضح ذلك من الفرق في الترتيب بين الكويت واقرب دول المجلس لها وهي عمان، حيث بلغ الفرق في الترتيب 60. أما الفرق بين ترتيب الكويت والدولة الأفضل ترتيباً (البحرين) فقد بلغ 112.

شكل رقم (19): ترتيب الكويت حسب مؤشر استخراج تراخيص البناء، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

ويندرج تحت هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج تصريح البناء، والوقت اللازم لإتمام هذه الإجراءات، وتكلفة استخراج ترخيص البناء كنسبة من متوسط الدخل الفردي.

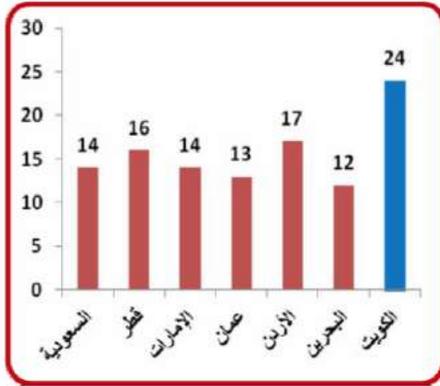
## أ. عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج ترخيص البناء

تعتبر الإجراءات في هذا الصدد عن أي تعامل بين موظفي أو مديري الشركة مع الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات لعلاقة، والسجل العقاري، وشركات المرافق، والمفتشين المعنيين من القطاعين العام والخاص، والخبراء الفنيين غير المعماريين والمهندسين التابعين للشركة. ويتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والهاتف. ويجب احتساب جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لبناء المستودع. يبين الشكل رقم (20) ارتفاع واضح في عدد الإجراءات التي يحتاجها المستثمر في دولة الكويت لاستخراج تراخيص البناء (24 إجراء) مقارنة مع عدد هذه الإجراءات في دول المجلس الأخرى والأردن، إضافة لذلك فإن عدد الإجراءات أعلى بكثير من متوسط العدد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (17 إجراء). أما أقل عدد لهذه الإجراءات قد تحقق في الصين وهونغ كونغ (6 إجراءات). وتجدر الإشارة إلى أن عدد هذه الإجراءات في الكويت لم يتغير منذ عام 2006، وهذا يعكس ضعف الجهود المقدمة من المؤسسات المعنية لزيادة سهولة ممارسة الأعمال في الكويت.

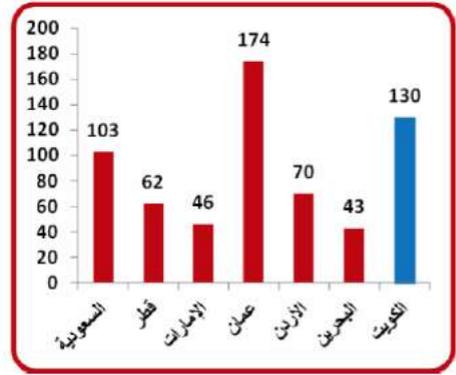
## ب. عدد الأيام اللازم لاستخراج ترخيص البناء

أما بالنسبة لعدد الأيام اللازم لاستخراج تراخيص البناء في الكويت فقد كان مرتفعاً أيضاً، فقد بلغ 130 يوماً، وهو أعلى من نظيره في كل دول المجلس باستثناء عُمان (172 يوم)، كما هو مبين في الشكل رقم (21). ويعزى ارتفاع عدد الأيام إلى ارتفاع عدد الإجراءات التي سبق الإشارة إليها. وقد بلغ متوسط عدد الأيام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 151 يوم، أما عدد الأيام في الدولة ذات الأداء الأفضل في هذا المجال وهي سنغافورة فقد بلغ 26 يوم فقط. ولم يتغير عدد الأيام إلا في عام 2008 حيث انخفض من 156 يوم عام إلى عام 2008 واستمر على نفس المستوى حتى عام 2013 كما بينا سابقاً وهو 130. وتظهر المشكلة الحقيقية بشكل جلي عند حساب متوسط عدد الأيام لكل إجراء. ولهذا لا بد من العمل على اختصار هذه الإجراءات أو تقليل الوقت اللازم لإتمامها، الأمر الذي سينعكس على تكاليف الحصول على ترخيص البناء الذي سيرد ذكره لاحقاً. وهذا يؤكد مدى الارتباط بين جميع المؤشرات الفرعية، ويؤكد ضرورة العمل على إجراء الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن.

شكل رقم (20): مؤشر استخراج تراخيص البناء-عدد الإجراءات، 2013



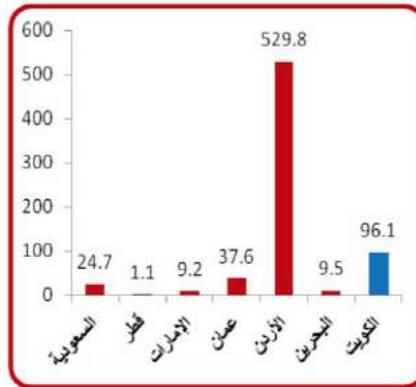
شكل رقم (21): مؤشر استخراج تراخيص البناء- عدد الأيام، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (22): مؤشر استخراج تراخيص البناء-التكلفة منسوبة من متوسط الدخل الفردي، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

### ج. تكلفة الحصول على ترخيص البناء

بناءً على ما سبق، ونظراً لارتفاع عدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة لاستخراج تراخيص البناء في دولة الكويت، فقد ترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الحصول على هذه التراخيص بحيث وصلت إلى 96.1% من متوسط الدخل الفردي عام 2013، وهي النسبة الأعلى مقارنة بدول مجلس التعاون الأخرى، لكنها أقل بكثير من متوسطها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (305.2%) والأردن،

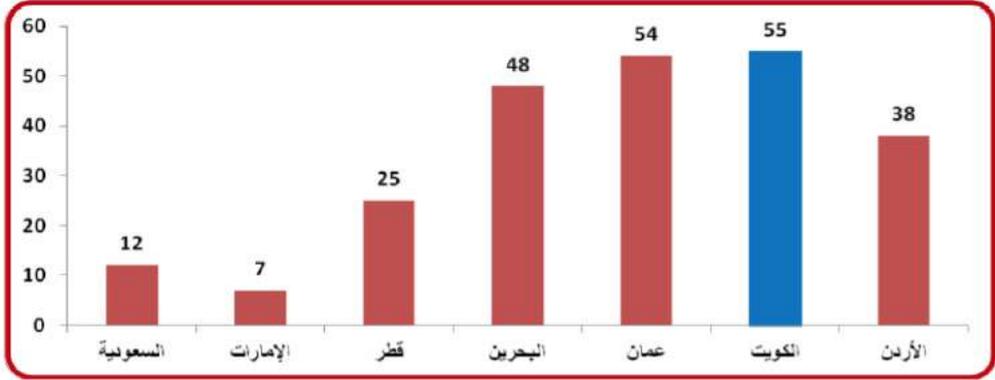
كما هو مبين في الشكل رقم (22). ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه النسبة قد انخفضت من 224.5 % عام 2007 إلى 96.1 % عام 2013. وقد يعزى ذلك إلى تراجع عدد الأيام من 156 يوم عام 2007 إلى 130 يوم عام 2008، وهي السنة التي تم فيها استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات لإتمام المعاملات والحصول على الموافقات المطلوبة من جهة، وإلى ارتفاع معدل الدخل الفردي في الكويت خلال هذه الفترة من جهة أخرى. ونشير هنا إلى أنه عند حساب التكاليف لا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية. كما يتم تسجيل جميع الرسوم المصاحبة لاستيفاء الإجراءات الضرورية لبناء مبنى المستودع بشكل قانوني، بما في ذلك تلك الإجراءات المرافقة للحصول على الموافقات على استخدام الأرض، والتصاريح المتعلقة بالتصميم السابقة للبناء.

### 6.2.3 توصيل الكهرباء Getting Electricity:

يتطلب توصيل الكهرباء بعض الإجراءات التي تلزم منشأة الأعمال إتمامها، وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها، وكافة عمليات الكشف والتصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية، ويحسب الترتيب العام للدولة من حيث سهولة الحصول على الكهرباء من خلال حساب المتوسط البسيط للتصنيفات المثنية على المؤشرات المكونة له. ويترتب على هذه الإجراءات عدد من الأيام وتكلفة نقدية. جاءت دولة الكويت حسب مؤشر سهولة توصيل الكهرباء في المرتبة 55 من أصل 185، وهو أفضل من ترتيبها العام في التقرير وفقاً لكافة المؤشرات العشرة المستخدمة. وجاءت الكويت في المرتبة 10 بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أصل 19 دولة، وقد بلغ متوسط ترتيب هذه الدول وفقاً لمؤشر توصيل الكهرباء 76 وهو أعلى من ترتيب جميع دول المجلس بما فيها الكويت). أما ترتيبها، أي الكويت، وفقاً لهذا المؤشر مقارنة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد كان السادس والأخير، أنظر الشكل رقم (23). وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحسن ترتيب الكويت بشكل بسيط في عام 2013 مقارنة بعام 2012 (المرتبة 57) نتيجة لتحسن مؤشر التكلفة كنسبة من متوسط الدخل الفردي حيث انخفض من 48.2 عام 2012 إلى 43.6 عام 2013 كما سنرى لاحقاً، رغم أن هذا التحسن قد لا يكون حقيقياً لا سيما إذا عرفنا أن الكويت لم تقم بأي إجراء أو إصلاح تشريعي أو إجرائي في هذا الشأن.

ويعتمد ترتيب الدول في مجال سهولة توصيل الكهرباء على ترتيبها وموقعها وإنجازاتها في ثلاث مؤشرات هي: عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل الكهرباء للمشروع، وعدد الأيام اللازمة لإتمام هذه الإجراءات، والتكلفة كنسبة من متوسط الدخل الفردي.

شكل رقم (23): رتيب الكويت حسب مؤشر توصيل الكهرباء



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

#### ٤. عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل الكهرباء:

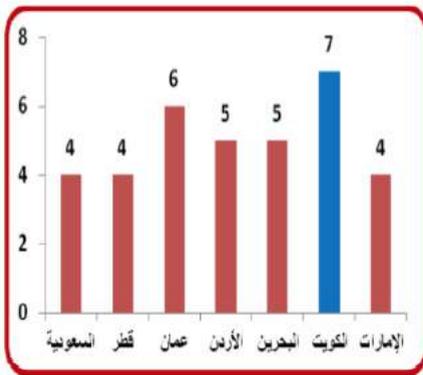
ويقصد بالإجراءات هنا أي تعامل بين موظفي الشركة المعنيين مع مؤسسات توزيع وتوصيل الكهرباء من القطاعين العام والخاص وغيرها من مقاولي الأشغال الكهربائية وشركات التجهيزات الكهربائية. ومن المفترض أن يستوفي موظفو الشركة المعنيون كافة الإجراءات بأنفسهم ما لم يوجب القانون الاستعانة بالغير. يبين الشكل رقم (24) أن عدد الإجراءات التي يحتاج أن يقوم بها المستثمر لتوصيل الكهرباء في الكويت هي 7 إجراءات، ويعتبر هذا العدد أعلى من نظيرة في كافة دول مجلس التعاون، وهو كذلك أعلى من متوسط عدد الإجراءات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعزى ثبات هذا العدد من الإجراءات في الكويت منذ عام 2006 إلى عدم اتخاذ المؤسسات ذات العلاقة أية إصلاحات في هذا الشأن. وتتشارك كل من المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر المرتبة الأولى في الدول العربية (4 إجراءات) وتحتل ألمانيا المرتبة الأولى عالمياً (3 إجراءات).

#### ب. عدد الأيام اللازم لتوصيل الكهرباء :

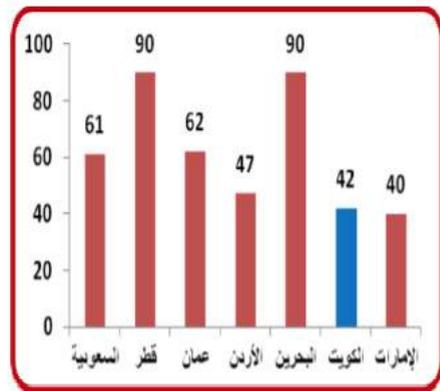
تحسب المدة الزمنية اللازمة لتوصيل الكهرباء بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي ترى مؤسسة الكهرباء والخبراء المختصون أنها ضرورية من الناحية العملية، بدلاً مما يقتضيه القانون، لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة، ودون أية تكاليف إضافية. ويُفترض أيضاً أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. جاء موقع

دولة الكويت حسب مؤشر عدد الأيام اللازم لتوصيل الكهرباء إلى المنشأة أفضل مقارنة بترتيبها حسب عدد الإجراءات، حيث جاءت الكويت في المرتبة الثانية على مستوى دول مجلس التعاون (انظر الشكل رقم (25))، حيث بلغ عدد الأيام اللازم 42 يوماً، وهو أقل بكثير من متوسط العدد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (84 يوم). وجاءت الإمارات الأول عربياً (40 يوم) وألمانيا الأول عالمياً (17 يوم). وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود تفاوت واضح في قيمة عدد الأيام لكل إجراء (عدد الأيام مقسوماً على عدد الإجراءات في دول المجلس والأردن، حيث كانت هذه في حالة الكويت أقل من باقي دول المجلس والأردن).

شكل رقم (24): مؤشر توصيل الكهرباء - عدد الإجراءات، 2013

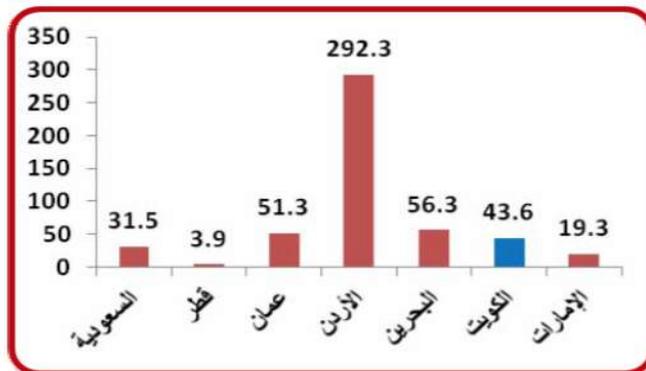


شكل رقم (25): مؤشر توصيل الكهرباء - عدد الأيام، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013. المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الأعمال، 2013.

شكل رقم (26): مؤشر توصيل الكهرباء - التكلفة منسبة من متوسط الدخل الفردي، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

#### ج. تكلفة توصيل الكهرباء :

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ويتم تسجيل كافة الرسوم والتكاليف المتعلقة باستيفاء إجراءات توصيل الكهرباء، شاملة الرسوم المرتبطة بالحصول على التصاريح من الهيئات والأجهزة الحكومية، وتقديم طلب توصيل الكهرباء، واستقبال عمليات المعاينة للموقع وتركيبات الأسلاك الداخلية، وشراء المستلزمات والمواد، والأعمال الفعلية للتوصيل، ودفع مبلغ التأمين. وعلى صعيد تكلفة توصيل الكهرباء كنسبة من متوسط الدخل في الكويت فقد كانت مرتفعة إلى حد ما حيث وصلت إلى 43.6% لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع معدل الدخل الفردي في دولة نفطية مثل الكويت، بينما لم تصل هذه النسبة إلى 4% في حالة المملكة العربية السعودية، انظر الشكل رقم (26). وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة على مستوى دول المجلس، بعدها عمان ثم البحرين. وتعتبر هذه النسبة في حالة الكويت اقل بكثير من متوسط النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي بلغت 1174.1%، لكنها أعلى بكثير مقارنة بحالة قطر (3.9%) والإمارات (19.3%)، وحالة اليابان التي لا يترتب على توصيل الكهرباء أية تكاليف تذكر (0%). وفي هذا الصدد وعند تقييم مؤشر التكاليف كنسبة من متوسط الدخل الفردي لدول مجلس التعاون التي تمتاز بارتفاع معدل الدخل الفردي مقارنة بالكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ونذكر هنا أن خمسة من إجراءات توصيل الكهرباء لا يترتب عليها أي تكلفة رغم أنها تحتاج إلى عدد كبير من الأيام، لكن تكلفة الإجراء السادس والسابع مرتفعة نسبياً.

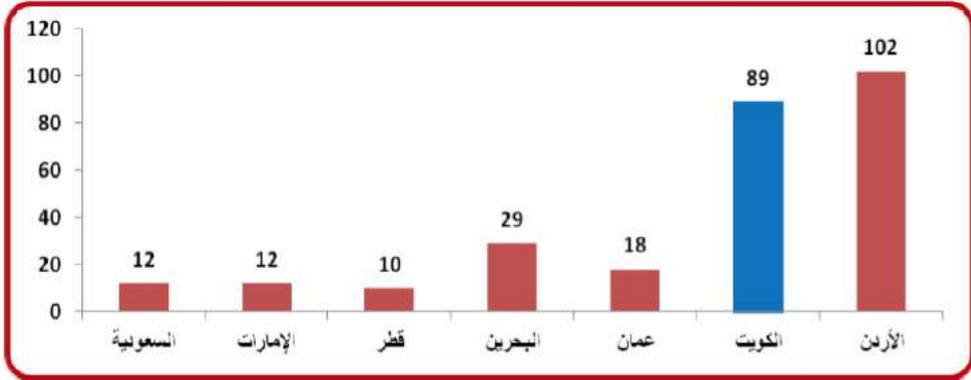
#### 6.2.4 تسجيل ملكية المنشأة Registering Property

يقصد بتسجيل الملكية التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشترى) بشراء عقار (أصل) من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها حتى يمكنها استخدام العقار المشتري لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. ويمثل الترتيب على أساس سهولة تسجيل الملكية المتوسط البسيط للترتيب المثني في كل مؤشرات مكوناته وهي عدد الإجراء وعدد الأيام والتكلفة.

جاءت دولة الكويت في المرتبة 89 من أصل 185 دولة حسب مؤشر سهولة تسجيل المشروع، وهو أعلى من متوسط ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب هذا المؤشر (85). ويضعها هذا الترتيب في المرتبة 11 من أصل 19 في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنه يضعها في المرتبة السادسة والأخيرة ضمن دول التعاون لدول الخليج العربية. وكانت قطر هي الأفضل في هذا المجال،

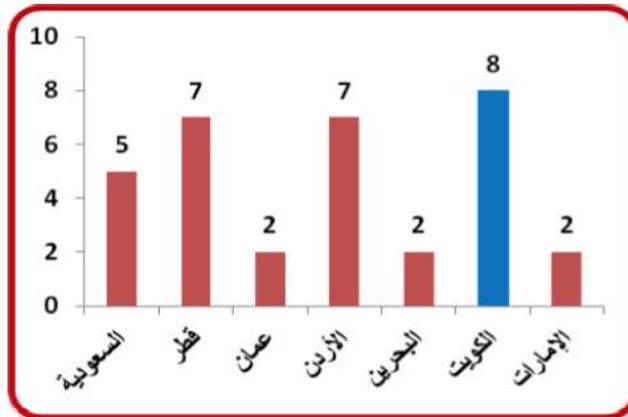
تلتها كل من الإمارات والسعودية، انظر الشكل رقم (27). وكان ترتيب الكويت قد تراجع من المرتبة 88 عام 2012 على الرغم من أن قيمة المؤشرات بقيت على ما هي عليه. وقد يعزى ذلك إلى تحسن إجراءات تسجيل الملكية في بعض الدول مما جعل أحدها تتقدم على الكويت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثبات قيمة المؤشرات لدولة لا يعني بالضرورة ثبات ترتيبها العام في التقرير.

شكل رقم (27): ترتيب الكويت حسب مؤشر تسجيل الملكية



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (28): مؤشر تسجيل الملكية-عدد الإجراءات، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

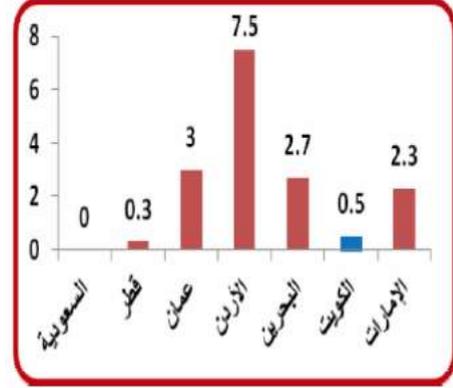
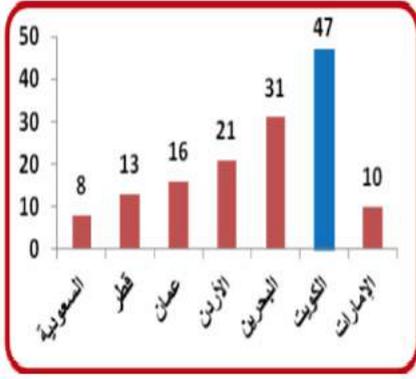
#### ٤. عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية

يقصد بهذه الإجراءات أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة، أو وكلاهما، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق، والمحامون. ولا تُعتبر التعاملات بين كبار المسؤولين في الشركة والموظفين إجراءات منفصلة. ويتم تسجيل جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لتسجيل ملكية العقار. ويُفترض أن تتبع الشركة المشترية أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملاك العقارات. يبلغ عدد الإجراءات التي يجب إتمامها لتسجيل الملكية في دولة الكويت 8 إجراءات كما هو مبين في الشكل رقم (28)، ويعتبر مرتفع نسبياً مقارنة بعدد الإجراءات في كل من البحرين وعمان والإمارات (2)، وهو أعلى كذلك من متوسط عدد الإجراءات في كافة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (6 إجراءات). ونشير هنا إلى أن عدد الإجراءات لم يتغير منذ عام 2005. كما أنه لم تقوم المؤسسات المعنية بأية إصلاحات في هذا الشأن لتحسين سهولة تسجيل الملكية منذ عام 2008. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث إجراءات من أصل 8 لا يترتب عليها أية تكلفة تذكر.

#### ب. عدد الأيام اللازمة لتسجيل الملكية

ويقصد به إجمالي عدد الأيام اللازمة لتسجيل الملكية، وتسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل)، حيث يحسب متوسط المدة التي يراها المحامون المتخصصون في الملكية العقارية، أو موظفو مديريات تسجيل الأراضي والتوثيق، ضرورة لاستيفاء الإجراءات. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. بلغ عدد الأيام اللازمة لتسجيل الملكية في دولة الكويت 47 يوماً وهو مرتفع جداً إذا ما قورن بنظيره في كل دولة من دول المجلس والأردن كما هو مبين في الشكل رقم (29). كما أنه أعلى بكثير من متوسط عدد الأيام لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (33 يوم). وتجدر الإشارة إلى إن عدد الأيام اللازم قد انخفض من 75 يوم عام 2005 إلى 47 يوم عام 2013 على الرغم من عدم تغيير عدد الإجراءات منذ عام 2005. وهذا دليل على استخدام نظم المعلومات الإدارية في تنفيذ المعاملات أو زيادة إنتاجية العمل في المؤسسات ذات العلاقة.

شكل رقم (30): مؤشر تسجيل الملكية - التكلفة كنسبة من متوسط الدخل الفردي، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

#### ج. تكلفة تسجيل الملكية

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، مع افتراض أن هذه القيمة تعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ويلزم القانون تسجيل التكاليف الرسمية فقط دون سواها، والتي تشمل الرسوم، وضرائب نقل الملكية، وأي مبالغ أخرى تدفع للجهات ذات العلاقة. أما فيما يتعلق بتكلفة تسجيل الملكية كنسبة من قيمة الملكية في الكويت فقد انخفضت من 0.6% عام 2005 إلى 0.5% عام 2013. وتعتبر النسبة الأخيرة أقل بكثير مقارنة بنظيراتها في كل من البحرين وعمان والإمارات والأردن ومن متوسط القيمة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنها أعلى مما هو عليه الحال في قطر والسعودية التي تبلغ فيها هذه النسبة 0%، انظر الشكل رقم (30).

#### 6.2.5 الحصول على الائتمان Getting Credit:

يقيس هذا المؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتبادل المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى. وتنتظر المجموعة الأولى من المؤشرات في مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية المتاحة، ونطاقها، ومدى توفرها، من السجلات العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية. ويمثل الترتيب على أساس سهولة الحصول على الائتمان متوسطاً للترتيب المثبني في مجموع مؤشرات مكوناته: مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية ومؤشر قوة الحقوق القانونية. يبين الشكل رقم (31) إلى

تراجع ترتيب دولة الكويت حسب مؤشر الحصول على التمويل، فقد جاءت في المرتبة 104 من أصل 185 دولة، وجاءت في المرتبة 6 بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما في المرتبة 4 بين دول مجلس التعاون. ونشير هنا على أن ترتيب دولة الكويت كان أفضل من متوسط ترتيب جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي بلغ 124. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ترتيب الكويت حسب هذا المؤشر قد تراجع من 97 عام 2012 إلى 104 عام 2013 على الرغم من ثبات قيمة ثلاثة من المؤشرات الفرعية ذات العلاقة. وفي هذا المجال يقترح الإطلاع على التجربة السعودية عند محاولة تحسين الترتيب.

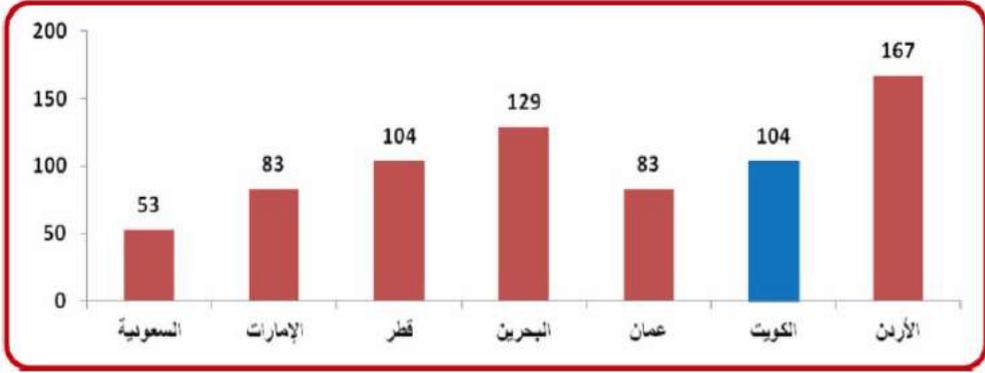
### الريادة والاستثمار وبيئة الأعمال في الكويت

تمر المنشأة بأربع مراحل رئيسية هي مرحلة ما قبل التأسيس، ومرحلة التأسيس، مرحلة التشغيل، مرحلة التوسع والاندماج. يتم في المرحلة الأولى تقييم الفكرة الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري بناء على دراسة جدوى تفصيلية. وبعد اتخاذ القرار بالبدء بتأسيس المنشأة الصغيرة أو المتوسطة فإن ذلك يتطلب أمور مختلفة أهمها إجراءات البدء بالنشاط واستخراج التراخيص وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء وغيرها، إلا أنه تم التركيز على هذه القضايا لتوفر البيانات عنها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. ما يواجهه الريادي أو المستثمر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة قد يجعله يستمر بقوة وتفاؤل وأمل، وقد يجعله يلغي الفكرة ويستمر في البحث عن وظيفة تقليدية. فكلما قل عدد الإجراءات اللازمة وعدد الأيام اللازم والتكلفة، فإن ذلك يعمل بمثابة عامل دفع للمستثمر أو الريادي، أما ارتفاع عدد هذه الإجراءات والمدة والتكلفة يؤثر سلباً بالتأكيد.



في الكويت، يحتاج المستثمر أو الريادي إتمام 51 إجراء ومعاملة، ويحتاج إلى 251 يوم. أي أنه كل إجراء يحتاج إلى 5 أيام (عمل) تقريباً. ونرى أن هناك مبالغة في عدد الإجراءات وعدد الأيام لا سيما في ظل استخدام الكثير من الدول مبدأ النافذة الواحدة. إن ارتفاع عدد الإجراءات والتعقيدات التي يواجهها المستثمر لا بد من أن تكون محط اهتمام القائمين على المؤسسات ذات العلاقة. أما فيما يتعلق بالتكلفة لإتمام الخطوات المبدئية السابقة فهي 196.9% من معدل الدخل الفردي الذي يمتاز بالارتفاع. والسؤال، هل يمكن تقليل عدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة دون المساس بجودة الخدمة؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ هل هناك توجه لتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الأربعة؟ هل تستحق الخدمات الأربعة أن يدفع المستثمر هذه التكاليف المرتفعة..

شكل رقم (31): ترتيب الكويت حسب مؤشر الحصول على الائتمان



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

وينطوي تحت مؤشر الحصول على التمويل أربعة مؤشرات هي: مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية، ومؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية.

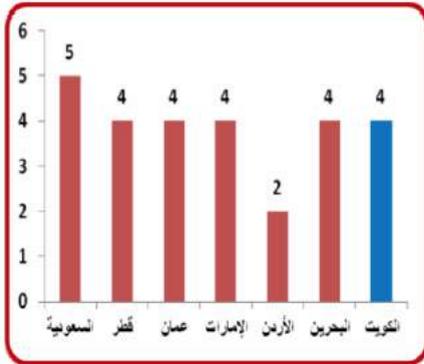
#### مؤشر قوة الحقوق القانونية

يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض. ويتضمن مؤشر قوة الحقوق القانونية ثمانية جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات العينية، وجانبين في قانون الإفلاس. وتُحسب نقطة واحدة لكل سمة من السمات التي تتسم بها القوانين. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و10، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات العينية والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان. تبلغ قيمة مؤشر قوة الحقوق القانونية في حالة دولة الكويت 4، وهي قيمة مساوية لقيمة المؤشر لكل من البحرين والإمارات وعمان وقطر لكنها أقل منه في حالة السعودية، انظر الشكل رقم (32). وتعتبر هذه القيمة أعلى من متوسط قيمة المؤشر لكافة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (3). ونشير هنا إلى أن قيمة هذا المؤشر في حالة دولة الكويت لم تتغير منذ عام 2005، وهذا يعكس عدم تحسن في الأنظمة والقوانين ذات العلاقة وعدم وجود إصلاحات إجرائية.

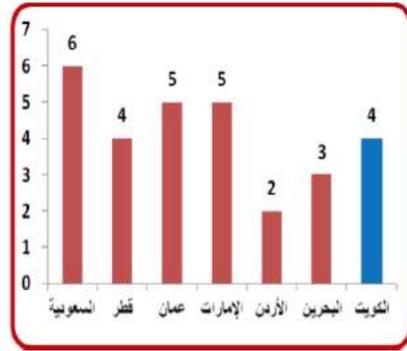
## ب. مؤشر عمق المعلومات الائتمانية

يقيس هذا المؤشر القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى التغطية، ونطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية. وتتراوح قيم هذا المؤشر بين 0-6، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض. وإذا كان سجل أو مركز المعلومات الائتمانية لا يعمل أو كان نطاق تغطيته أقل من 0.1 في المائة من السكان الراشدين، فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون «صفرًا». بلغت قيمة هذا المؤشر في حالة دولة الكويت 4، وهي مساوية لقيمة المؤشر في قطر وأعلى من قيمته في حالة البحرين، أنظر الشكل رقم (33). كما أن قيمة المؤشر في الكويت مساوية لمتوسط قيمته لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت قيمة المؤشر قد ارتفعت من 3 على 2007 إلى 4 عام 2008 وبقي الحال على ما هو عليه حتى عام 2013.

شكل رقم (32): الحصول على التمويل - مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)، 2013



شكل رقم (33): الحصول على التمويل - مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013. المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

## ج. مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)

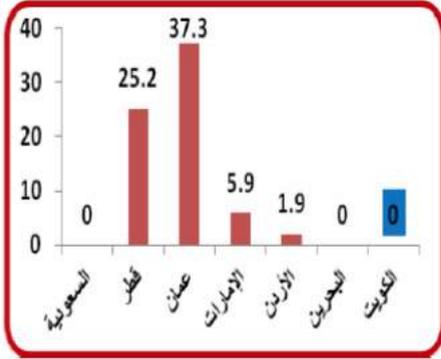
يُعرف السجل العام للمعلومات الائتمانية بأنه قاعدة بيانات يديرها القطاع العام، عادة بواسطة بوضوح مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الاقتراض في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان البالغين (الفئات السكانية في سن 15 وما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2011 الصادرة عن البنك الدولي). يُعرف السجل العام للمعلومات الائتمانية بأنه قاعدة بيانات يديرها القطاع العام، عادة بواسطة البنك المركزي أو

هيئة الرقابة على البنوك، ويقوم بجمع معلومات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، ويسهل تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك، وغيرها من المؤسسات المالية الخاضعة لإجراءات تنظيمية. وإذا لم يكن هناك سجل عام للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية «صفرًا». وفيما يتعلق بمؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (كنسبة من عدد السكان البالغين) في دولة الكويت، فقد كانت قيمته صفر أي أنه لا يوجد هناك سجل عام للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، كما هو الحال في كل من السعودية والبحرين، كما هو مبين في الشكل رقم (34).

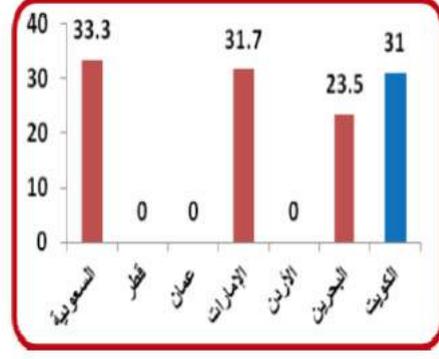
د. تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية ( % من عدد السكان البالغين):

يوضح مؤشر تغطية المركز الخاص للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلين في أحد المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الاقتراض في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان البالغين (الفئات السكانية في سن 15 فما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2011 الصادرة عن البنك الدولي). ويُعرف المركز الخاص للمعلومات الائتمانية بأنه شركة خاصة أو منظمة لا تستهدف الربح تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، كما يسهل هذا المركز تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. ولا تؤخذ في الحسبان مراكز التحري عن الوضع الائتماني وشركات إعداد التقارير عن الوضع الائتماني التي لا تسهل مباشرة تبادل المعلومات فيما بين الدائنين. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية «صفرًا». ارتفعت قيمة هذا المؤشر من 16.6 عام 2005 على 31 عام 2013. وكانت هذه النسبة عام 2013 أعلى من نظيرتها في البحرين، وأقل من نظيراتها في كل من الإمارات والسعودية. كما أن هذه النسبة أعلى من متوسط قيمها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما في حالة عمان وقطر فقد كانت قيمة المؤشر صفر، كما هو مبين في الشكل رقم (35)، وهذا يعني ليس هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكويت لم تشهد أية إصلاحات في هذا الشأن سوى قيام هيئة تمويل بإضافة بعض الفئات المستهدفة في قاعدة البيانات الخاصة بها.

شكل رقم (34): الحصول على التمويل - مؤشر  
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية  
( % من عدد السكان البالغين )، 2013



شكل رقم (35): الحصول على التمويل - تغطية المراكز  
الخاصة للمعلومات الائتمانية ( % من عدد السكان  
البالغين )، 2013



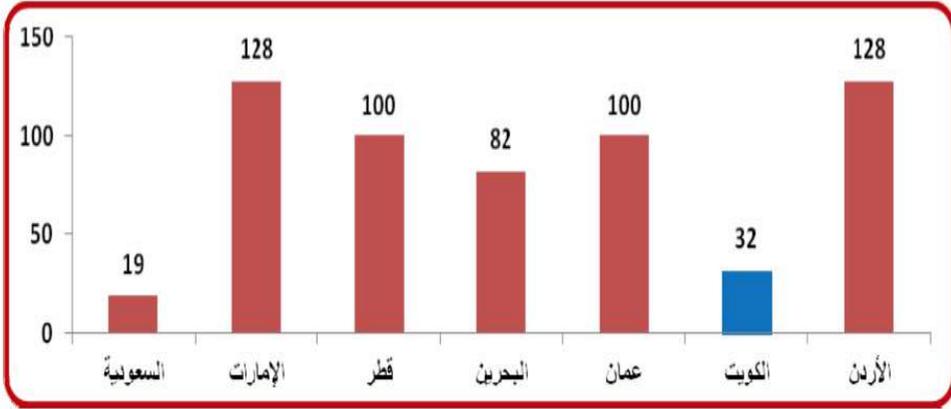
المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،  
2013.

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،  
2013.

## 6.2.6 حماية المستثمر Protecting Investors

يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين مالكي حصص الأقلية في الشركات من إساءة أعضاء مجالس الإدارات من خلال استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية. وينطوي هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات تفرق بين ثلاثة أبعاد لحماية المستثمرين، هي: شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن التبريح الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى). جاء ترتيب دولة الكويت وفقاً لمؤشر حماية المستثمر متقدمة، حيث كان ترتيبها 32 على مستوى الدول المشمولة في التقرير (من أصل 185 دولة، وهو أقل بكثير من ترتيبها العام (82)، وكان ترتيبها 2 ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و 2 على مستوى دول مجلس التعاون، انظر الشكل رقم (36). كما أن ترتيبها أعلى بكثير من متوسط ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (97). وكان ترتيب الكويت. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب الكويت وفقاً لهذا المؤشر عام 2012 كان 29 لكنه تراجع إلى 32 عام 2013 وذلك على الرغم من أن قيمة جميع المؤشرات الفرعية لم تتغير. وهذا يدل إلى تقدم في أداء بعض الدول الأخرى، الأمر الذي جعلها تنتقل إلى ترتيب أفضل.

شكل رقم (36): ترتيب الكويت حسب مؤشر حماية المستثمر



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

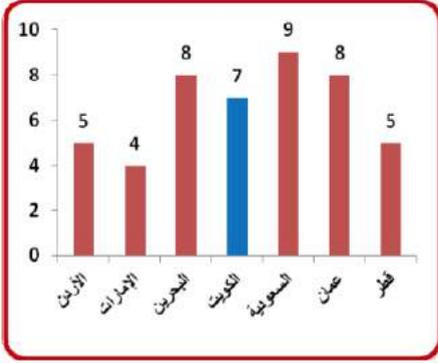
#### أ. مؤشر الإفصاح

يقيس مؤشر نطاق الإفصاح مدى شفافية الصفقات التي تعقدتها الأطراف ذات العلاقة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى قدر أكبر من المعلومات المفصح عنها. بلغت قيمة المؤشر في دولة الكويت 7 منذ عام 2006 وحتى عام 2013، وهي أعلى من قيمة هذا المؤشر في كل من قطر والإمارات، وأعلى من متوسط قيمة المؤشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (6)، انظر الشكل رقم (37). ولم تشهد قيمة المؤشر في دولة الكويت أي تغير منذ عام 2005.

#### ب. مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

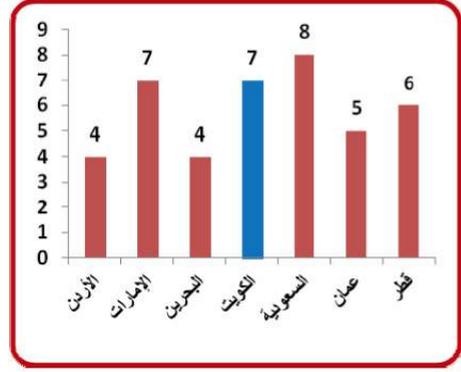
يقيس مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة مدى تحمّل مجلس الإدارة عن سلوك يهدف إلى التربح الشخصي، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى تحميل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية كبرى. وقد بلغت قيمة المؤشر في حالة دولة الكويت 7 منذ عام 2006 حتى عام 2013 دون أدنى تغيير، وهي أعلى من قيمة المؤشر في كل دول المجلس والأردن باستثناء السعودية (قيمة المؤشر تساوي 8)، انظر الشكل (38). كما أنها أعلى من متوسط قيمة المؤشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تبلغ (5).

شكل رقم (37): حماية المستثمر- مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (38): حماية المستثمر- مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)، 2013

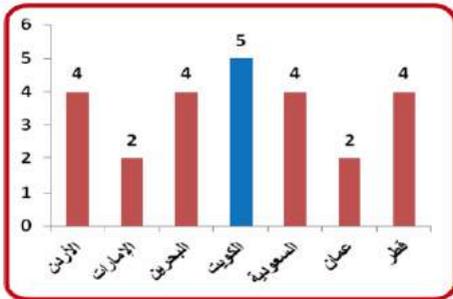


المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

### ج. مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى

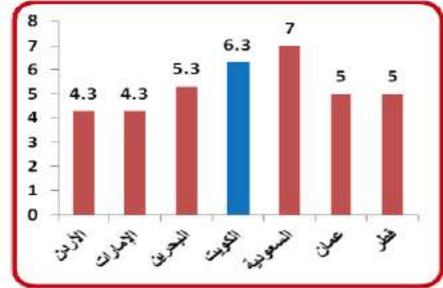
يقيس هذا المؤشر قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10" مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى صلاحيات كبرى للمساهمين في هذا الشأن. في عام 2013، بلغت قيمة المؤشر في الكويت 5، وهي الأعلى مستوى دول مجلس التعاون وأعلى كذلك من متوسط قيمة المؤشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4)، انظر الشكل رقم (39). ولم تشهد قيمة المؤشر في دولة الكويت أي تغير منذ عام 2005 مما يعكس عدم وجود تحسن في قدرة المساهمين على رفع الدعاوى.

شكل رقم (39): حماية المستثمر- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (40): حماية المستثمر- مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

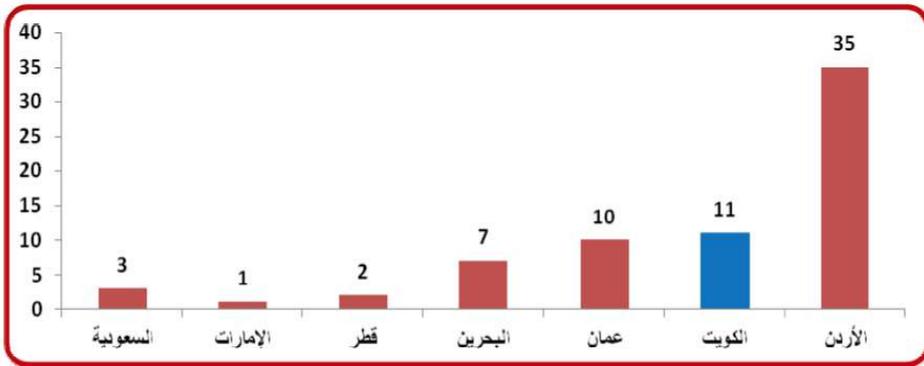
#### د. مؤشّر قوة حماية المستثمرين:

يقاس مؤشّر قوة حماية المستثمرين من خلال حاصل جمع كل من متوسط مؤشّر نطاق الإفصاح، ومؤشّر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشّر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى. وتتراوح قيمة هذا المؤشّر بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى حماية للمستثمرين كبرى. الشكل رقم (40) يبيّن أن قيمة هذا المؤشّر في حالة الكويت عام 2013 مرتفعة (6.3) مقارنة بدول مجلس والتعاون الأخرى والأردن، ومقارنة بمتوسط قيمة المؤشّر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4). وهذا دليل على تقدم دولة الكويت في مجال حماية حقوق المستثمرين، على الرغم من ثبات قيمة هذا المؤشّر منذ عام 2006.

#### 6.2.7 دفع الضرائب Paying Taxes

يقيس هذا المؤشّر حجم الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي على شركة متوسطة الحجم دفعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات. وتشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس الضريبية على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى. جاء ترتيب دولة الكويت وفقاً لمؤشّر دفع الضريبة عام 2013 في الترتيب 11 من أصل 185 دولة دون أي تغيير عما كان عليه 2012، وفي الترتيب 6 على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و الترتيب 6 على مستوى دول المجلس، أنظر الشكل رقم (41). وقد كان ترتيب الكويت أفضل بكثير جداً من متوسط ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (61) وأفضل من ترتيبها العام في التقرير (82). وينطوي المؤشّر الكلي لدفع الضرائب على ثلاثة معايير فرعية:

شكل رقم (41): ترتيب الكويت حسب مؤشّر دفع الضرائب

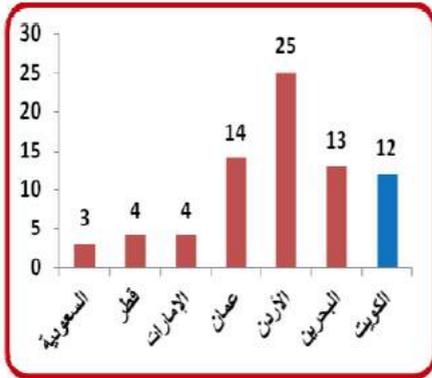


المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

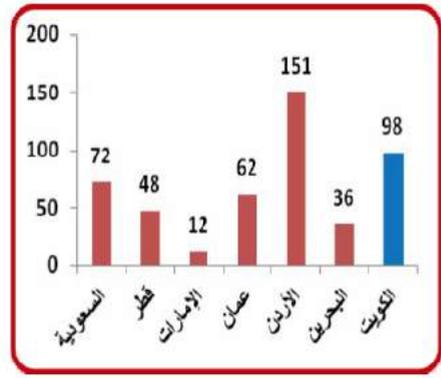
٤. عدد المدفوعات في السنة : يعكس مؤشر مدفوعات الضرائب إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية، وعدد الجهات المعنية أثناء السنة الثانية من التشغيل. وقد بلغ هذا العدد-أي عدد المدفوعات- في دولة الكويت 12، وهو مرتفع مقارنة بالأمارات وقطر والسعودية، لكنه أقل من نظيره في كل من عمان والبحرين، أنظر الشكل رقم (42). كما أنه أعلى من متوسط عدد المدفوعات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم تقوم الكويت بأية إجراءات أو إصلاحات ضريبية، حيث إن هذا العدد لم يتغير منذ عام 2005.

ب. الوقت (عدد الساعات بالسنة) : ويقاس الوقت على أساس عدد الساعات سنوياً، حيث يقيس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات وتسديد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، هي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، والضرائب الخاصة بالعمالة، بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب، واشتراكات الضمان الاجتماعي. ويشمل وقت الإعداد الوقت المستغرق في جمع كافة المعلومات الضرورية لاحتساب الضريبة مستحقة الدفع، ولاحتساب المبلغ مستحق الدفع. يبين الشكل رقم (35) أن عدد الساعات سنوياً اللازمة في دولة الكويت يبلغ 98 ساعة، وهو عدد مرتفع وأعلى بكثير نظيره في كل دولة من دول مجلس التعاون، لكنه أقل بكثير من متوسط عدد الساعات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19). وتجدر الإشارة إلى أن عدد الساعات لم يتغير منذ عام 2005 بسبب عدم وجود أية إصلاحات إجرائية في هذا الشأن.

شكل رقم (42): دفع الضرائب- مؤشر المدفوعات  
بالسنة (عدد)، 2013



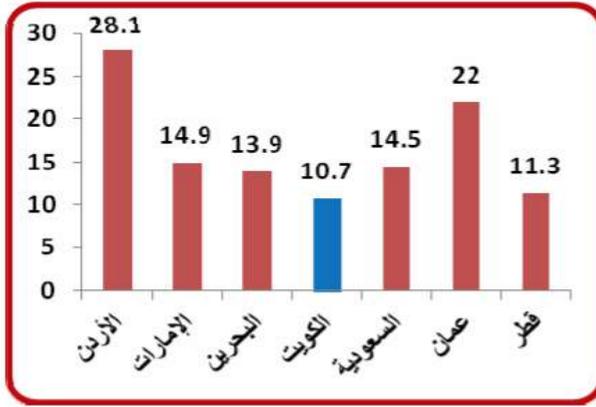
شكل رقم (43): دفع الضرائب- مؤشر الوقت  
(عدد الساعات سنوياً)، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم(44): دفع الضرائب- مؤشر سعر الضريبة كنسبة من إجمالي الربح ، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

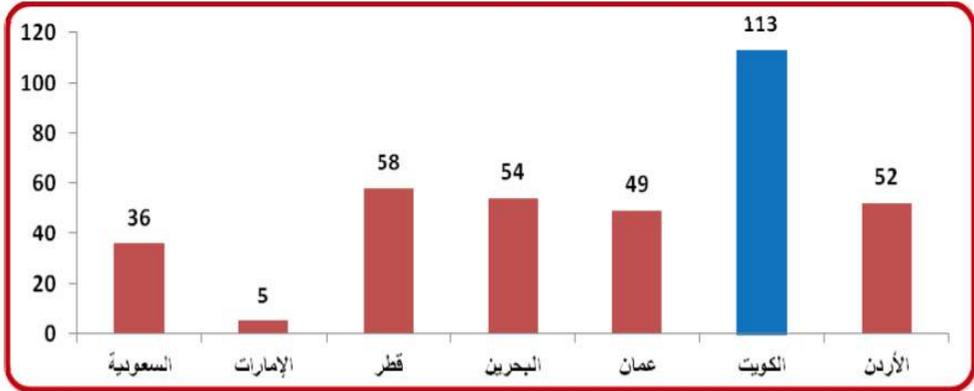
ج. الضريبة كنسبة من إجمالي الربح : يقيس هذا المؤشر مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تتحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من «الربح التجاري». وكانت قيمة هذا المؤشر في الكويت 10.7%، وهي النسبة الأقل بين جميع دول المجلس والأردن، أنظر الشكل رقم (44). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لم تتغير منذ عام 2005. هذا ويمكن للحكومة أن تقلل من عدد مرات دفع الضريبة وأن تقوم باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

#### 6.2.8 مؤشر التجارة عبر الحدود Trading Across Borders:

يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة (باستثناء الرسوم الجمركية) اللازمين لتصدير شحنة من البضائع أو استيرادها عن طريق النقل البحري، حيث يتم تسجيل الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام كل الإجراءات الرسمية لتصدير واستيراد السلع، لكن لا تدخل في الحساب المدة الزمنية والتكلفة اللتان يستغرقهما النقل البحري. وبالنسبة للسلع المصدرة، فإن الإجراءات تتراوح بين تعبئة البضائع في الحاوية وتغليفها في المستودع إلى شحن السلع من ميناء/منفذ الخروج. أما بالنسبة للسلع المستوردة، فإن الإجراءات تبدأ من وصول السفينة إلى ميناء/منفذ الدخول وحتى تسليم الشحنة في المستودعات. أما بالنسبة للاقتصاديات غير الساحلية، فتشمل الإجراءات في المركز الحدودي الداخلي، بحيث أن الميناء يقع في الاقتصاد العابر ويتم الدفع بواسطة خطاب اعتماد، ويتم أخذ الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة لإصدار خطاب الاعتماد أو الإخطار به بعين الاعتبار. ويمثل الترتيب على أساس سهولة التجارة

عبر الحدود المتوسط البسيط للترتيب المثيني في كل مؤشرات مكوناته. يشير ترتيب دولة الكويت حسب مؤشر التجارة عبر الحدود إلى وجود صعوبات في الوصول إلى الأسواق، فقد جاءت الكويت في المرتبة 113 متأخرة عن ترتيب كافة دول المجلس والأردن. كما أن ترتيبها كان أعلى من متوسط ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا ويمكن تحسين الترتيب بسهولة، كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول العربية الأخرى مثل الإمارات التي جاءت في المرتبة 5، أنظر الشكل رقم (45).

شكل رقم (45): ترتيب الكويت حسب مؤشر التجارة عبر الحدود



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

ويتم تسجيل جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لكل شحنة لتصدير السلع واستيرادها. ومن المفترض أن عقداً جديداً قد صيغ لكل شحنة وأن هذا العقد قد حظي بالفعل بموافقة الطرفين المعنيين وتنفيذهما. كما يتم الأخذ بعين الاعتبار المستندات التي تتطلبها الجهات المختصة لأغراض التخليص الجمركي، كالوزارات الحكومية، وسلطات الجمارك، ومؤسسات الموانئ، وغيرها من هيئات الرقابة.

٤. مؤشر عدد المستندات والوثائق اللازمة لإتمام عمليات التصدير:

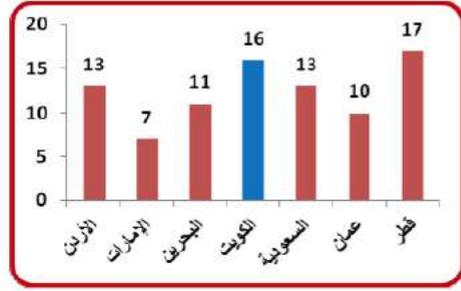
يبلغ عدد المستندات اللازم لإتمام عملية تصدير من الكويت 7 مستندات، وهو أعلى من العدد المطلوب في كافة دول المجلس والأردن باستثناء عمان (8 مستندات)، كما هو مبين في الشكل رقم (46)، كما أنه أعلى من متوسط العدد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (6 مستندات). ولم يتغير عدد المستندات المطلوبة منذ عام 2006 وهذا يعكس عدم إجراء أية إصلاحات إجرائية في هذا الشأن.

ب. مؤشر الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير:

تحتاج عملية عمليات التصدير في دولة الكويت إلى 16 يوماً كما هو مبين في الشكل رقم (47)، وهو أعلى من عدد الأيام اللازم في جميع دول المجلس والأردن باستثناء قطر، لكنه أقل من متوسط عدد الأيام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد يتغير عدد الأيام من 19 عام 2009 إلى 16 عام 2010 بسبب قيام المؤسسات المعنية بتسهيل الإجراءات الإدارية وتدريب العاملين.

شكل رقم (46): التجارة عبر الحدود- مؤشر عدد

شكل رقم (47): التجارة عبر الحدود- مؤشر الوقت



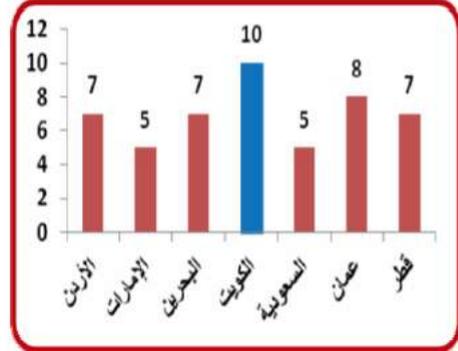
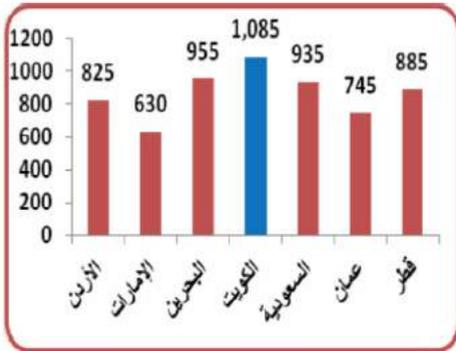
المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013. المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

ج. مؤشر تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية):

ارتفعت تكلفة تصدير حاوية من الكويت من 935 دولار عام 2006 إلى 1085 عام 2013، وهي الآن أعلى بكثير من تكلفة التصدير في جميع دول المجلس والأردن كما هو مبين في الشكل رقم (48)، لكنها قريبة جداً من متوسط التكلفة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1083 دولار).

شكل رقم (48): التجارة عبر الحدود- مؤشر تكلفة

شكل رقم (49): التجارة عبر الحدود- مؤشر عدد



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013. المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

د. مؤشر عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد:

يبلغ عدد المستندات اللازم لإتمام عملية الاستيراد في الكويت 10 مستندات، وهو أعلى من العدد المطلوب في كافة دول المجلس والأردن، كما هو مبين في الشكل رقم (49)، كما أنه أعلى من متوسط العدد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (8 مستندات). ولم يتغير عدد المستندات المطلوبة منذ عام 2006 وهذا يعكس عدم إجراء أية إصلاحات إجرائية في هذا الشأن.

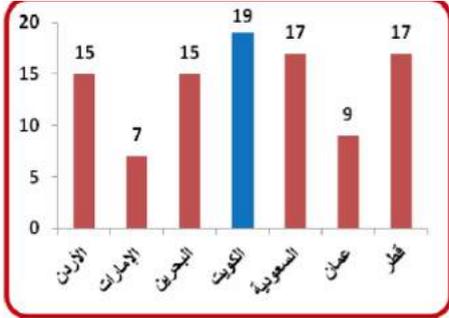
هـ. مؤشر الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام):

تحتاج عملية عمليات الاستيراد في دولة الكويت إلى 19 يوماً كما هو مبين في الشكل رقم (50)، وهو أعلى من عدد الأيام اللازم في جميع دول المجلس والأردن، لكنه أقل من متوسط عدد الأيام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (22 يوم). وقد يتغير عدد الأيام من 20 عام 2009 إلى 19 عام 2010 بسبب قيام المؤسسات المعنية بتسهيل الإجراءات الإدارية وتدريب العاملين.

و. مؤشر تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية):

ارتفعت تكلفة استيراد حاوية في الكويت من 935 دولار عام 2006 إلى 1242 عام 2013، وهي الآن أعلى بكثير من تكلفة الاستيراد في جميع دول المجلس كما هو مبين في الشكل رقم (51)، لكنها قريبة من متوسط التكلفة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1275 دولار).

شكل رقم (50): التجارة عبر الحدود - مؤشر الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (51): التجارة عبر الحدود - مؤشر تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)، 2013



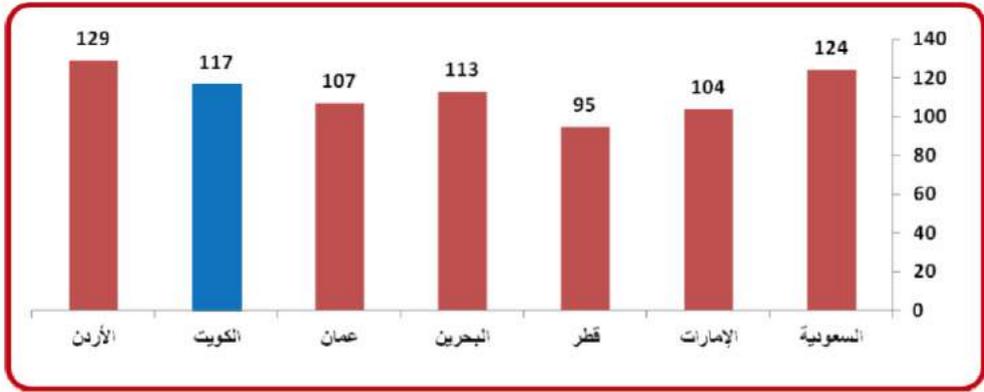
المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

## 6.2.9 إنفاذ العقود Enforcing Contracts:

تقيس مؤشرات إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في النزاعات التجارية. ويتم الحصول البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وتُجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، فضلاً عن

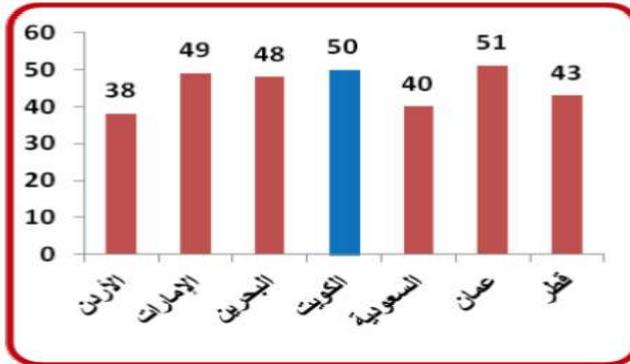
استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي بالإضافة إلى قضاة. ويمثل الترتيب على أساس سهولة إنفاذ العقود المتوسط البسيط للترتيب المثني في كل مؤشرات مكوناته. ووفقاً لهذا المؤشر، جاءت الكويت في المرتبة 117، وهي مرتبة متأخرة إلى حد مقارنة ما مقارنة بترتيبها العام (82) وهو أعلى من متوسط ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (113)، وقد جعل هذا الترتيب الكويت في المرتبة 10 بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة 5 بين دول مجلس التعاون، كما هو مبين في الشكل رقم (52). وتجدر الإشارة هنا إلى تراجع ترتيب دول مجلس التعاون والأردن في ها المجال. كما تجدر الإشارة إلى تحسن ترتيب الكويت عما كان عليه عام 2012، حيث انتقل ترتيبها من 119 إلى 117. وينطوي هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية تحدد قيمتها والتغير فيها ترتيبه العام والتغير في هذا الترتيب من سنة إلى أخرى.

شكل رقم (52): ترتيب الكويت حسب مؤشر إنفاذ العقود



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (53): انفاذ العقود- مؤشر عدد الإجراءات، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

## ٤. عدد الإجراءات

ويقصد بعدد الإجراءات هنا متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما، حيث تقوم قائمة خطوات رفع الدعاوي التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل الزمني لكل نزاع تجاري أمام المحاكم المختصة. وفيما يتعلق بعدد هذه الإجراءات في الكويت فقد بلغ 50 إجراء، والملفت للانتباه أن عدد هذه الإجراءات لم يتغير منذ عام 2004. وبمقارنة عدد الإجراءات في الكويت بنظيره في دول المجلس نرى أنه الأعلى باستثناء عمان (51 إجراء)، انظر الشكل رقم (53). وهنا نشير إلى أن المؤسسات المعنية لم تقوم بإجراء أية إصلاحات إجرائية في هذا الشأن.

### ب. الوقت (عدد الأيام)

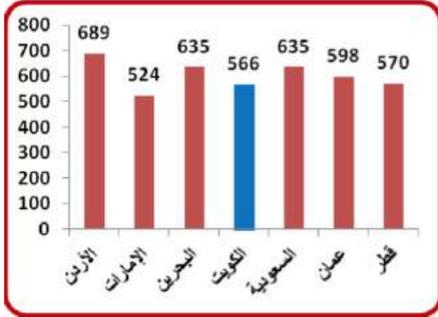
تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية، وتُحسب من اللحظة التي يقرر فيها المدعي رفع دعواه أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين. وتشمل هذه المدة الأيام التي تعقد فيها جلسات الدعوى وفترات الانتظار فيما بينها. ويتم تسجيل متوسط المدة التي تستغرقها مختلف المراحل للفصل في النزاع: من حيث استيفاء شرط تسليم الإعلان بإجراءات الدعوى (المدة التي تستغرقها إقامة الدعوى وإرسال الإخطار) وإصدار الحكم (المدة التي تستغرقها المحاكمة واستصدار الحكم)، ووقت سداد الدين (المدة التي تستغرقها إنفاذ الحكم). يعتمد عدد الأيام اللازم لإنفاذ العقود بشكل كبير على عدد الإجراءات وطبيعة تعقيدها، وقد بلغ هذا العدد في الكويت 566 يوماً (26 يوم لإيداع الدعوى، 420 يوم إجراء المحاكمة وإصدار الحكم، 120 يوم إنفاذ الحكم)، ولم يتغير هذا الرقم منذ عام 2004. وبمقارنته بنظيره في دول المجلس والأردن، نرى أنه الأقل باستثناء الإمارات (524 يوماً)، انظر الشكل رقم (54).

### ج. التكلفة كنسبة من قيمة المطالبة

وتشمل التكلفة كافة الرسوم القضائية وأتعاب المحاماة كنسبة مئوية من قيمة الدين، وتُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة، مع افتراض أنها تعادل 200 في المائة أي ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ويتم فقط تسجيل ثلاثة أنواع من التكاليف، هي الرسوم القضائية، وتكاليف إنفاذ الحكم، ومتوسط أتعاب المحاماة. وتشمل الرسوم القضائية كافة مصروفات المحكمة التي على البائع (المدعي) دفعها مقدماً إلى المحكمة بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها. أما تكاليف الإنفاذ فهي كافة التكاليف التي ينبغي على البائع (المدعي) دفعها سلفاً بغرض إنفاذ الحكم من خلال البيع العام للأصول المنقولة للمشتري، بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها البائع. ويمثل متوسط أتعاب المحاماة الأتعاب التي يتعين على البائع (المدعي) دفعها سلفاً إلى محام محلي لتمثيله في دراسة

الحالة المعيارية. وفي حالة دولة الكويت، لم تتغير نسبة التكلفة إلى قيمة المطالبة عن 18.8% (10.7% تكلفة المحامي، 2.6% تكلفة المحكمة، 5.5% إنفاذ الحكم) منذ عام 2004. ويوضح الشكل رقم (55) أن هذه النسبة في الكويت أقل منها في كل من قطر والسعودية والأردن، لكنها مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بنظيراتها في عمان والبحرين والإمارات.

شكل رقم (54): إنفاذ العقود- مؤشر الوقت (عدد الأيام)، 2013



شكل رقم (55): إنفاذ العقود- مؤشر التكلفة (% من قيمة المطالبة)، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

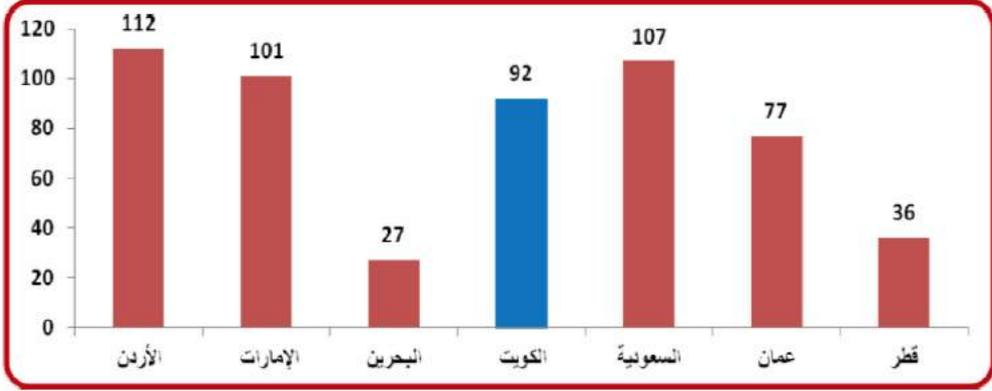
المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

## 6.2.10 تسوية حالات الإعسار Resolving Insolvency:

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة) التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها. وقد تم تغيير اسم هذه المجموعة من المؤشرات من تصفية النشاط التجاري (في التقارير السابقة) إلى تسوية حالات الإعسار (في التقرير الحالي) ليعكس الاسم بشكل أدق مضمون المؤشرات. ويستقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركين المحليين في الاستقصاء ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس. ويستند الترتيب على أساس سهولة تصفية النشاط التجاري إلى معدل الاسترداد. الشكل رقم (56) يبين ترتيب الكويت حسب مؤشر تسوية حالات الإعسار مقارنة بدول المجلس. ويبين الجدول أن الكويت جاءت في المرتبة 92 من أصل 185، وفي المرتبة 8 بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أصل 19، والمرتبة 4 بين مستوى دول المجلس. وكان ترتيب الكويت أعلى من متوسط ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أعلى كذلك من ترتيبها العام في التقرير (82). وهنا نشير إلى أن ترتيب الكويت وفقاً لهذا المؤشر شهد تراجعاً كبيراً من المرتبة 80 عام 2012

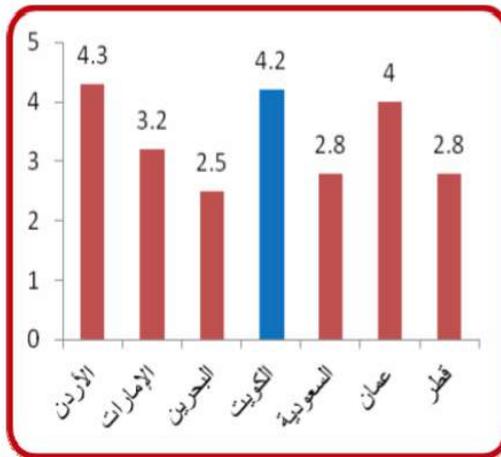
إلى 92 عام 2013. ويمكن تفسير هذا التراجع بعد التعرف على تطور المؤشرات الفرعية (المدة، التكلفة كنسبة من قيمة موجودات التفليسة) و معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)).

شكل رقم (56): ترتيب الكويت حسب مؤشر تسوية حالات الإعسار



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

شكل رقم (57): تسوية حالات الإعسار- مؤشر المدة بالسنوات ، 2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

٤. الوقت (عدد الأيام)

تقاس المدة هنا بمتوسط الوقت اللازم لتصفية النشاط التجاري، ويُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم بالسنوات التقويمية. وتبدأ الفترة الزمنية التي يقيسها التقرير من لحظة

إعسار الشركة وحتى دفع جزء من الأموال المستحقة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماثلة والتأخير المحتملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والإستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية. تحتاج عملية تسوية حالة الإعسار في الكويت 4.2 سنة، وهي ذات المدة منذ عام 2004. ويبين الشكل رقم (57) أن المدة في الكويت أعلى من نظيراتها في جميع دول المجلس.

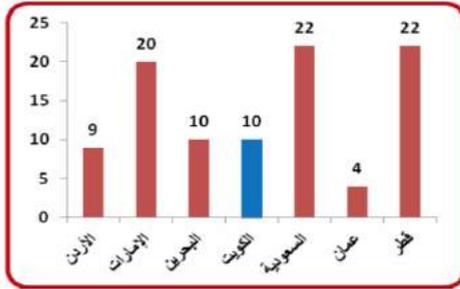
ب. التكلفة كنسبة من موجودات التخليسه:

تحتسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات المدين. وتُحسب التكلفة على أساس إجابات الاستقصاء، وتشمل الرسوم القضائية والمصروفات التي تتقاضاها الحكومة؛ والأتعاب التي يتقاضاها الأخصائيون المعنيون في مجال الإعسار، ومسؤولو تنظيم المزادات، والمقيمون، والمحامون، وكافة الرسوم والتكاليف الأخرى. بلغت تكلفة تسوية الإعسار كنسبة إلى موجودات التخليسه في الكويت 10% وهي أعلى من النسبة في عمان، لكنها أقل من النسبة في باقي دول المجلس، كما هو مبين في الشكل رقم (58). ولم تتغير هذه النسبة في الكويت منذ عام 2004.

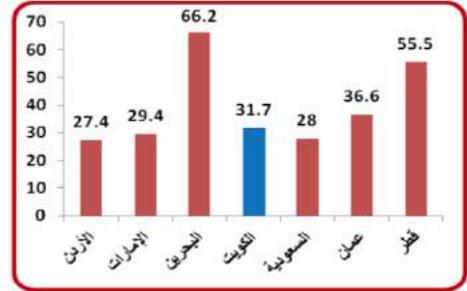
ج. معدل استرداد الدين:

يتم تسجيل معدل استرداد الدين على أساس السنوات التي يستردها الدائنون عن كل دولار من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إجراءات إنفاذ الديون (نزع الملكية). وتراعي عملية الحساب النتيجة النهائية: ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزأة. ثم يتم خصم تكلفة الدعوى القضائية (سنت واحد عن كل نقطة مئوية من قيمة ممتلكات المدين). كما تُؤخذ في الحسبان الخسارة في القيمة التي حدثت بسبب الفترة التي بقيت فيها الأموال محجوزة أثناء دعوى الإعسار، بما في ذلك الخسارة الناتجة عن إهلاك أثاث الفندق. وتمشياً مع الممارسات المحاسبية الدولية، فإن النسبة السنوية لإهلاك الأثاث تبلغ 20 في المائة. بلغ معدل استرداد الديون في الكويت 31.7 سنت/دولار، وهي أقل من ذات النسبة عام 2012 والتي بلغت 35.7. وبالنظر إلى الشكل رقم (59) نرى أن معدل استرداد الدين في الكويت أعلى منه في السعودية والإمارات والأردن، لكنه أقل من المعدل في باقي دول المجلس. وعلى الرغم من تحسن مؤشر معدل الاسترداد وثبات قيمة المؤشرات الأخرى بين عامي 2012 و2013 إلا أن ترتيب الكويت قد تراجع، ويعزى ذلك إلى تقدم واضح في الإصلاحات التي نفذتها دول أخرى جعلتها تتقدم على الكويت في هذا الشأن.

شكل رقم (58): تسوية حالات الإعسار- مؤشر  
التكلفة (% من قيمة موجودات التقليل)، 2013.



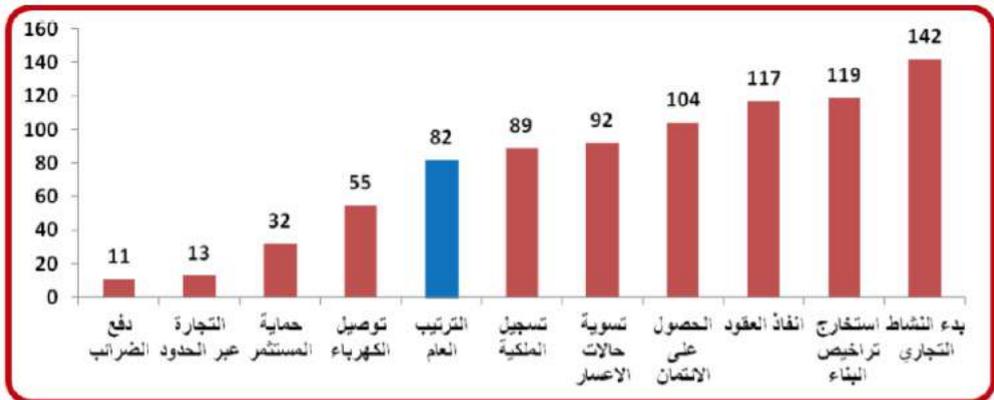
شكل رقم (59): تسوية حالات الإعسار- مؤشر معدل  
استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)، 2013.



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013. المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

وأخيراً، يبين الشكل رقم (60) مقارنة بين ترتيب الكويت العام وبين ترتيبها حسب كل مؤشر من المؤشرات العشرة المستخدمة في التقرير. ويلاحظ من الشكل تقدم ترتيب الكويت حسب مؤشر دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود، بينما يتراجع ترتيبها عند الحديث عن مؤشرات بدء النشاط التجاري واستخراج التصاريح وإنفاذ العقود والحصول على الائتمان.

شكل رقم (60): ترتيب الكويت العام وترتيبها حسب كل مؤشر من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013.

## سابعاً: النتائج والتوصيات

### 7.1 النتائج

#### 1. المنشآت الصغيرة والمتوسطة: مفهومها وأهميتها وخصائصها ومعوقات نموها

❖ يختلف تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وقد يختلف من قطاع إلى آخر داخل البلد الواحد. ويعود ذلك لأسباب منها اختلاف درجة النمو الاقتصادي ومستوى التطور التكنولوجي، واختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المنشآت، واختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، وعدد المعايير المستخدمة، واختلاف الغرض من التعريف هل هو لأغراض إحصائية أم لأغراض تمويلية أو حكومية. وتقوم المؤسسات الاقتصادية الدولية باستخدام تعريف موحد في دراساتها وتقاريرها، وتختلف تعريفات هذه المؤسسات عن بعضها حسب مجال الاختصاص.

❖ تميل دول المجلس إلى استخدام معيار عدد العاملين لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستثناء الكويت التي تستخدم حجم رأس المال. وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كان رأس المال اقل من 150 ألف دينار كويتي، ومتوسطة إذا قل رأس المال اقل من 500 ألف دينار كويتي.

❖ من أبرز خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي: مالك المنشأة غالباً ما يكون هو مديرها، الانخفاض النسبي في حجم رأس المال، الاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية، تعتبر آلية للارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار، المرونة في الإنتاج والمقدرة على الانتشار الجغرافي، تعتبر مكملة لبعضها البعض وللمنشآت الكبيرة، تعتبر مراكز للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة، قدرة عالية على جذب المدخرات -تحويلها إلى استثمار حقيقي، تحمل خاصية الريادة والمبادرة، انخفاض مستوى الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور كما في المنشآت الكبيرة، وجود الروابط الأمامية والخلفية فيما بينها من جهة والمنشآت الكبيرة من جهة أخرى، إمكانية الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى.

❖ تبرز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال في الإنتاج والتصدير والتشغيل، ودورها في تعزيز التوازن التنموي ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ودورها في تعزيز الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، هذا بالإضافة إلى دورها في استغلال الموارد الاقتصادية للدولة، وترجمة الأفكار الريادية والإبداعية، ودورها في دعم التنمية الاجتماعية والثقافية. تساعد في الحد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة وفي إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون لأصحابها والعاملين فيها، وفي تطوير مفهوم الريادة والتخلص من ثقافة العيب، وخفض نسب

الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

❖ تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء مجموعة من التحديات والمعوقات المشتركة التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. تختلف هذه التحديات والمعوقات بشكل بسيط من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن منشأة إلى أخرى داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة. كما تختلف وفقاً لكل مرحلة من مراحل عمر المشروع. كما تقسم حسب البيئة التي تنجم عنها إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية.

❖ تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات والتحديات أهمها المعوقات التي تتعلق بالتمويل، ومعوقات تتعلق بنقص المعلومات، والمعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج، ومعوقات تتعلق بالتسويق، معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية، والمعوقات الإدارية والمؤسسية، ومعوقات تتعلق بضعف دور المؤسسات الحكومية المعنية بهذه المنشآت، معوقات تتعلق بالسوق والمنافسة.

## 2. المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

❖ ليس هناك تقسيم واضح وموحد للمنشآت العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية في الكويت حسب الحجم بحيث يتم التمييز بين المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي ليس لديها إحصاءات رسمية حول حجم قطاع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة.

❖ ارتفع عدد المنشآت المسجلة والعاملة في الكويت من 40213 منشأة عام 2002 إلى 40861 منشأة عام 2011. وتشير الأرقام السابقة إلى تواضع متوسط معدل النمو السنوي في عدد هذه المنشآت، حيث لم يتجاوز 0.18% سنوياً.

❖ يشير توزيع المنشآت حسب الملكية إلى أن حوالي 99.6% من المنشآت هي منشآت خاصة و0.4% منشآت قطاع عام. هناك تمركز للمنشآت العاملة في القطاع الخاص في النشاط التجاري ونشاط الخدمات غير المالية، بينما تتمركز المنشآت التي لا تهدف إلى الربح في القطاع العام.

❖ المنشآت العاملة في النشاط التجاري هي الأكثر انتشاراً حيث تشكل حوالي 57% من مجموع المنشآت، يليها المنشآت العاملة في نشاط الخدمات غير المالية (24.4%)، ثم المنشآت العاملة في الصناعية (13.5%).

❖ يشير توزيع المنشآت العاملة في الكويت حسب عدد العاملين إلى أن حوالي 89% من مجموع

المنشآت يتراوح عدد المشتغلين فيها (1-10) مشتغلين، بينما حوالي 5 % منها يعمل بها (11-19) مشتغل، وحوالي 6% يعمل بها 20 مشتغل وأكثر. وهناك تراجع في نسبة المنشآت التي يعمل بها من (1-10) مشتغلين لصالح الفئات الأخرى، وهذا قد يعكس حدوث تطور ونمو في بعض المنشآت مما أدى إلى انتقالها إلى فئة أعلى.

❖ تتركز المنشآت العاملة في قطاعي المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح في الفئتين الأولى (1-10 مشتغلين) والثالثة (20+)، بينما تتركز المنشآت التجارية والصناعية بشكل كبير في الفئة الأولى. وهذا يعني أن معظم المنشآت الصناعية والتجارية هي منشآت صغيرة الحجم نسبياً.

❖ لم يختلف التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد المشتغلين (الفئات الثلاثة) والقطاع (العام والخاص) في عام 2011 عما كان عليه عام 2002.

❖ ارتفع عدد المشتغلين في المنشآت العاملة من 506513 مشتغل عام 2002 إلى 782062 مشتغل عام 2011، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 6.04% سنوياً، وهو أعلى بكثير جداً من متوسط معدل نمو المنشآت (0.18%). ويعزى ذلك لأسباب عديدة أهمها زيادة الطاقة الاستيعابية للكثير من المنشآت القائمة بسبب نمو نشاطاتها وتوسعها وزيادة حجم أسواقها أو زيادة عدد المنشآت التي تميل إلى استخدام أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام لعنصر العمل.

❖ يشير التوزيع النسبي للمشتغلين حسب مكان العمال إلى أن حوالي 93.8% من المشتغلين يعملون في منشآت القطاع الخاص وحوالي 6.2% يعملون في منشآت القطاع العام. ويتمركز المشتغلون في القطاع العام في النشاط الصناعي والخدمات غير المالية، بينما يتمركز المشتغلون في القطاع الخاص في النشاط التجاري ونشاط البناء والتشييد.

❖ يشير التوزيع القطاعي للمشتغلين عام 2011 إلى أن النسبة الأكبر منهم يعملون في قطاع الخدمات غير المالية (36.9%)، يليها نسبة العاملين في النشاط التجاري (22.7%)، ثم نسبة العاملين في البناء والتشييد (18.6%).

❖ حوالي 88.9% من المنشآت (هي التي تشغل من 1-10 عمال) تشغل حوالي 19.3% من المشتغلين عام 2011، وأن 6% من المنشآت (وهي التي تشغل 20 عامل وأكثر) تشغل 76.7% من المشتغلين. أما المنشآت التي توظف من (10-19) عامل فإنها تشكل 3.9% من مجموع المنشآت لكنها توظف حوالي 5% من المشتغلين. ويمكن القول أن 88.9% من المنشآت في الكويت هي منشآت ميكروية "ويطلق عليها البعض المنشآت الصغرى"، وحوالي 5% منشآت صغيرة. أما نسبة المنشآت المتوسطة فهي غير واضحة لأن الفئة الثالثة مفتوحة للأعلى أي لا يمكن التمييز بين المنشأة التي

توظف 21 مشغلاً أو تلك التي توظف 250 مشغلاً.

❖ تقدم الورقة مقترح تعريف للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الكويت يراعي تعريف هذه المنشآت في دول المجلس وبعض المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

حجم المنشأة	عدد العمال	رأس المال
منشأة ميكروية أو حرفية	1-10	اقل من 50 ألف دينار كويتي
منشأة صغيرة	11-19	اقل من 150 ألف دينار كويتي
منشأة متوسطة	20-199	اقل من 500 ألف دينار كويتي
منشأة كبيرة	200 وأكثر	أكثر من 500 ألف دينار كويتي

### 3. معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

❖ تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت من مجموعة من التحديات العامة التي تواجهها هذه المنشآت في الكثير من دول العالم، إلا أن ثمة تحديات خاصة تواجهها المنشآت في دول المجلس بما فيها الكويت. ومن أهم هذه المعوقات والتحديات مشكلة الحصول على التمويل، تحديات تتعلق بسوق العمل، معوقات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار، صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق، صعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، انتشار ظاهرة التستر، معوقات تتعلق بالحصول على العمالة الماهرة، البيروقراطية الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال، المنافسة من قبل المنتجات المستوردة بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، معوقات إدارية وإجرائية، قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، محدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات الخاصة بهذه المنشآت الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة، ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، وفجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية، وتدني مستوى المشتريات الحكومية من هذه المنشآت.

❖ على الرغم من أهميتها وتأثيراتها المختلفة، لا يوجد في الكويت إحصاءات وتقارير دقيقة عن ظاهرة التستر. وتقدر حالات التستر في دول المجلس بحوالي 250 ألف حالة وتشكل 33% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

❖ ويعود انتشار ظاهرة التستر إلى أسباب تتعلق بقوانين الاستثمار التي تمنع المغتربين من تسجيل الشركات أو الاستثمار في بعض القطاعات بدون شريك من المواطنين. كما قد تظهر نتيجة لعدم

رغبة المواطنين بتحمل أي شكل من أشكال المخاطرة، بل يفضلون أن يحصلوا على حصة ثابتة ومعروفة من المبيعات والأرباح لا سيما إذا كانوا غير متفرغين للعمل أو لا يستطيعون التفرغ. وقد تظهر كذلك بسبب رغبة أصحاب هذه المنشآت الحصول على كافة أشكال الدعم المقدم للرياديين والمبشرين والمستثمرين من المواطنين.

❖ تعتبر ظاهرة التستر ظاهرة خطيرة ذات تبعات سلبية كبيرة على المستويين الكلي والجزئي. تعمل هذه الظاهرة على زيادة معدل البطالة الاختيارية، وتزيد من حجم الاقتصاد الخفي، وتعمل على تفويض كافة الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والتي تعنى بالريادة والمبشرين من المواطنين. وتعيق هذه الظاهرة عمل مؤسسات الدعم الفني التي تعنى بشكل رئيسي بالرياديين المحليين وتجعل الدعم يصل إلى غير مستحقه، وتقتل طموح المواطنين وتقلل من انخراطهم في برامج التدريب المعنية بإدارة المنشآت وتطويرها، وتتحوّل فرص العمل الناشئة عن ذلك النشاط لعمالة وافدة قد تكون غير شرعية.

❖ يحرم انتشار ظاهرة التستر المجتمع من فرص تحول تلك المنشآت إلى منشآت كبيرة قابلة للنمو والتطور ترفد النمو الاقتصادي الوطني. كما أنها تسهل على المنشآت والمستثمر المستتر الخروج من المساءلة عن تعيين عدد من العمالة المحلية أي من المواطنين كما تساهم عملية التستر في زيادة حجم الحوالات الخارجة مما يقلل حجم الاحتياطي من العملات الصعبة ويقلل حجم السيولة في الجهاز المصرفي، كما يقلل من حجم الضرائب المتحصلة بسبب التهرب الضريبي.

❖ تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات إكساب مهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين فيها، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية.

❖ تعاني الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الحصول على العمالة المؤهلة والمدربة، حيث تعمل المنشآت الكبيرة التي تعمل في ذات المجال على استقطاب العمالة المدربة من خلال إغرائهم برواتب اعلي وميزات أفضل. ويرتبط ذلك بعدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على زيادة تكاليفها التشغيلية، مع عدم وجود هيكل تنظيمي واضح وطويل الأمد لديها، وعدم وجود سياسة واضحة للموارد البشرية، وتدني مستوى جودة الوظائف فيها.

❖ ارتفاع أسعار الأراضي من أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية بحيث أصبح الحصول على أرض شغلهم الشاغل بل أن بعضهم فضل الانتقال باستثماراته إلى بعض الدول المجاورة التي تعمل على توفير الأرض وبمساحات كبيرة من أجل جذب المستثمرين الكويتيين إلى المناطق الصناعية التي خصصت لهم.

#### 4. المؤسسات والبرامج المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

- ❖ تعكس مبادرة سمو أمير الكويت الكريمة إدراك القيادة والحكومة لأهمية دعم الريادة والإبداع لدى الشباب، وإدراكاً لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة.
- ❖ تبنت دولة الكويت قوانين تختص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقدم لها معاملة تفضيلية، إلى جانب توفير مصادر التمويل اللازمة، كما عملت على إفساح المجال أمام هذه المنشآت لدخول السوق ومنافسة المنشآت الكبيرة.
- ❖ أبرز أشكال الدعم الحكومي في الكويت لهذا النوع من المنشآت في توفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة بطرق مختلفة مثل منح مالية للمنشآت أو قروض دون فائدة أو بفائدة منخفضة، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الدعم كخدمات الاستشارات المالية والإدارية.
- ❖ قامت الحكومة بتأسيس الهيئة العامة للاستثمار والشركة الكويتية لتطوير المنشآت الصغيرة عام 1997، كما تم إنشاء البنك الصناعي " حيث تأسست محفظة تمويل الأنشطة الحرفية والمنشآت الصغيرة عام 1998 لتمويل الأنشطة الحرفية والمنشآت الصغيرة الكويتية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويتم إدارة المحفظة من قبل بنك الكويت الصناعي نيابة عن حكومة الكويت.
- ❖ قامت الحكومة الكويتية في عام 2013 بإصدار قانون الصندوق الوطني لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز ما يتضمنه هذا القانون قيمة رأسمال الصندوق البالغة 2 مليار دينار، وتخصيص أراض مساحتها 5 ملايين متر مربع لتنفيذ المنشآت الجديدة.
- ❖ من أبرز الجهود الحكومية ما قامت به من سن قانون حماية المنافسة الذي يمكن بموجب تطبيق القوانين ذات الصلة بحماية المستثمرين من مختلف أنواع الاحتكار والمحافظة على بيئة التنافس بين كافة الأطراف سواء أصحاب المنشآت الكبيرة الكبرى أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً أنه يفسح المجال للمبادرين والرياديين والمبدعين عبر تمييز منتجهم من حيث الجودة والسعر في وقت واحد.
- ❖ يقوم برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال المشروع الإعلامي (التحدي) وإدارة المنشآت الصغيرة. كما قام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بإعداد مشروع "التراخيص الحرة"، ورفعته للموافقة عليه واعتماده بهدف توفير الكثير من فرص العمل للشباب الكويتيين. ويتيح المشروع للشباب الكويتيين الحصول على ترخيص لمزاولة بعض الأنشطة التجارية والحرفية في المنزل بدون الحاجة لاستئجار موقع أو تحديد رأسمال للحصول على ترخيص تجاري.

❖ هناك تنوع في المؤسسات المعنية بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث ملكيتها (عامة وخاصة) وتخصصها (بنوك ومؤسسات غير مصرفية).

## 5. البيئة الاستثمارية ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت

❖ يوجد تباين كبير في ترتيب الدول العربية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ففي حين جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة 22 من أصل 185 دولة، جاءت جيبوتي في المرتبة 171، وهذا يعني أن ترتيب الدول العربية تراوح بين (22-171). أول 50 دولة في الترتيب تضمنت ست دول عربية فقط، خمسة منها من دول مجلس التعاون (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان)، بالإضافة إلى تونس.

❖ تحسن الترتيب العام لثلاثة دول عربية فقط (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر)، بينما بقي ترتيب أربعة دول عربية ثابت على ما كان عليه عام 2012 (قطر وعمان وفلسطين وجيبوتي)، وتراجع ترتيب باقي الدول. وقد تراوح مستوى التغير في الترتيب لجميع الدول العربية بين +3 في حالة الإمارات العربية المتحدة (انتقلت من 29 إلى 26)، و-17 في حالة اليمن (تراجعت من 101 على 118).

❖ تراوح ترتيب دول المجلس في التقرير بين 22 في حالة المملكة العربية السعودية إلى 82 في حالة دولة الكويت. شهدت الإمارات العربية المتحدة أعلى عدد من الإصلاحات (3 إصلاحات)، بينما لم تقوم الكويت والبحرين بأية إصلاحات لتحسين ترتيبها في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.

❖ جاءت الكويت في المرتبة 82 من أصل 185 دولة. أما ترتيب دولة الكويت بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد كان 7 من أصل 19 دولة. أما ترتيبها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد كان الأخير (المرتبة السادسة).

❖ كان ترتيب الكويت حسب مؤشر توصيل الكهرباء (55) وحماية المستثمر (32) والتجارة عبر الحدود (13) ودفع الضرائب (11) أقل من ترتيبها العام (82)، أما ترتيبها في باقي المؤشرات كان أعلى من ترتيبها العام.

❖ مؤشر البدء بالنشاط التجاري: جاء ترتيب الكويت حسب مؤشر البدء بالنشاط التجاري متأخراً (142) هو أعلى من متوسط قيمته لمجموع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (108)، وقد وضع الكويت في المرتبة 14 على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 6 بين دول المجلس. شهدت مؤشرات البدء بنشاط تجاري تحسن بسيط خلال الفترة 2004-2013 ولوحظ انخفاض في عدد الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة والحد الأدنى من رأس المال بشكل بسيط جداً. لم

تقوم الكويت بإجراء أية إصلاحات رسمية لتحسين مستوى سهولة البدء بنشاط تجاري (عدد الإصلاحات عام 2013 = 0). ارتفع مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء من 59.7 عام 2006 إلى 61.8 عام 2013. لا يترتب على 7 من الإجراءات أية تكلفة، في حين تستغرق بعض الإجراءات 15 يوماً. وكان التأخير في الإجراءات في مركز المعلومات الوطني ووزارة العمل. يمكن الإطلاع على تجربة عمان فيما يتعلق بعدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة لبدء النشاط التجاري.

❖ مؤشر استخراج ترخيص البناء: هناك ارتفاع واضح في عدد الإجراءات التي يحتاجها المستثمر في دولة الكويت لاستخراج تراخيص البناء (24 إجراء) مقارنة مع عدد هذه الإجراءات في دول المجلس الأخرى والأردن. كان ترتيب دولة الكويت وفقاً لهذا المؤشر 119 من أصل 185 دولة، بينما كان ترتيبها ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 14 من أصل 19 دولة، وجاءت في المرتبة الأخيرة على مستوى دول مجلس التعاون. لا يترتب على 7 من الإجراءات أية تكاليف بينما تحتاج بعض الإجراءات إلى 20 يوم. كما انه لا يوجد علاقة واضحة بين عدد الأيام لبعض الإجراءات وتكلفتها. ترتب على ارتفاع عدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة لاستخراج تراخيص البناء ارتفاع تكلفة الحصول على هذه التراخيص كنسبة من متوسط الدخل الفردي. لا بد من الاستفادة من تجارب دول المجلس في مجال الحصول على تراخيص البناء مثل البحرين وعمان، كما يستحسن الاستفادة من تجارب البحرين وعمان للتقليل من عدد الأيام اللازمة للحصول على هذه التراخيص.

❖ مؤشر توصيل الكهرباء: جاءت دولة الكويت في المرتبة 55 من أصل 185 دولة، وفي المرتبة 10 بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أصل 19 دولة، وفي المرتبة السادسة والأخيرة بين دول المجلس. وقد تحسن ترتيب الكويت بشكل بسيط في عام 2013 مقارنة بعام 2012 (المرتبة 57) نتيجة لتحسن مؤشر التكلفة كنسبة من متوسط الدخل الفردي حيث انخفض من 48.2 عام 2012 إلى 43.6 عام 2013. عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل الكهرباء في الكويت هي 7 إجراءات وهو أعلى من نظيرة في دول مجلس التعاون. عدد الأيام اللازم لتوصيل الكهرباء 42 يوماً، وهو أقل من متوسط العدد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (84 يوم). هناك تفاوت واضح في عدد الأيام لكل إجراء في دول المجلس والأردن، حيث كانت هذه في حالة الكويت أقل من باقي دول المجلس والأردن. تعتبر تكلفة توصيل الكهرباء كنسبة من متوسط الدخل في الكويت عام 2013 مرتفعة 43.6% لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع معدل الدخل الفردي. خمسة من إجراءات توصيل الكهرباء لا يترتب عليها أي تكلفة رغم أنها تحتاج إلى عدد كبير من الأيام، لكن تكلفة الإجراء السادس والسابع مرتفعة نسبياً. لم تقوم الكويت بأية إصلاحات تتعلق بسهولة توصيل الكهرباء منذ عام 2006.

❖ مؤشر تسجيل الملكية: جاءت دولة الكويت في المرتبة 89 من أصل 185 دولة، ويضعها هذا الترتيب في المرتبة 11 من أصل 19 ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنه يضعها في المرتبة السادسة والأخيرة ضمن دول مجلس التعاون. تراجع ترتيب الكويت من المرتبة 88 عام 2012 على الرغم من أن قيمة المؤشرات بقيت على ما هي عليه. عدد الإجراءات في دولة الكويت 8 إجراءات لتسجيل الملكية، وهو مرتفع نسبياً مقارنة بعدد الإجراءات في كل من البحرين وعمان والإمارات، وهو أعلى كذلك من متوسط عدد الإجراءات في كافة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (6 إجراءات). تراجع عدد الأيام اللازمة لتسجيل الملكية من 75 يوم عام 2005 إلى 47 يوم عام 2013 وهو أعلى منه في كل دولة من دول المجلس والأردن، كما أنه أعلى بكثير من متوسط عدد الأيام لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (33 يوم). انخفضت تكلفة تسجيل الملكية كنسبة من متوسط الدخل الفردي 0.6% عام 2005 إلى 0.5% عام 2013. وتعتبر النسبة الأخيرة أقل بكثير مقارنة بنظيراتها في كل من البحرين وعمان والإمارات والأردن ومن متوسط القيمة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لم تقوم المؤسسات المعنية بأية إصلاحات في هذا الشأن لتحسين سهولة تسجيل الملكية منذ عام 2008.

❖ مؤشر الحصول على الائتمان: جاءت الكويت في المرتبة 104 من أصل 185 دولة، وجاءت في المرتبة 6 بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما في المرتبة 4 بين دول مجلس التعاون. تبلغ قيمة مؤشر قوة الحقوق القانونية في حالة دولة الكويت 4، وهي قيمة مساوية لقيمة المؤشر لكل من البحرين والإمارات وعمان وقطر لكنها أقل منه في حالة السعودية. وتعتبر هذه القيمة أعلى من متوسط قيمة المؤشر لكافة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (3). بلغت قيمة مؤشر عمق المعلومات 4 وهي مساوية لقيمة المؤشر في قطر وأعلى من قيمته في حالة البحرين. لا يوجد هناك سجل عام للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، كما هو الحال في كل من السعودية والبحرين. بلغت قيمة تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية ( % من عدد السكان البالغين ) 31، وهي أعلى بنسبة كبيرة مقارنة بقيمة المؤشر عام 2005 (16.6).

❖ مؤشر حماية المستثمر: كان ترتيب دولة الكويت وفقاً لمؤشر حماية المستثمر متقدماً هو 32، وكان ترتيبها 2 ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و2 على مستوى دول مجلس التعاون. إن ترتيب الكويت في مؤشر حماية المستثمر جيد مقارنة بترتيبها في المؤشرات الأخرى، وبهذا يلعب دوراً بارزاً في تحديد الترتيب العام. لم تتغير قيمة مؤشر الإفصاح عن 7 خلال الفترة (2006-2013)، وهي أعلى من قيمة هذا المؤشر في كل من قطر والإمارات، وأعلى من متوسط قيمة المؤشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (6). ولم تتغير قيمة مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن

7 خلال الفترة (2006-2013)، وهي أعلى من قيمة المؤشر في كل دول المجلس والأردن باستثناء السعودية، وأعلى من متوسط قيمة المؤشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أنه لم تشهد قيمة مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى في دولة الكويت أي تغير عن مستواه عام 2006 وهو 5، مما يعكس عدم وجود تحسن في قدرة المساهمين على رفع الدعاوى. وكانت قيمة المؤشر هي الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون وأعلى كذلك من متوسط قيمة المؤشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الكويت هي الأفضل في مجال حماية المستثمرين على مستوى دول المجلس حيث بلغت قيمة المؤشر 6.3، وهي أعلى من متوسط قيمتها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ❖ مؤشر دفع الضرائب: ترتيب الكويت وفقاً لمؤشر دفع الضرائب أفضل بكثير من ترتيبها العام. في عام 2013 كان ترتيب دولة الكويت 11 من أصل 185 دولة دون أي تغيير عما كان عليه 2012، وقد وضعها هذا الترتيب في المرتبة 6 على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 6 على مستوى دول المجلس. بلغ عدد المدفوعات في دولة الكويت 12، وهو مرتفع مقارنة بالإمارات وقطر والسعودية لكنه أقل من نظيره في كل من عمان والبحرين. عدد الساعات سنوياً اللازمة في لإعداد الإقرارات وتسديد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات يبلغ 98 ساعة، وهو عدد مرتفع وأعلى بكثير نظيره في كل دولة من دول مجلس التعاون، لكنه أقل بكثير من متوسط عدد الساعات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لم تتغير قيم المؤشرات الثلاثة منذ عام 2005 بسبب عدم قيام المؤسسات المعنية بأية إصلاحات إجرائية في هذا الشأن.

❖ مؤشر التجارة عبر الحدود: تراجع ترتيب الكويت حسب مؤشر التجارة عبر الحدود من 112 عام 2012 إلى 113 عام 2013. وتتطلب عملية التصدير في الكويت 7 مستندات، وتستغرق العملية 16 يوماً. وتبلغ تكلفة تصدير حاوية واحدة 1085 دولاراً أمريكياً. وتتطلب عملية الاستيراد في الكويت 10 مستندات، وتستغرق العملية 19 يوماً. وتبلغ تكلفة استيراد حاوية واحدة 1275 دولاراً أمريكياً. انخفض الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد والتصدير في عام 2010 بسبب قيام المؤسسات المعنية بتحسين الإجراءات وتدريب العاملين. يمكن الاستفادة من تجربة الإمارات في هذا الشأن كونها الأفضل على مستوى دول المجلس.

❖ مؤشر إنفاذ العقود: جاءت الكويت في المرتبة 117، وهي مرتبة متأخرة إلى حد مقارنة ما مقارنة بترتيبها العام (82) وهو أعلى من متوسط ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (113)، وقد جعل هذا الترتيب الكويت في المرتبة 10 بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة 5 بين دول مجلس التعاون. بلغ عدد الإجراءات اللازمة 50 إجراء، لم يتغير هذا العدد منذ عام 2004. بلغ عدد الأيام 566 يوماً (26 يوم لإيداع الدعوى، 420 يوم إجراء المحاكمة وإصدار

الحكم، 120 يوم إنفاذ الحكم)، ولم يتغير هذا الرقم منذ عام 2004. وبمقارنته بنظيره في دول المجلس هو الأردن، نرى أنه الأقل باستثناء الإمارات (524 يوماً). لم تتغير نسبة التكلفة إلى قيمة المطالبة عن 18.8 (10.7 تكلفة المحامي، 2.6 تكلفة المحكمة، 5.5 إنفاذ الحكم) منذ عام 2004. في الوقت الذي بقيت فيه قيمة المؤشرات الفرعية ثابتة خلال الفترة (2004-2013)، وعلى الرغم من عدم قيام المؤسسات المعنية بأية إصلاحات إجرائية بخصوص زيادة سهولة إنفاذ العقود، تحسن ترتيب الكويت وفقاً لهذا المؤشر، وهنا يمكن القول أن التحسن في الترتيب ناجم عن تراجع المؤشرات الفرعية في دول أخرى.

❖ مؤشر تسوية حالات الإعسار: جاءت الكويت في المرتبة 92 من أصل 185، وفي المرتبة 8 بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أصل 19، والمرتبة 4 بين مستوى دول المجلس. شهد ترتيب الكويت وفقاً لهذا المؤشر تراجعاً كبيراً من المرتبة 80 عام 2012 إلى 92 عام 2013. تحتاج عملية تسوية حالة الإعسار في الكويت 4.2 سنة، وهي ذات المدة منذ عام 2004. بلغت تكلفة تسوية الإعسار كنسبة إلى موجودات التفليسه في الكويت 10% وهي أعلى من النسبة في عمان، لكنها أقل من النسبة في باقي دول المجلس. بلغ معدل استرداد الديون في الكويت 31.7 سنت/دولار، وهي أقل من ذات النسبة عام 2012 والتي بلغت 35.7. وعلى الرغم من تحسن مؤشر معدل الاسترداد وثبات قيمة المؤشرات الأخرى بين عامي 2012 و2013 إلا أن ترتيب الكويت قد تراجع.

❖ لا بد من الإشارة إلى أن تحسن ترتيب الكويت-أو أي دولة أخرى- حسب أحد المؤشرات لا يعني بالضرورة قيامها بإجراء إصلاحات أو تعديلات مكنتها من تحسين ترتيبها، بل إن تراجع مستوى بعض الدول في هذا المؤشر يدفع بالكويت إلى مرتبة أعلى نسبياً.

❖ عند مناقشة تكلفة بعض الإجراءات كنسبة من متوسط الدخل الفردي يجب الانتباه إلى عدة أمور أهمها ارتفاع معدل الدخل الفردي في الكويت مما ينعكس على قياس بعض المؤشرات ولكن بشكل مفضل. إن تراجع تكلفة ما كنسبة من متوسط الدخل الفردي قد يكون ناجماً عن تراجع قيمة التكاليف أو زيادة معدل الدخل الفردي أو الاثنين فقط. وقد ينجم عن زيادة قيمة التكاليف بمعدل أقل من زيادة متوسط الدخل الفردي. لذا لا بد أن يكون التركيز على قيمة التكاليف ومدى تغيرها.

## 7.2 التوصيات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

❖ في ظل تزايد المؤسسات والبرامج الحكومية والخاصة المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي

ظل صدور بعض القوانين والتشريعات ذات العلاقة بهذه المنشآت، ونظراً لأهمية وجود معيار واضح يحدد آلية الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تمنح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولكي يذهب الدعم المقدم لهذه المنشآت في الاتجاه الصحيح ولن يستحقه، ولكي لا يستمر الحديث عن هذه المنشآت يعتمد على التقديرات والآراء الشخصية، ولكي نتمكن من البدء بإيجاد قاعدة بيانات خاصة بهذه المنشآت، يجب العمل على إيجاد تعريف واضح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت تتفق عليه كافة المؤسسات ذات العلاقة باستخدام عدد العمال وأي من المعايير الأخرى مثل رأس المال، وقد اقترحت الدراسة تعريفاً بهذا الخصوص.

❖ أن تقوم المؤسسات المعنية بهذه المنشآت بالعمل على إجراء دراسات ميدانية ومسوحات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل قطاع (حسب التعريف الذي سيتم الاتفاق عليه) من أجل تشخيص واقع هذا القطاع من حيث الحجم والأهمية والخصائص والمعوقات. كما أنه هناك ضرورة لأن تقوم الجامعات بالتركيز على هذا القطاع في نشاطاتها البحثية الخاصة بالطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.

❖ العمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة استناداً على مسوحات دورية تقوم بها الإدارة المركزية للإحصاء بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يجب العمل على توفير البيانات والإحصاءات حول حجم وتوزيع العمالة المحلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل وضع الآليات المناسبة للتخلص من الخلل الهيكلي في توزيع هذه العمالة على مستوى القطاع.

❖ من أجل دعم جهود النمو المتوازن في الاقتصاد، ومن أجل تشجيع دخول العمالة المحلية إلى بعض القطاعات بعينها، لا بد من العمل على إصلاح الخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي لهذه المنشآت، من خلال استخدام الخرائط الاستثمارية الشاملة.

❖ ضرورة العمل على وضع استراتيجية شاملة وطويلة الأمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت تشمل على آليات زيادة مساهمة هذه المنشآت في التنمية، وتضمن تذليل التحديات التي تواجه هذه المنشآت، وتوحد الجهود الموجهة لهذه المنشآت، وتعمل على تكاملها وتقلل من تضاربها من خلال تمكين الروابط الإنتاجية، وتراعي احتياجات وأولويات هذا القطاع الهام.

❖ في ظل التغيير في طبيعة هذه المنشآت وخصائصها، ومن أجل تحقيق احتياجاتها وإصلاح الاختلالات، هناك ضرورة العمل على مراجعة وتقييم كافة التشريعات الخاصة بهذه المنشآت وإجراء التعديلات - إن لزم- التي من شأنها دعم عملية تطوير هذه المنشآت والتي من شأنها مراعاة كافة التطورات الاقتصادية المؤثرة. وهناك ضرورة للعمل على إيجاد إطار تشريعي يحمي

هذه المنشآت، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الترخيص وحقوق الملكية والحماية من الممارسات غير القانونية.

❖ ضرورة العمل على الحد من انتشار ظاهرة التستر في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل التقليل من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المستويين الكلي والجزئي. وقد يتم ذلك من خلال صياغة تشريعات وقوانين تحد من انتشارها، ومن خلال قيام المؤسسات المعنية بالتحقق من سلامة الإجراءات ومتابعة نشاطاتها. وهذا يتطلب تحديد دقيق لحجم هذه الظاهرة وأسبابها الحقيقية.

❖ تسيق جهود المؤسسات المعنية بتقديم خدمات الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان وصول كافة هذه الخدمات إلى المنشآت بأقل التكاليف وبكفاءة عالية. وهنا لا بد من حملات ترويجية وتثقيفية لأصحاب المنشآت حول هذه الخدمات وأنواعها ومصادرها وأهميتها.

❖ من أجل زيادة التقارب بين العمالة المحلية والقطاع الخاص، لا بد من العمل على تقليل الفجوة بين الوظيفة الحكومية والوظيفة في القطاع الخاص سواء كانت فجوة مالية (الأجر) أو غير ذلك (الإجازات والتأمينات والترقيات.. الخ). وهنا لا بد من تقديم الخدمات اللازمة لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة الوظائف فيها من أجل جعلها أكثر استقطاباً وجاذبية للعمالة المحلية.

❖ تكثيف كافة الجهود الممكنة لوقف انتقال الاستثمارات الكويتية إلى الخارج من خلال خلق بيئة الاستثمار المناسبة وتوفير الأراضي بأسعار تشجيعية وتوزيعها بشكل فاعل.

❖ تعزيز كافة أشكال التعاون بين المؤسسات الحكومية المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المؤسسات الخاصة من جهة أخرى من خلال تعزيز مبدأ التكامل وزيادة عملية التشبيك التي تصب في مصلحة كافة الأطراف.

❖ العمل على إعداد دليل متكامل حول المؤسسات المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وآليات عملها، والخدمات التي تقدمها، ومعلومات الاتصال بها وشروط الاستفادة منها لتصبح عملية الوصول إلى هذه المؤسسات أمراً يسيراً، والعمل على نشر هذا الدليل عبر كافة وسائل الاتصال وعبر الجامعات وكافة المؤسسات ذات العلاقة.

❖ العمل على تعزيز كافة أشكال التعاون بين المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات وبمختلف أشكالها مع المعهد العربي للتخطيط، والسعي الجاد للاستفادة من الخدمات والبرامج التي يقدمها في مجال التنمية بشكل عام وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

- ❖ ضرورة العمل على إجراء الإصلاحات التشريعية والإجرائية اللازمة لمعالجة أوجه القصور في بيئة الاستثمار من أجل تحسين ترتيب دولة الكويت في التقارير الدولية. ولا يتم ذلك إلا بتكاتف جهود المؤسسات الحكومية المعنية كل حسب اختصاصه. وهنا نشدد على ضرورة التركيز على تحسين ترتيب الكويت في مؤشرات البدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وإنفاذ العقود، والحصول على الائتمان، وتسوية حالات الإعسار وتسجيل الملكية، دون تجاهل المؤشرات الأخرى التي يعتبر ترتيب الكويت فيها مقبولاً. وضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى العالم والإقليم.
- ❖ ضرورة الاستفادة من ثروة الكويت ممثلة بالطاقات الشبابية واستثمارها في بناء الاقتصاد الوطني بدون خلق مزيد من الضغط على القطاع الحكومي وخلق مزيد من البطالة المقنعة والترهل الإداري. ويتم ذلك من خلال توجيههم للعمل الخاص ودعوتهم لنبذ فكرة التستر والتوجه للمبادرة والريادة والعمل الحر.
- ❖ إيجاد مظلة شاملة لكافة المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة تضمن تعزيز تحقيق الأهداف المشتركة وتعظيم الأداء والنتائج.
- ❖ العمل على إيجاد حاضنات الأعمال للتقليل المخاطر التي يتوقعها ويتخوف منها الشباب الكويتي في مراحل المشروع الأولى، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال حاضنات الأعمال.
- ❖ إلى جانب تقديم الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة تحتاج أيضاً إلى تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجال المال والأعمال خاصة بالنسبة للمنشآت التي تكون في بداية نشأتها بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من تجاوز الصعوبات التي تعترضها. وتشمل هذه الخدمات عمليات تحليل السوق وأساسيات المحاسبة والإدارة المالية وتوجيه المستثمرين للفرص الاستثمارية المجدية، ويتحقق ذلك من خلال قيام المؤسسات ذات العلاقة بعقد الدورات والندوات وتخصيص مراكز استشارية تعمل على تقديم الاستشارات الفنية والإدارية ودراسات الجدوى الأولية التي يعجز المستثمر عن تحمل تكلفتها.
- ❖ دعم إنشاء مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المعهد العربي للتخطيط الذي سيعمل على أن يكون مركز فعال لتبادل المعلومات، وذلك لتوفير المعلومات المتعلقة بالبرامج الوطنية والإقليمية والدولية، وتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك معلومات عن مصادر التمويل والقوانين والتنظيم، والتكنولوجيات الجديدة والدراسة الفنية، وتعزيز عملية التشبيك بين المؤسسات المعنية والقطاعات الإنتاجية.

- ❖ تشجيع كافة البرامج التي تعزز من ثقافة ريادة الأعمال، وهذا يتطلب دور فاعل لقطاع التعليم بمستوياته المختلفة، حيث يجب العمل على تعزيز التوجه نحو الريادة والعمل الحر خلال المراحل الدراسية وذلك من خلال تخصيص بعض المساقات ذات العلاقة أهمها: ريادة الأعمال، إدارة المشروعات، دراسات الجدوى، تسويق المشروعات، تقييم المشروعات وغيرها. وهنا اقترح الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الموجودة.
- ❖ ضرورة مشاركة الكويت- على غرار العديد من الدول العربية الأخرى- في مسح المؤسسات الذي ينفذه صندوق النقد الدولي لما له من دور في توجيه الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري.
- ❖ ضرورة أن يولي الباحثين والأكاديميين والمؤسسات المعنية بالقطاع مزيد من الاهتمام لهذا القطاع من خلال إعداد العديد من الدراسات التي تناقش القضايا المتعلقة بالقطاع سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي.
- ❖ العمل على تعظيم الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية (التشابك) للقطاعات الرائدة من خلال تشجيع إقامة منشآت متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة مكملة لمنشآت العاملة في هذه القطاعات، وإعادة توجيه جزء من العاملة العاطلة عن العمل نتيجة لأسباب تتعلق بهيكل وتركيبه الاقتصادي نحو القطاعات التي تحتاج إلى عمالة مؤهلة وهناك طلب متزايد على إنتاجها، وتشجيع عملية التنمية المتوازنة ومعالجة أي خلل من خلال توجيه هذه منشآت إلى القطاع الذي يعاني من تراجع في أهميته النسبية في الإنتاج والتشغيل، توفير الخرائط الاستثمارية تساعد بشكل كبير في اختيار المنشآت الأكثر جدوى.
- ❖ ضرورة أن تقوم غرف الصناعة والتجارة وبمساعدة المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة في تمكين هذه المنشآت في الوصول الأسواق المحلية والخارجية وذلك من خلال: التنسيق مع الحكومة في مجال تحسين الخدمات التصديرية، المساعدة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية، ومساعدة المنشآت في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية، والعمل على تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الحالية والمراجعة الدورية للاتفاقيات المبرمة، واقتراح أسواق جديدة من خلال اتفاقيات وتوقيع مذكرات تفاهم تجارية، وإعداد دراسات متخصصة في هذا المجال، وتنظيم ورش عمل تدريبية في كيفية إجراء الدراسات السوقية والتسويقية، وتفعيل عمليات التشبيك مع الغرف الصناعية العربية والصديقة، وتنظيم معارض محلية وخارجية للتعريف بالمنتجات المحلية، وبذل كافة الجهود اللازمة لتعزيز تنافسية المنتجات المحلية، وتعظيم الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية.

- ❖ استخدام المشتريات الحكومية كألية لزيادة الحصة السوقية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يعكس مزيد من الوصول للأسواق المحلية ويزيد الحصة السوقية والربحية ويدعم الاستمرارية والنمو.
- ❖ تعزيز دور غرف الصناعة والتجارة في مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل وذلك من خلال التقليل من البيروقراطية، وتنظيم ورش عمل لتوعية الأعضاء بمصادر التمويل، إتمام عملية التشبيك بين طرفي سوق الإقراض، وتنظيم ندوات لتعليم الأعضاء المفاضلة بين مصادر التمويل، وإعداد منشورات تبين المنتجات المصرفية والمالية التي يحتاجها الأعضاء وبشكل مستمر، وتنظيم ندوات لتعريف المؤسسات المالية بالاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإعداد دراسات للتعرف على الاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم لقاءات بين ممثلي القطاع وممثلين عن القطاع المالي، والحصول على عروض تمويلية وبتكلفة تفضيلية، وعقد دورات تدريبية للعاملين في الغرف لتمكينهم في الأمور المذكورة أعلاه، والاستفادة من تجارب الغرف الأخرى في الخارج خارج والغرف التجارية المحلية.
- ❖ تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى خدمات الدعم الفني وذلك من خلال إيجاد نشرات دورية تبين المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات، وعقد ورش عمل دورية تبين الخدمات المتوفرة المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات، وتزويد الأعضاء بألية التقدم للحصول على الخدمة، وتشجيع المؤسسات على استهداف الرياديين في أماكنهم، وتنظيم دورات تدريبية بهذا الشأن، وتنفيذ دراسات دورية لتحديد احتياجات المنشآت من هذه الخدمات، وزيادة الانتشار للمؤسسات ذات العلاقة.
- ❖ ضرورة أن تولي الحكومة والقطاع الخاص وأصحاب المنشآت القائمة مسألة تحسين جودة الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما تستحقه من اهتمام وكل حسب اختصاصه، والعمل وبشكل مستمر على تحسين جودة الوظائف من خلال التركيز على المسائل التي تتعلق بالترتيبات التعاقدية بين مالِك المشروع ومدراء المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعمالهم والتي من أهمها مستويات الأجر (مستوى الدخل، المنافع الإضافية، المنافع غير الأجر، ساعات العمل)، والأمن الوظيفي (استخدام عقود العمل، مدة العقد)، والحماية الاجتماعية (توفير برامج التأمين الصحي والتأمين على الحياة وتأمين الإعاقة وتأمين البطالة، إضافة إلى برامج التعاقد والعناية بالطفل ومنافع الأمومة)، والحرية النقابية (الحق في تأسيس نقابات)، والاختيار الحر للوظيفة (غياب العمل القسري وترتيبات الاستغلال في العمل).

## المراجع العربية

- أبو الفحم، زياد، (2009)، ”دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي“، ثقافة للنشر والتوزيع، ص 40-56، الإمارات العربية المتحدة.
- البلتاجي، محمد، (2005)، ”صنغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة الحاسوبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك“، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 19-31/5/2005، الأردن.
- الحوات، علي، (2007)، ”منشآت الشباب الصغرى والاندماج في التنمية وسوق العمل: تجربة ليبيا“، ندوة قومية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية، تونس، 3-5 سبتمبر 2007.
- الخصيب، صبري، 2009، ”المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: واقع وتطلعات“، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، الإصدار الثالث، المجلة الالكترونية، عمان، الأردن.
- الزرري، عبدالنافع و الرشدان، مهند، (2005)، ”تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركة الأردني لضمان لقروض“، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة فيلادلفيا تحت عنوان: الريادة والإبداع - استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 15-16/3/2005، عمان، الأردن.
- الصادق عبدالله، وأحمد اليوشع (1997)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.
- الصليح، عبدالله بن حمد (2001)، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخلف، عثمان (1995)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- أبو الهيجاء، عدنان، (1991)، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- قندح، عدلي، (2009)، ”السياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة“، جمعية البنوك الأردن، أيلول، عمان، الأردن.

الإدارة المركزية للإحصاء ، (2002) ، بحث المنشآت، الكويت.  
الإدارة المركزية للإحصاء (2011) ، بحث المنشآت، الكويت.  
منظمة العمل العربية، (2008) ، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية.  
مريان، نادر (1997)، ”معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: حالة المشروعات الصناعية الصغيرة“، دراسات، المجلد 24، العدد 2.

## المراجع الانجليزية

- Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), “ Management accounting information in micro enterprise in Gaza ” , *Journal of Accounting and Organizational Change*, Vol. 5, No. 1, pp. 81-107.
- Al-Mahrouq. M. (2006), “The Relationship between Firm Size and Growth in Manufacturing Sector in Jordan” , *Dirassat, Administrative Sciences*, Vol. 33, No 1.
- Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, (2005), “Small and Medium Enterprises Across the Globe” , *World Bank Policy Research Working Paper 3127*, World Bank, Washington, D.C.
- Beck., Thorsten., Asli Demirgüç-Kunt., Luc Laeven and Vojislav Maksimovic (2006), “The Determinants of Financing Obstacles” , *Journal of International Money and Finance*, 25, 932-952.
- BESNIK A. KRAS, (2007), “Barriers To Entrepreneurship And Sme Growth In Transition: The Case Of Kosova” , *Journal of Developmental Entrepreneurship*, Vol. 12, No. 1, pp.71–94.
- Center for Strategy and Evaluation Services, (2012), Evaluation of the SME Definition.
- Chen, Jai, (2006), “Development of Chinese small and medium sized enterprises” , *Journal of Small Business and Enterprise Development*, Vol. 13 No. 2, pp. 140-147.
- Chironga, M., Dahl, J., Goland, T., Pinshaw, G., Sonnekus, M., (2012). “Micro-, small and medium-sized enterprises in emerging markets: how banks can grasp a \$350 billion opportunity”.
- Dahi Emine, (2012), “Financial Challenges That Impede Increasing the

Productivity of SMEs in Arab Region”, *Journal of Contemporary Management*, Article ID: 1929-0128-2012-02-17-16.

Dutta, D & Magableh, I. ,(2006), “A Socio-economic Study of the Borrowing Process: The Case of Microentrepreneurs in Jordan”, *Applied Economics* 38, 1627–1640.

Elasrag, H., (2012), “The developmental role of SMEs in the Arab Countries”, MPRA, working paper No. 40608.

Evans, D, (1987b), “The relationship between firm growth, size, and age: Estimates for 100 manufacturing industries”, *The Journal of Industrial Economics*, 35(4), 567–581.

Gebru, G., (2009), “Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold?”, *Journal of Small Business and Enterprise Development*, Vol. 16, No. 2, pp. 322-334.

Gulf Investment Corporation, 2012, May Article.

Hall, B (1987) , The relationship between firm size and firm growth in the US manufacturing sector.

*The Journal of Industrial Economics*, 35(4), 583–606.

Hertog, Steffen (2010), “Benchmarking SME policies in the GCC: a survey of challenges and opportunities”, Eurochambres, Brussels, Belgium.

Hobohm S., (2001), “Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience”, *Journal of Economic Cooperation*, 22 (1), 1-42.

Holcombe S. , (1995), “Managing to Empower: The Grameen’s Bank Experience of Poverty Alleviation” , Zed Press London.

IFC (2010) , “Scaling-Up SME Access to Financial Services in the Developing World”.

IFC (2010), “SME Banking Knowledge Guide”.

IFC (2012), “Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance”.

Ismaila Bolarinwa Kadiri (2012), “Small and Medium Scale Enterprises and Employment Generation in Nigeria:The Role of Finance”, Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.9; May.

- Lybaert, N., (1998), “The information use in an SME: its importance and some elements of influence”, *Journal of Small Business Economics*, Vol. 10, No. 2, pp. 263-286.
- Magableh, I & Kharabsheh, R. (2011), “Employability of Graduates: Role of SMEs and Alternative Curriculums”, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, issue 34, 2011.
- Magableh, I. (2009a), “Entrepreneurship and SMEs: their role in Reducing Unemployment in the Arab Countries”, A paper presented in the conference “the first international conference in Entrepreneurship”, Saudi Arabia, Oct 25-26.
- Magableh, I. (2009b), “Economics of Microfinance and SMEs in Jordan”, VDM Verlag Publishing Company, Germany.
- Magableh, I. (2010), “The Determinants of Demand for Training Courses in the Jordanian Universities: The Case of the Hashemite University”, (Accepted for publication: Mawarid, NCHRD, ALO, No.1,).
- Magableh, I. (2012) “Stimulating the role of SMEs in reducing unemployment in the GCC countries: business environment and quality of Jobs”, A paper presented in the 5th economic conference held by Oman Economic Association in Oman during the period 7-8 January 2012.
- Mulhern, A.. (1995), “The SMEs Sector in Europe: A Broad Perspective”, *Journal of Small Business Management*, 33 (3).
- Newberry, Derek, (2006), “The Role of Small- and Medium-Sized enterprises in the Futures of Emerging Economies”, World Resources Institute under a Creative Commons License ,Earth Trends.
- OECD (1997), “Globalisation and SMEs”, Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing. Vols 1 and 2, Paris,
- OECD (2008), “Enhancing the Role of SMEs in Global Value Chains”, Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing , Paris,.
- OECD (2009), “Top Barriers and Drivers to SME Internationalisation”, Report by the OECD Working Party on SMEs and Entrepreneurship.
- OECD-APEC (2007), “Removing Barriers to SME Access to International Markets” Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing. Paris.
- Perry, C, Meredith, GG & Cunnington, HJ (1988), “Relationship between small

business growth and personal characteristics of owner-managers in Australia”, *Journal of Small Business Management*, vol. 26, no. 2, pp. 76-79.

Pinho, J & Martins, L , (2010), “Exporting barriers: Insights from Portuguese small- and medium-sized exporters and non-exporters”, *Journal of International Entrepreneurship*, vol. 8, no. 3, pp. 254-272.

Stevenson, Lois, (2011), “SMEs in the Arab Region: Challenges and Opportunities”, The Dubai International Conference of Endowments on Innovative Sources to Finance Small and Medium-Sized Enterprises, 16-17 February, UAE.

Tom Gibson, H. J. van der Vaart, (2008), “Defining SMEs: A Less Imperfect Way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries”.

Union of Arab Banks, (2011), World Bank Financial Flagship Report.

World Bank (2012), Doing Business Report,.

World Bank (2013), Doing Business Report.

World Bank, 2010, “The Status Of Bank Lending To Smes In The Middle East And North Africa Region”.

World Business Council for Sustainable Development, (WBCSD), (2007), “Promoting SMEs for Sustainable Development”.

Zeller, M. & Diagne, A. (2001). “Access to Credit and Its Impact on Welfare in Malawi”, International Food Policy Research Institute, Food Policy Review No 116. Washington, D.C.

## صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والتقديية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير  
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها  
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت  
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية  
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي  
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية  
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل  
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية  
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث  
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟  
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات  
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة  
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية  
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية  
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى أب بكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات  
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية  
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق  
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة  
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية  
إعداد: د . علي عبد القادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟  
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية  
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية  
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولة والبطالة: تحديات التنمية البشرية  
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات  
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية  
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت  
إعداد: د .بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية  
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص  
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية  
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت  
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟  
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج  
إعداد: د. وشاح رزاق  
د. إبراهيم أونور  
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية  
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبد القادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون  
إعداد: د. بلقاسم العباس  
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة

- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة  
إعداد: أ. آلان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. إبراهيم أونور
- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية  
إعداد: د. وليد عبد مولا ه
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية  
إعداد: د. بلقاسم العباس  
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية  
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية  
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية  
إعداد: د. وليد عبد مولا ه



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 🖨 (965)24842935

✉ : [api@api.org.kw](mailto:api@api.org.kw) - [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

تابعونا: 📷 📺 📺 📺 📺

